الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت
معهد اللغات والآداب

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

الموسومة بـ:

دراسة كتاب: في النحو العربي نقد وتوجيه لـ مهدي المخزومي

تخصص: تعليمية اللّغات

من إعداد الطالب:

- بوشليلت ابراهيم

د/ بوغاري فاطمة	رئيسا
د/ شريط نورة	عضوا مناقشا
د/ بومسحة العربي	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

أحمد اللّه على نعمه الجليلة وتسهيلاته الكثيرة

وتوفيقاته العديدة فله الشّكر من قبل ومن بعد.

قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلّم:" من لم يشكر

النّاس لم يشكر اللّه"

أتقدّم بالشّكر الجزيل ووافر الامتنان إلى الأستاذ

المحترم والمشرف الدكتور بومسحة العربي على ما

بذله من جهد ورعاية لهذه الدّراسة، فجزاه اللّه كلّ

خير وله كلّ الشّكر والتّقدير

والشّكر موصول لأساتذة قسم اللّغة والأدب العربي

بالمركز الجامعي – تيسمسيلت–

ولا أنسى كلّ من ساهم في مدّ يد العون من قريب أو

بعيد في إنجاز هذا البحث.

الإهداء

إلى شمعة دنيايَ وقرّة عينيَ أمّي،

حفظكِ اللّه ورعاكِ.

إلى أحبّائي إخوتي الذين بهم تكتمل

سعادتي، لكم كلّ المحبّة والامتنان.

إلى كلّ القلوب التي ساندتني و شجّعتني

وقدّمت لي عوناً.

أهدي هذا العمل المتواضع.

مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرّحمان الرّحيم، والحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى صحابته الغرّ الميامين، وعلى من اتّبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، أمّا بعد:

بذل علماء اللّغة العربيّة جهدا كبيرا للمحافظة على فصاحة اللّغة العربيّة، خاصّة حينما أحسّ العرب في منتصف القرن الأوّل الهجري بخطر يهدّد لغتهم وقرآنهم، بسبب ما نشأ من اللّحن على ألسنة الأعاجم والموالي، الّذين دخلوا الإسلام بعد الفتوحات، فدرسوا أصواتها وأحصوا ألفاظها، ووصفوا جملها وتراكيبها، ووضعوا لها القواعد والقوانين، وأعطوا النّحو من الاهتمام ما لم يعط غيره من العلوم اللّغويّة، إذ بُذِل جهد كبير في تشييد صرح هذا العلم، ولا يزال الفكر البشري في العصر الحديث يوسّع النّظر فيه بالإضافة أو الاستدراك والنّقد، من طرف نخبة من العلماء والباحثين على اختلاف مذاهبهم، حتّى أضحى علما في أوجّ التطوّر والازدهار، تُصَنَّف فيه الكتب والمدوّنات، وتكثر فيه المذاهب والاختلافات، ولكن ما لبث أن أصبح في غاية التّعقيد والتكلّف، وكثرت الأبواب النّحويّة والمصطلحات الغريبة التي لا مبرّر لها، والإغراق في القياس والتّعليل، فكثرت الجدالات العقيمة التي لا تفيد اللّغة العربيّة بشيء، ولأنّ النّحو آلة الكلام ولمّا شعر علماء النحو بصعوبته وتعقيده شمّروا على سواعد الجدّ والاجتهاد من أجل تيسيره وتبسيط قواعده للطّلبة والدّارسين، فظهرت التآليف الكثيرة والتي سلك فيها أصحابها طرائق مختلفة في التّيسير، فمنهم من رأى بفكرة التّجديد جملة وتفصيلا وتعطيل ما جاء به الأوّلون، ومنهم من رأى بفكرة تعطيل بعض القواعد لما فيها من الصّعوبة تيسيراً لا إلغاءً، ومنهم من رأى أنّ النّحو قد كَمُلَ ولا يحتاج إلى تبديل أو تغيير.

ومن أبرز الدّراسات النقديّة الحديثة التي لفتت الأنظار والتي تناولت موضوع التّيسير في النّحو العربي ما كتبه أحد علماء التّجديد وهو الدّكتور مهدي المخزومي من خلال كتابه (في النّحو العربي نقد وتوجيه)، وهي دراسة جديرة بالوقوف عليها والنّظر في النّتائج التي توصّل إليها ممّا دفعنا لدخول هذا البحث، وجاءت دراستنا لترصد بعض

الإسهامات التي قام بها الدكتور مهدي المخزومي بغية تبسيط النّحو، وتذليل صعوباته، فكانت له جهود عظيمة لا يمكن إغفالها، ومن خلال هذا البحث حاولنا تحليل هذا الكتاب ودراسته في ضوء فكرته وفكرة مؤلّفه في الدّراسة، وموضوعاته التي رسمها وما أثاره بخصوص نظريّة العامل، ورأيه في الإعراب وعلاماته، وكيف أنّ الباحث قرّر حذف بعض الموضوعات من النّحو لأنّه يرى لا مبرّر لدراستها، كالاشتغال والتّنازع ونائب الفاعل...، داعيا إلى ضرورة دراسة النّحو في ضوء الأساليب اللّغويّة.

واخترنا هذا الكتاب باقتراح من الأستاذ غربي بكّاي، والّذي نصحنا بالاطلاع عليه ودراسته، ومن الأسباب التي دعتنا إلى اختيار هذا الكتاب أيضا الدّافع المعرفي و الرّغبة في الاطّلاع على ما جدّ في الدّرس النّحوي عند مهدي المخزومي، وإبراز النّتائج التي توصل إليها والكشف عن نظريّته النحويّة ومنهجه في التّيسير.

وقد تناول كثير من الباحثين موضوع التّيسير، فأدرك القدماء أنفسهم هذا الإشكال العويص، فراحوا يبحثون عن طرق لتيسيره فألّفوا المتون وكثرت الآثار كالمختصرات والمنظومات والتي نذكر منها: "مقدّمة في النّحو" لخلف الأحمر، "اللّمع" لابن جنّي، "التفّاحة" لابن النحّاس، "العوامل المائة" للجرجاني، "الأجروميّة" لابن آجروم،و"الخلاصة" لابن مالك، كما نجد كتاب "الردّ على النّحاة" لمؤلّفه ابن مضاء القرطبي، واستمرّت محاولات النّحاة في التّيسير إلى غاية العصر الحديث، فدعا النّحاة إلى تجديد النّحو العربي وتبسيطه، ونذكر منها: كتاب "اللّغة العربيّة معناها ومبناها" لتمّام حسان، و"إحياء النّحو" لإبراهيم مصطفى، "دراسات نقديّة في النّحو العربي" لعبد الرّحمان أيّوب، النّحو العربي نقد وبناء" لإبراهيم السامرّائي، وكتاب "النّحو العربي والدّرس الحديث" لعبده الرّاجحي...وغيرهم كثير.

وقد سطّرنا في إعداد هذه الدّراسة الخطّة التّالية:

العنوان: دراسة كتاب "في النّحو العربي نقد وتوجيه" لمهدي المخزومي.

وجاء البحث في ثلاثة فصول بعد مقدمة ومدخل ثمّ ذيّلناه بخاتمة دوّنّا فيها أبرز النتائج التي توصّلنا إليها.

ففي الفصل الأوّل والّذي عنون ب" الجملة عند مهدي المخزومي" تناولنا تعريف المخزومي للجملة العربيّة وقارنا بينه وبين تعريفات القدامى والمحدثين لها، وتطرّقنا لأجزاء الجملة عند المخزومي ونقده لتقسيم القدامى لها، وجاء في هذا الفصل أيضا مناقشة المخزومي لابن هشام في الجملة الظرفيّة وجملة النّداء والجملة الشّرطيّة وكذا بعض الآراء والأحكام.

أمّا الفصل الثّاني فجمعنا فيه الفصل الثّاني والثّالث من الكتاب تحت عنوان " الفعل عند المخزومي ورأيه في الإعراب وعلاماته" وقسّمناه إلى مبحثين، وخصّصنا المبحث الأوّل للحديث عن الإعراب وعلاماته، وتناولنا فيه تعريف القدامى للإعراب ومناقشة المخزومي ونقده لهم، وعرضنا فيه العلامات الإعرابيّة عند المخزومي بين رفع وخفض ونصب، أمّا المبحث الثّاني فخصّصناه للفعل وجاء فيه رأي المخزومي في أصل الاشتقاق، وتقسيمه للفعل، كما تطرّقنا فيه إلى دعوة المخزومي لإلغاء بابي التّنازع والاشتغال.

وفي الفصل الثّالث والمعنون ب" أساليب التّعبير" تناولنا فيه دعوة المخزومي للجمع بين علم النّحو العربي وعلم المعاني، ورأي المخزومي في أساليب التّعبير من نفي واستفهام وشرط ونداء...

واختتمنا البحث بخاتمة لتوجز أهمّ ما توصّل إليه البحث من نتائج.

وقد رجعنا أثناء إنجاز هذا البحث إلى بعض المصادر والمراجع في النّحو العربي، والّتي كانت سنداً وركيزة في التّحليل والمناقشة والبرهنة ولعلّ من أهمّها: الكتاب لسيبويه، وشرح المفصّل لابن يعيش، وشرح الكافية للرّضي الأستراباذي، والمقتضب للمبرّد وغيرها من أمّهات الكتب النّحويّة، كما رجعنا إلى القرآن الكريم واستأنسنا بكتب المحدثين وذلك لمناقشتهم المواضيع بطريقة مختلفة عن القدامى ككتاب "من أسرار اللغة" لإبراهيم أنيس،

و"بناء الجملة العربيّة" لمحمد حماسة عبد اللّطيف، و"اللّغة العربيّة معناها ومبناها" لتمّام حسان وغيرها، ولم نقتصر في دراسة هذا الكتاب على الكتب النحويّة، ولكنّنا رجعنا إلى كتب بلاغيّة خاصّة ما تعلّق بالفصل الثالث وذلك عند ربط المخزومي علم النّحو العربي بعلم المعاني.

ولم نجد ممّن درسوا ما جاء به مهدي المخزومي من دراسات في التّيسير إلّا القليل ونذكر مثلا: الدّرس النّحوي عند مهدي المخزومي بين التّقليد والتّجديد لعمر لحرش، و كذلك الحداثة النّحويّة عند مهدي المخزومي لنهاري سهام

وللوصول إلى النّتائج الّتي نصبو إلى تحقيقها وطبيعة الموضوع، اتّبعنا المنهج الوصفي التّحليلي، لأنه يتلاءم ووصف ما جاء في الكتاب من أحكام، فنحن بصدد استقراء جهود المخزومي الدّاعية إلى التّجديد ومقارنتها مع الدّرس النّحوي القديم وما جدّ عند المحدثين، ثمّ اتّباعها بالنّقد والتّحليل والتّقويم، والتزمنا في دراستنا لهذا الموضوع ما استطعنا من الاختصار غير المخلّ بالمعنى، وتجنّبنا كثيرا الإطناب الّذي قد يؤدّي إلى التّكرار غير المفيد.

وليس البحث في النّحو ميسور الجانب، لذلك اعترضتنا عقبات منها أنّه ليس من السّهل النّظر في مواقف أحد أعلام الدّرس النّحوي العربي الحديث، وتتبّع ما نسب إليه، وبعد ذلك موازنة آرائه بآراء بعض القدامى والمحدثين قبل الحكم عليها بالتّقليد أو التّجديد، ومدى ملاءمتها لمنهج التّيسير، ومن الصعوبات كذلك جدّة الموضوع وقلّة المصادر والمراجع المتوافرة التي تتحدّث عنه بشكل مباشر، كما أنّ القراءة التراثيّة لمصنفات وتآليف النّحو العربي القديم لم يكن بالأمر السّهل، فكان من الصعوبة بمكان جمع المادّة والبحث عنها لذلك استعنّا بشبكة الانترنت والتي كانت خير مسعف لنا في كثير من الأحيان.

وإنّنا لنرجو أن نكون قد وفّقنا في عملنا هذا، وأنّنا أعطيناه حقّه من الدّراسة، وأن يكون ذا فائدة ويغذّي الدّراسات اللّغويّة الحديثة، ولا نزعم أنّه خال من النّقص والهفوات، وأنّنا أحطناه بكلّ صغيرة وكبيرة من نواحيه، فهو لا يعدو أن يكون فاتحة باب، ولا يزال

مجال البحث في الدّرس النّحوي مشرّع الأبواب، وحسبنا أنّنا بذلنا ما في وسعنا فحاولنا، فإن أصبنا فذلك من فضل الله علينا فله الحمد والشّكر، وإن قصّرنا فذلك من عجز نفسنا ومن الشّيطان، وأنّ الكمال لله وحده سبحانه وتعالى.

وفي الأخير يدعونا واجب الوفاء أن نتقدّم بوافر الثّناء لكلّ من ساعدنا في هذا العمل وعلى رأسهم الأستاذ الموقّر الدكتور بومسحة العربي المشرف على هذا البحث، والّذي تابعه بتوجيهاته حتّى وصل إلى نهايته فجزاه الله عظيم الجزاء.

بوشليلت إبراهيم
يوم: 2019/05/25م

البطاقة الفنيّة

البطاقة الفنية:

المؤلف: مهدي المخزومي

عنوان الكتاب: في النحو العربي نقد وتوجيه

الطبعة الثانية

دار النشر: دار الرائد العربي

بلد النشر: بيروت- لبنان

سنة النشر: 1406 ه الموافق لـ : 1986م

حجم الكتاب: كبير

عدد صفحاته: 333 صفحة

(في النّحو العربيّ نقد وتوجيه) لمهدي المخزومي هو قراءة للتّراث النّحوي نقد فيه أعمال بعض النّحاة، وناقش أحكامهم بغية توجيه النّحو وجهة صحيحة، مع تقديم البدائل لكثير من مشكلات النّحو العربي، وقد نال عن هذا الكتاب جائزة أحسن كتاب في النّحو سنة 1966م من قِبل جمعية الكتاب في بيروت، وتحدّث المخزومي فيه عن موضوعات كثيرة وهي: الجملة والإعراب وعلاماته والأفعال والأساليب، وقسّمه إلى أربعة فصول بشكل منظّم ومتسلسل، وافتُتح الكتاب بتصدير مصطفى السقا عميد كليّة الآداب بجامعة الملك سعود بالرياض، والذي أثنى علي المخزومي مشيدا بجهوده فقال عن الكتاب:" هو حلقة أولى تتبعها حلقات كثيرة أخرى...لتخليص النّحو العربي من الشّوائب التي علقت به، من جرّاء اختلاط مباحثه بمباحث المنطق والفلسفة." ثمّ يردف قائلا:" ومباحث هذا

الكتاب وما سيتلوها من أعمال للدّكتور المخزومي، تعتبر بحق تطويراً جديداً وتوجيهاً حديثاً للدّراسات النّحويّة، وإن شئت فقل إنّما هي التّطوير الحقيقي الذي سيبقى أثره."[1]

ونجد المخزومي قد مهّد للكتاب بمدخل، والذي عُني بالبحث في وظيفة النّحو وأهميّته، وتحديد موضوع الدّرس النّحوي، كما أورد فيه الدّوافع الّتي قادته إلى هذا البحث والأهداف الّتي يروم تحقيقها.

وخصّص الفصل الأوّل للحديث عن الجملة ورأى أن دراستها من صلب موضوعات المنهج الوصفيّ، واعتبرها نقطة الانطلاق في الدّرس النّحوي، فعرّفها وبيّن أجزاءها ووظيفتها، كما ناقش أحكام وأراء ابن هشام حول الجملة.

أمّا الفصل الثّاني فخصّصه للإعراب، فعرّفه، وناقش تعريفات النّحاة له، وتطرق إلى علامات الإعراب من رفع وخفض ونصب، وحدّد المرفوعات والمخفوضات والمنصوبات.

وفي الفصل الثّالث تحدّث المخزومي عن الفعل فعرّفه، وعدّد أقسامه في العربيّة من حيث البناء والإعراب، ومن حيث الصيغ الزّمنية، كما جاء في هذا الفصل الحديث عن مصدر الاشتقاق ومسألة التنازع والاشتغال والأفعال النّاقصة والشّاذة.

وفي الفصل الرّابع والأخير حاول المخزومي ربط النّحو بعلم المعاني، متناولا أساليب التّعبير المختلفة كالتّوكيد والنّفي والاستفهام والشّرط والنّداء، ويكون بذلك قد قام بتفسير الظّواهر اللّغوية مع مراعاة السّياق المحيط بالعمليّة الكلاميّة، إذ اهتمّ بالشّكل دون أن يغفل المعنى.

---

[1] – مصطفى السقّا ، في النّحو العربي نقد وتوجيه، تصدير الكتاب، دار الرائد العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م، ص:10.

مدخل

مدخل:

حظيت اللّغة العربيّة باهتمام بالغ وعناية كبيرة، وكان لعلم النّحو الحظّ الوافر من هذا الاهتمام، والذي يعتبر الدّعامة الرئيسيّة الّتي ترتكز عليها اللّغة، وقد وُضع هذا العلم بالأساس لصيانة هذه اللّغة من الفساد واللّحن الّذي شاع على ألسنة النّاس، وتخصّص فيه أعلام و عملوا على نضجه والوصول به إلى الاكتمال، فاتّسعت موضوعاته وكثرت المناظرات رغبة في استكثار الأتباع، وتسرّب إليه المنطق اليوناني فصار الدّرس النّحوي صعبا على كثير من طلّاب العربيّة، وأضحى عسير المسالك، فكثرت الدّعوات إلى تيسيره وتعدّدت جهود العلماء من أجل تبسيطه، ممّا دفع ببعض النّحاة الأقدمين إلى تأليف رسائل لتسهيل النّحو وتقريبه للمتعلّمين، من ذلك كتاب **(مقدّمة النّحو)** لخلف الأحمر **(ت 180هـ)** و **(الجُمل)** لأبي القاسم الزجّاجي **(ت 340هـ)** و**(اللُّمَع في العربيّة)** لابن جنّي.

و جاء العصر الحديث ولم يعد للمتعلّمين ذلك الصّبر على النّظر في المطوّلات والشّروح، وتعالت الأصوات منادية بالتّيسير والتّجديد، لكي يتوافق مع العصر الّذي نعيش فيه، فتعدّدت المحاولات الرّامية لإصلاح النّحو والّتي قام بها عدد من الباحثين، ومن أبرزها نذكر محاولة مهدي المخزومي في تيسير النّحو، إذ يعدّ عَلَما من الّذين كان لهم فضل السّبق في هذا الميدان العظيم، فهو من كبار المجدّدين في الدّرس النّحوي تنظيرا وتطبيقا، فقد عني بالتّيسير النّحوي منذ بداية رحلته العلميّة، وفي هذا الصّدد يقول الدكتور **علي مزهر الياسري:**" إنّ محاولة المخزومي هي أشمل محاولات إصلاح النّحو، وتمتاز عنها بأنّها اعتمدت على التّطبيق لاختبار صحّتها في أبواب النّحو المختلفة، بعد أن حاول إرساء منهجه على أسس نظريّة".[1]

وفي محاولته لتبسيط النّحو ألّف المخزومي كتابه **(في النّحو العربي نقد وتوجيه)**، وهو عمل جليل جاء من أجل تخليص النّحو من الشّوائب التي علقت به.

---

[1] – علي مزهر محمد الياسري، الفكر النّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدّار العربيّة للموسوعات، ط1، بيروت، لبنان، 1423هـ/2003م، ص:413.

وقد وضّح فيه المخزومي المقصود بالتّيسير بقوله:" التّيسير ليس اختصارا، ولا حذفا للشّروح والتّعليقات، ولكّنه عرض جديد لموضوعات النّحو يُيَسِّر للنّاشئين أخذها واستيعابها وتمثّلها."[1]

ونقد المخزومي من خلال كتابه **(في النّحو العربيّ نقد وتوجيه)** أعمال بعض النّحاة، وناقش أحكامهم بغية توجيه النّحو وجهة صحيحة. كما تحدّث عن موضوعات كثيرة وهي: الجملة والإعراب وعلاماته والأفعال والأساليب، وقسّم الكتاب إلى أربعة فصول بشكل منظّم ومتسلسل، فنجده قد مهّد للكتاب بمدخل، والذي عُني بالبحث في وظيفة النّحو وأهميّته، وتحديد موضوع الدّرس النّحوي، كما أورد فيه الدّوافع الّتي قادته إلى هذا البحث والأهداف الّتي يروم تحقيقها.

وخصّص الفصل الأوّل للحديث عن الجملة ورأى أن دراستها من صلب موضوعات المنهج الوصفيّ، واعتبرها نقطة الانطلاق في الدّرس النّحوي، فعرّفها وبيّن أجزاءها ووظيفتها.

أما الفصل الثّاني فخصّصه للإعراب، وعرّفه، وناقش تعريفات النّحاة له، وتطرق إلى علامات الإعراب من رفع وخفض ونصب.

وفي الفصل الثّالث تحدّث المخزومي عن الفعل فعرّفه، وعدّد أقسامه في العربيّة من حيث البناء والإعراب، ومن حيث الصيغ الزّمنية، كما جاء في هذا الفصل الحديث عن مسألة التنازع والاشتغال.

وفي الفصل الرّابع والأخير حاول المخزومي ربط النّحو بعلم المعاني، متناولا أساليب التّعبير المختلفة كالتّوكيد والنّفي والاستفهام والشّرط والنّداء، ويكون بذلك قد قام بتفسير الظّواهر اللّغوية مع مراعاة السّياق المحيط بالعمليّة الكلاميّة، إذ اهتمّ بالشّكل دون أن يغفل المعنى.

وقبل الحديث عمّا قدّمه مهدي المخزومي من تيسير للنّحو العربيّ ونقد له، لابدّ من الوقوف على سيرته والتعرّف على حياته.

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م، ص:15.

السّيرة الذّاتية لمهدي المخزومي:

حياته:

هو مهدي بن محمد صالح من أسرة عربيّة تعرف بآل زاير، ينتهي نسبها إلى بني مخزوم القرشيّة، ولذلك اشتهر بلقب المخزومي،[1] عالم وأديب وشاعر. ولد سنة **1919م** في النّجف بمحلّة العمارة وقيل سنة **1910م** وقيل غير ذلك، فقد والده وهو دون السّنتين من عمره، ثم فقد أمّه ولمّا يبلغ الخامسة فتولّى إخوته رعايته حتّى كبر.كانت دراسته الأولى في حلقات العلم بمساجد النّجف، ثم دخل المدرسة الرسميّة فأكمل مراحل الابتدائيّة ثمّ الإعداديّة، وفي سنة **1938م** سافر إلى مصر في بعثة علميّة لإكمال دراسته الجامعيّة في **جامعة فؤاد الأوّل** (جامعة القاهرة حاليّا) وحصل منها على شهادة اللّيسانس في اللّغة العربيّة.

عاد مهدي المخزومي بعد ذلك إلى العراق سنة **1953م** ليتولّي تدريس النّحو العربيّ في كليّة الآداب بجامعة بغداد، وأسندت إليه عمادة الكليّة سنة **1958م**. فُصِل من الجامعة سنة **1963م** ليترك العراق سنة **1964م** إلى المملكة العربيّة السعوديّة وأسندت إليه رئاسة قسم اللّغة العربيّة بجامعة الرّياض. ثم عاد إلى العراق سنة **1968م** ليواصل عطاءه العلميّ في جامعة بغداد حتّى أحيل على التّقاعد سنة **1981م.**[2]

أصيب مهدي المخزومي بمرض تضخّم القلب الذي أودى به يوم الجمعة الثّاني عشر رمضان سنة **1414هـ**، الموافق للخامس من مارس سنة **1993م** ونقل جثمانه إلى النّجف حيث دفن في مقبرتها.

تتلمذ المخزومي لثلّة من أعلام العربيّة في مصر، منهم طه حسين **(ت 1973م)**، أمين الخولي **(ت 1966م)** إبراهيم مصطفى **(ت 1962م)** مصطفى السقّا **(ت 1969م)** أحمد أمين **(ت 1954م)** والمؤرّخ إبراهيم حسن إبراهيم **(ت 1977م)** وغيرهم وأشرف مهدي المخزومي على رسائل جامعيّة كثيرة في الماجستير والدّكتوراه.[3]

---

[1] – رياض السوّاد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، دار الراية، ط1، عمان، الأردن، 1430هـ/2009م، ص21.

[2] – زهير غازي زاهر، قراءة في تراث مهدي المخزومي، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1415هـ/1994م، مج38، ج2، ص314.

[3] – رياض السوّاد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، ص26.

يقول عنه **علي الخاقاني:**"عرفته منذ عهد الشّباب إنسانا يفهم ما يقول ويتكلّم حسب مقتضى الحال، رُزِقَ عقل الشّيوخ وهو شاب يافع، وتحلّى بسيرة مثلى عن كثير من أخدانه، اندفع ينشد المجد فأصابه، وسار نحو نيل العلم فأدركه، وعرفته عفّ الرّوح نقيّ القلب، مليح النّكتة طاهر الضّمير، يحبّ الخير لأنّه من أبنائه، ويحرص على الانسجام لأنّه صحيح القلب والجسم، وهو يهوى الجمال لأنّه مخلوق منه، ويقدّس عناصر الحياة بكلّ ألوانها لأنّه فهمها عن منطق فطريّ.عاشرته طيلة حياته فلم أر منه نبوة أو كبوة، ولم أرصد عليه ما يفزز الذّهن أو يوخز الضّمير".[1]

آثاره ومؤلفاته:

رحل مهدي المخزومي مخلّفا وراءه الكثير من الآثار منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط نذكر منها:

- "الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه": أعدّه بإشراف أستاذه إبراهيم مصطفى وهذا الكتاب أصله رسالة ماجستير.
- "مدرسة الكوفة النّحوية ومنهجها في اللّغة والنّحو": أعدّه بإشراف مصطفى السقا والكتاب هو رسالة للدّكتوراه الّتي تقدّم بها إلى جامعة فؤاد الأوّل بالقاهرة.[2]
- "في النّحو العربي: نقد وتوجيه": عرض فيه المخزومي نظريّته النحويّة، وموقفه من الفكر النّحوي القديم وآراءه في تجديده.
- "في النّحو العربيّ قواعد وتطبيق": وهذا الكتاب تطبيق لما رسمه من منهج الدّرس النّحوي في الكتاب السّابق.
- "عبقريّ من البصرة": وهو عبارة عن تعليقات وإضافات كان المخزومي يرمي إلى إلحاقها بكتابه (الخليل بن أحمد الفراهيدي)
- "أعلام في النّحو العربي": ترجم فيه لمجموعة من أعلام النّحو العربيّ كالخليل وسيبويه.

---

[1] – علي الخاقاني، شعراء الغري، مكتبة العضمى المرعشي النجفي، ط2، قم، إيران، 1208هـ، ج12، ص286–287.

[2] – مصطفى السقّا، في النحو العربي نقد وتوجيه (تصدير الكتاب)، ص05.

كما ترك مهدي المخزومي عددا وافرا من المقالات والبحوث في اللّغة العربيّة والأدب، نشرها أغلبها في مجلاّت عراقيّة كمجلّة كليّة الآداب بجامعة بغداد، ومجلّة المعلّم الجديد، ومجلّة الجامعة الموصليّة، وكذلك بمجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق.

وترك المخزومي إضافة إلى هذا آثارا مخطوطة لم تر النّور بعد وهي: "آراء مطروحة للنّقاش" و "في الأصوات اللّغوية".[1]

[1] – زهير غازي زاهر، قراءة في تراث مهدي المخزومي، ص: 315.

تعدّدت المحاولات الرّامية لإصلاح النّحو والّتي قام بها عدد من الباحثين، ومن المحاولات البارزة في هذا الشّأن ما صنعه الدّكتور مهدي المخزومي في كتابه " **في النحو العربي نقد وتوجيه**"، وهو عمل جليل في محاولة لتيسير النّحو، وهو يوضّح هذا العمل بقوله: " التّيسير ليس اختصارا، ولا حذفا للشّروح والتّعليقات، ولكنّه عرض جديد لموضوعات النّحو ييسّر للنّاشئين أخذها وتمثّلها."[1] وعمل في هذا المُؤَلَّف على نقد أعمال بعض النحاة، وناقش أحكامهم بغية توجيه النحو وجهة صحيحة.

الحقل المعرفي:

الحقل المعرفيّ الّذي ينتمي إليه هذا الكتاب هو علم النّحو، ويتّضح ذلك من خلال العنوان والاطّلاع على مضمونه، فهو يسعى إلى حلّ مشكلات الإعراب وتفسير مظاهره على أساس لغويّ، وبشكل ميسّر وبسيط. والتّفكير في تجديد النّحو ليس حديث العصر بل سعى إليه كثير من علماء النّحو في عصور خلت، أمثال ابن مالك، وابن مضاء القرطبي، ومن علماء العصر الحديث إبراهيم مصطفى في كتابه " **في إحياء النّحو**" وإبراهيم أنيس في كتاب " **من أسرار اللّغة**" وشوقي ضيف في كتابيه " **تجديد النّحو**" و " **تيسير النّحو التّعليمي قديما وحديثا**" وتمّام حسن وكتابه "**اللّغة العربيّة معناها ومبناها**" وغيرهم. والكتاب الذي بين أيدينا هو تتمّة لأعمال من كانوا قبله وفي هذا الصّدد يقول **مصطفى السقّا:** "ومباحث هذا الكتاب وما سيتلوها من أعمال الدّكتور مهدي المخزومي، تعتبر بحقّ تطويرا جديدا وتوجيها حديثا للدّراسات النّحويّة، وإن شئت فقل إنّها هي التّطوير الحقيقي الّذي سيبقى أثره، وهي تتمّ ما بدأه ابن مضاء اللّخمي القرطبي من مباحث قيّمة في كتابه (الردّ على النحاة) الّذي نشره الدّكتور شوقي ضيف منذ سنتين، كما تعدّ استمرارا لمنهج تطوير النّحو، الّذي وضعه الأستاذ المرحوم إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) الّذي قرأه النّحاة وقدّروا ما فيه."[2]

ويذكر المخزومي في مقدمة كتابه الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، من خلال تأليف هذا الكتاب قائلا: " فقد حاولت في هذه الفصول – ما وسعني ذلك– أن اخلّص الدّرس

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:15.

[2] – مصطفى السقا، في النحو العربي نقد وتوجيه (تصدير الكتاب)، ص: 10

النّحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النّحوي قدرته على العمل، وكان النّحاة قد جعلوا من هذا المنهج منطلقا لأعمالهم، ومن هذا العامل محورا لدراستهم."[1]

فهو يعيب على النّحاة القدماء والمحدثين تورّطهم في تعليل الأحكام النحويّة بالعلل الفلسفيّة، مما أدخل النّحو في متاهة التّأويلات والتّقديرات الّتي زادت من تعسيره، وجعلت مطلب فهمه بعيد المنال.

وممّا دفعه أيضا إلى تأليف الكتاب، تحديد موضوع الدّرس اللّغوي، والانطلاق من الجملة بدل الكلمة المفردة، ويرى أنّه من الضّروري ربط النّحو بعلم المعاني، وكشف الأساليب الّتي ينطوي عليها الكلام العربيّ، أي تفسير الظّواهر اللّغويّة مع مراعاة السّياق المحيط بالعمليّة الكلاميّة فيقول: " وقد حاولت في هذا البحث أن أحدّد موضوع الدّرس النّحوي، وأن أعيد إلى النّحو ما فقده، وما اقتطع منه من دراسة أدوات التّعبير، التي كان النّحاة قد أسقطوها من حسابهم، وقطعوها تقطيعا، فأكّدت على أهميّة الجملة في هذا الدّرس، لأنّها موضوعه الذي يبحث فيه، ونقطة الانطلاق عند البدء به، لأنّ النّحو نظم وتأليف."[2]

وقد رسم المخزومي منهج كتاب جديد للنّحو، خال من النّظريّات التعسفيّة كنظريّة العامل وبابي الاشتغال والتّنازع، وذلك بإيجاد حلول لغويّة سهلة، لا تحتاج إلى النّظر الفلسفيّ ولا القياس المنطقيّ.

وهو لم يلتزم مذهبا معيّنا من مذاهب النحويين في حلّ مشكلات النّحو، وإنّما يختار الأقرب إلى طبيعة اللّغة " ولا يلتزم الأستاذ مهدي في حلّ مشكلات النّحو مذهبا معيّنا من مذاهب النّحويّين وإنّما يضع المذاهب كلّها أمام نظره، ويتخيّر منها ما كان أقرب إلى طبيعة اللّغة، سواء كان القائل به بصريّا أو كوفيّا أو بغداديّا أو أندلسيّا، وسواء كان صاحب الرّأي المختار متقدّما أو متأخّرا، لا يهمّه من كلّ أولئك إلا الرّأي الصّالح لأن

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 16

[2] – المرجع نفسه، ص: 16، 17.

يعمل به في سهولة لا يخالطها تكلّف، بشرط ألّا تجافيه طبيعة اللّغة."[1]

واعتمد منهجا لغويّا وصفيّا انتقائيّا، يقوم على قراءة النّحو ونقد أعمال النّحاة، وتتبّع العيوب وإحصائها، ثم يحلّل ويوازن بين المذاهب والآراء، ليخرج من تلك الدّراسة بآراء وملاحظات مهمّة وقيّمة، ولا يأخذ إلّا ما يراه صحيحا مدعّما بالحجّة، وهذا بغية توجيه الدّرس النّحوي الوجهة اللغويّة الأشبه بطبيعته.

ويعدّ هذا البحث من أمتع الدّراسات، إذ اجتمعت فيه كل مزايا البحث العلميّ الأمين، حيث تعامل المخزومي مع القضايا النّحويّة بموضوعيّة ودقّة، مثريا مادّته العلميّة بمجموعة من المصادر والمراجع المتخصّصة والقيّمة ممّا يعكس دقّة معلوماته. وبعد الاطّلاع على هذه المصادر تم التأكّد بأنّه فعلا قد استند عليها من أجل إثراء بحثه، وهذا ما يدلّ على أمانته العلميّة.

ولم تكن دراسته قاصرة على نقل النّصوص فقط، بل اعتمد على التّحليل التّدقيق و جمع ورصف المعلومات بطريقة إبداعيّة، وأسلوب خاص متميّز.

ومن المصادر الّتي اعتمد عليها المخزومي نذكر:

- الكتاب لسيبويه.
- مغني اللّبيب لابن هشام.
- معاني القرآن للفراء.
- الإنصاف لابن الأنباري.
- همع الهوامع للسيوطي.
- لسان العرب لابن منظور.
- قطر النّدى وبل الصّدى لابن هشام الأنصاري.
- المثل السائر لضياء الدين بن الأثير.
- المفصل للزمخشري.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم.
- دلائل الإعجاز لعبد القادر الجرجاني.

[1] – مصطفى السقا، في النحو العربي نقد وتوجيه (تصدير الكتاب)، ص: 10

- الإيضاح في علل النحو للزجاجي.
- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى.
- الأصوات اللّغوية لإبراهيم أنيس.

كما اعتمد على بعض المصادر الأجنبيّة ونذكر منها:

- تاريخ اللّغات الساميّة لولغسون.
- اللّغة لفندريس.
- التطوّر النّحوي للّغة العربيّة لبرجستراسر.

الفصل الأوّل

الجملة العربيّة عند مهدي المخزومي.

الفصل الأوّل: الجملة عند مهدي المخزومي.

تمهيد

1. تعريف مهدي المخزومي للجملة العربيّة.
2. مفهوم الجملة عند علماء اللّغة القدامى والمحدثين.
    1.2. مفهوم الجملة عند علماء اللّغة القدامى.
    2.2. مفهوم الجملة عند المحدثين.
3. أجزاء الجملة عند المخزومي.
4. فعل الكينونة في الجملة العربيّة وما يقوم مقامه.
5. الجملة هي موضوع الدّرس النّحوي.
6. نقد المخزومي تقسيم القدماء للجملة.
7. الفاعل ونائب الفاعل موضوع واحد.
8. الجملة عند ابن هشام.
    1.8. مناقشة المخزومي لابن هشام في الجملة الظّرفيّة.
    2.8. مناقشة المخزومي لابن هشام في جملة النّداء.
    3.8. جملة الشّرط.
9. الجملة والإعراب.
    1.9. الجمل الّتي لها محل من الإعراب.
    2.9. الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب.
10. مناقشة المخزومي لابن هشام في بعض آرائه وأحكامه.

نالت قضيّة الجملة في النّحو العربيّ اهتمام الدّارسين، سواء منهم القدامى أو المحدثين لأنّها أساس اللّغة العربيّة ومحورها، فهي اللّبنة الأساسيّة الّتي بها يستقيم الكلام، وهي من المصطلحات الّتي اختلف النّحاة قديما وحديثا في تعريفها، إذ ليس هناك اتفاق بين النّحاة حول حدّها، وإنّما نجد لها تعريفات كثيرة وهذا راجع إلى اختلاف توجّهات النّحاة أفكارهم ومناهجهم. ومهدي المخزومي من الباحثين الّذين تناولوا الجملة العربيّة بالنّقد والتّحليل، وهذا ما نجده في كتابه " في النّحو العربيّ نقد وتوجيه" مقدّما عدّة تعريفات نظريّة للجملة حاول من خلالها أن يؤكّد المفهوم العلميّ الصّحيح لدراسة النّحو العربيّ، وذلك وفق الأسس الّتي يقوم عليها الدّرس اللّغوي الحديث.

1. تعريف مهدي المخزومي للجملة العربيّة:

عرّف مهدي المخزومي الجملة العربيّة بقوله:" الجملة هي الصّورة اللّفظيّة الصّغرى للكلام المفيد فائدة في أيّة لغة من اللّغات، وهي المركّب الذي يبيّن المتكلّم به أنّ صورة ذهنيّة كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه، ثمّ هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلّم إلى ذهن السّامع."[1]

فهو يرى أنّ الجملة هي الصّورة اللّفظيّة الصّغرى للكلام المفيد، وهي تعكس صورة ذهنيّة في ذهن المتكلّم، وعن طريقها يتمّ نقل ما دار في ذهن المتكلّم إلى السّامع، وعلى أساسها يتمّ التّواصل وتداول الكلام، ولها أهميّة كبيرة في التّعبير والإفصاح والتّفاهم. ونلاحظ أنّ هذا التّعريف قد يتوافق وقد يختلف مع تعريفات أخرى لنحاة قدامى ومحدثين.

2. مفهوم الجملة عند القدامى والمحدثين

1.2. مفهوم الجملة عند علماء اللّغة القدامى:

لم يستعمل سيبويه والنّحاة من قبله مصطلح (الجملة) لكنّه استخدم مصطلح (الكلام). ثم ظهر مصطلح الجملة بعد سيبويه ولعلّ أوّل من استخدم هذا المصطلح بالمفهوم الذي شاع هو 'المبرّد'(ت256هـ) في كتابه "المقتضب" في قوله:"...وإنّما كان

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:31.

الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السّكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب، والفاعل والفعل بمنزلة المبتدأ والخبر، فإذا قلت 'قام زيد' فهو بمنزلة 'القائم زيد'"[1] فهو يقصد بالجملة ما تمّت بها الفائدة، وهذا ابن جنّي يرادف الجملة بالكلام التّام المفيد لمعناه فيقول:" أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه وجُنِيت منه ثمرة معناه فهو جملة."[2]

ويعرّفها الشّريف الجرجاني(ت816ه) بأنّها: "عبارة عن مركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد، كقولك: زيد قائم، أولم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقا"[3] فالجملة عنده لا يشترط فيها الإفادة بل يشترط فيها الإسناد، وهو ما أشار إليه ابن هشام(ت761ه)

ويرى الزّمخشري أن الجملة هي:"... والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما للأخرى، وذلك لا يأتي إلّا في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمّى الجملة."[4]

ومنه نستنتج أنّ الجملة عند القدامى هي ما ائتلف من أكثر من كلمتين أفاد فائدة تامّة يحسن السّكوت عليها، ويكون هذا الائتلاف من اسم مع اسم، أو اسم مع فعل، ولا ائتلاف للجملة في الفعل مع الفعل أو الحرف مع أحدهما. ومن خلال الاطّلاع على تعريفات القدامى للجملة وتركيزهم على التّركيب الإسناديّ نلاحظ أنّ النّحو القديم كان يولي الاهتمام للجانب الشّكلي على حساب الوظيفة، أما مهدي المخزومي فقد اعتمد على وظيفة الجملة.

[1] – المبرّد أبو العبّاس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجاريّة، (د.ط)، القاهرة، 1994م، ج1، ص:146.

[2] – ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب،(د.ط)، بيروت، ج1، (د.ت)، ص:17.

[3] – الشريف علي بن محمد الجرجاني، معجم التعريفات، دار الكتاب العلمية، بيروت، 1995، ص:110.

[4] – الزمخشري، المفصل، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت، لبنان، 1952م، ص:06.

2.2. مفهوم الجملة عند المحدثين:

إذا انتقلنا إلى المحدثين نجد مثلا الدّكتور إبراهيم أنيس يعرّف الجملة:" أنّ الجملة أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلّا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر."[1]

ويعرّفها الدّكتور كمال بشر بقوله:" وحدة لغويّة يتمّ بها الكلام في الموقف المناسب."[2]

والمتفحّص لهذه التّعريفات يلاحظ أنّ المعيار المعتمد فيها هو معيار المعنى التّام أو الكلام المفيد، أمّا المعيار الثّاني فهو المتعلّق بطول أو قصر الجملة، كون أنّ الجملة هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع، وفي هذا الإطار انتقد الدكتور حلمي خليل تعريف المخزومي للجملة قائلا:" أمّا أنّها الوحدة الكلاميّة الصّغرى فهو تعريف لم يقل به المنهج العلميّ الحديث بل العكس هو الصّحيح أي أنّ الجملة هي الوحدة الكلاميّة الكبرى أمّا الوحدة الكلاميّة الصّغرى فهي الفونيم."[3]

ولكن مقصد المخزومي واضح وهو أنّ الجملة أصغر وحدة كلاميّة وليست صوتيّة، أمّا الفونيم فهو أصغر وحدة صوتيّة، وهناك فرق بين الوحدة الصوتيّة والوحدة الكلاميّة.

ومن خلال هذا نخلص إلى أنّ الجملة عند المخزومي تتمثّل فيما يلي:

- الجملة هي الصّورة الصّغرى للكلام المفيد في أيّة لغة من اللّغات.
- الجملة هي عبارة عن تركيب يستطيع بواسطته المتكلّم نقل الصّورة الذّهنيّة الّتي كانت قد تألّفت عناصرها في ذهنه لينقلها إلى ذهن المتلقي.

---

[1] – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، القاهرة، 1987م، ص: 277–278.

[2] – كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ط)، القاهرة، 1998م، ص:251.

[3] – خليل حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي دراسات في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، الإسكندرية ،1995 م، ص:76

3. أجزاء الجملة عند المخزومي:

يرى المخزومي أنّ الجملة التامّة " وهي الّتي تعبّر عن أبسط الصّور الذّهنيّة التامّة الّتي يصحّ السّكوت عليها."[1] أنّها تتألّف من ثلاثة عناصر رئيسيّة وهي:

1- المسند إليه أو المتحدّث عنه أو المبنيّ عليه.
2- المسند الّذي يبني عليه المسند إليه ويتحدّث به عنه.
3- الإسناد أو ارتباط المسند بالمسند إليه.[2]

والملاحظ أنّ المخزومي قد أضاف إلى عنصري الإسناد المأثورين في التّراث النّحويّ عنصرا ثالثا، وهو تلك العلاقة الذّهنيّة الّتي تربط بينهما. فقولنا: "هبّ النّسيم" مثلا: جملة تامّة تعبّر عمّا في الذّهن من صورة تامّة قوامها المسند إليه وهو" النّسيم" والمسند وهو"هبّ" ثمّ إسناد الهبوب إلى النّسيم. والإسناد هو عبارة عن عمليّة ذهنيةّ تعمل على ربط المسند بالمسند إليه، كما عملت في هذا المثال على ربط الهبوب بالنّسيم.[3]

ومفهوم الإسناد المكوّن من المسند والمسند إليه هو ممّا تتكوّن منه الجملة عند القدامى والمحدثين. فبنية الجملة العربية تقوم على الدّعامة الأصلية في الجملة وقد سمّاها سيبويه المسند والمسند إليه وعرّفهما بأنّهما: "ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه وهو قولك: 'عبد الله أخوك' و'هذا أخوك'، ومثل ذلك 'يذهب عبد الله' فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء..."[4]

وهو الأمر ذاته عند النّحاة المحدثين، إذ يعرف الشيخ مصطفى الغلاييني الجملة فيقول:" الجملة قول مؤلّف من المسند والمسند إليه، فهي والمركّب الإسناديّ شيء واحد

---

[1] – مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 31.
[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص: 31.
[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص: 31.
[4] – سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة،1988 م، ج1، ص:23.

مثل: (جاء الحق، وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقا) الإسراء81. [1]

والمستخلص من تحديد المخزومي لأجزاء الجملة، هو أنّ للجملة العربيّة ركنان أساسيّان تربط بينهما علاقة معنويّة وهي الإسناد، فالخبر يسند إلى المبتدأ، والفعل يسند إلى الفاعل أو نائب الفاعل، وعلى هذا فالفعل والخبر مسند، والمبتدأ والفاعل أو نائب الفاعل مسند إليه، وهذا الأخير لا يكون إلّا اسما،

والعلاقة التي تربط بين طرفي الجملة هي الإسناد، وهو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، ولا وجود للجملة بدونه وقد عرّفه النّحاة "بأنّه رابطة، أي حكم بأحد الطرفين على الآخر وبأنّه تعليق خبر بمخبر عنه".[2]

[1] – مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ط)، بيروت، 2007، ج1، ص535.

[2] – محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، مكتبة الشباب، (د.ط) مصر، المنيرة، 1988، ص:17.

4. فعل الكينونة في الجملة العربية وما يقوم مقامه:

اتّفق النّحاة أنّ للجملة ركنان أساسيّان هما المسند والمسند إليه، ولا بدّ من وجودهما ليتمّ معنى الكلام، وقد أضاف المخزومي لهذين الرّكنين ركنا ثالثا وهو الإسناد، والمتمثّل في العلاقة المعنويّة الّتي تربط بين المسند والمسند إليه. ويرى المخزومي أنّه لا وجود في اللّغة العربيّة للفظ يدلّ على الإسناد كما في غيرها من اللّغات، ففي اللّغة الانجليزيّة مثلا يكون فعل الكينونة(is) هو الرّابطة بين المسند والمسند إليه، ونجد (est) في الفرنسيّة.[1] ثمّ يضيف معقّبا أنّ "الجملة العربيّة فيما يبدو كانت تتضمّن في استعمالاتها القديمة شيئا من هذا، معبّرا عنه بفعل الكينونة ولكنّه انقرض في الاستعمال الشّائع، وبقي له آثار احتفظت بها بعض الشّواهد الّتي يستشهد بها النّحاة على زيادة (كان) كقول الشّاعرة:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدُ نَبيلُ إذَا تَهبّ شَمأَلُ اللَّيلِ

فالكلمة (تكون) عند النّحاة زائدة هنا، لأنّها لم تجر جريان كان في الاستعمال من رفع الاسم ونصب الخبر وهي فيما أزعم فعل الكينونة الذي يدلّ على الإسناد كقول الشّاعر:

وما كلّ ما يبدي لك البشاشة كائنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا"[2]

فالمخزومي يفترض أنّ الجملة العربيّة كانت تتضمّن في استعمالاتها القديمة شيئا من الرابط الإسناديّ اللّفظيّ، كان معبّرا عنه بفعل الكينونة، بيد أنّه انقرض في الاستعمال ولم تحتفظ اللّغة العربيّة إلّا ببقايا منه، ومنه ما ذكره من أمثلة على لسان الشّاعرة أمّ عقيل ابن أبي طالب، فهو يرى أنّ فعل الكينونة (تكون) ليس له فائدة سوى الرّبط الإسناديّ. كما يفترض المخزومي أنّ العربية ما لبثت أن أخذت تستغني عن استخدام فعل الكينونة وعوّضوه بضمير الفصل (هو) ولاسيما في الجمل الاسميّة في مثل قوله تعالى:" والله هو الغنيّ الحميد"

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:31-32.

[2] – المصدر نفسه، ص:32.

و قد أنكر العديد من النّحاة والباحثين ما ذهب إليه المخزومي فيعلّق علي أبو المكارم على ذلك قائلا:" وجليّ أنّ هذا العنصر الثّالث – الإسناد– الذي أضافه الدّكتور المخزومي لا وجود له من النّاحية الواقعيّة في بناء الجملة العربيّة وإن التمس له بعض الجذور التاريخيّة، الأمر الذي يقف بنا عمليّا في إطار المأثورات التراثيّة"[1]

أمّا أحمد سليمان ياقوت فيرى أنّ اللّغات الساميّة لم تعرف فعل الكينونة باعتباره رابطا إسناديّا مطلقا، وإنما زائدا قصد إقامة الوزن لا غير[2]

وهذا محمد خان يعتبر رأي المخزومي مجرّد افتراض لا ينبغي التسليم به فيقول:" لا يعدو هذا الرأي أن يكون مجرّد افتراض، فلا ينبغي أن نسلّم به إذ لكلّ لغة طبيعتها وخصائصها، فإذا وجد لفظ يدلّ على الإسناد في بعض اللّغات العالميّة، فليس بلازم أن يوجد في جميع اللّغات"[3]

وحاصل النظر فيما تقدّم يظهر أنّ الإسناد في اللّغة العربيّة علاقة ضمنيّة مجرّدة، مثل علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بالفاعل، والفعل بنائب الفاعل، وهذه العلاقة ينشئها الذّهن قصد التّأليف بين كلمتين، بغية تحصيل الفائدة من الكلام، والعلاقة بين الكلمتين هي علاقة معنويّة، فالمتكلّم ليس مضطرّا إلى تخيّل لفظ دال على الإسناد.

[1] – علي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006م، ص:37.

[2] – ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القران الكريم، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، الإسكندرية، 1994م، ص:27–28.

[3] – محمد خان، لغة القران الكريم (دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عين مليلة، الجزائر، 2004م، ص:95.

5. الجملة هي موضوع الدرس النحوي:

حاول المخزومي تحديد موضوع الدّرس النّحويّ، وأن يعيد إلى النّحو ما فقده وما اقتطع منه من دراسة أدوات التّعبير الّتي كان النّحاة قد أسقطوها من حسابهم، ويرى المخزومي أنّ النّحاة القدماء لم يحدّدوا دراستهم، فخلطوا بسبب ذلك خلطا عجيبا في درسهم النّحوي، وأدخلوا في هذا الباب ما ليس منه، وأهملوا من موضوعاتهم ما لا ينبغي أن يُهمل فهم بذلك ضيّقوا دراستهم النّحويّة، وأغفلوا الكثير من الظّواهر الّتي كان ينبغي دراستها، وقصروا دراستهم على العناية بأواخر الكلم.[1] وهذا ما أثّر سلبا على الدّرس النّحوي حيث يقول: " أصاب هذه الدراسة الجمود وحرمت حيويّة دراستها، وكان النّحوي أو من سمّي بهذا الاسم أبعد الدّارسين اللّغويّين عن فقه اللّغة ونحوها وأساليبها، لأن دراسة الأساليب لم تتمّ بمثل ما دأبوا عليه، ولا يتمّ الوصول إليها بالعكوف على ملاحظة أواخر الكلمات بناء وإعرابا."[2] وبالرّغم من أنّ الجملة هي الوحدة الكلاميّة الصّغرى، وأنّ لها أهميّة كبيرة في التّعبير والإفصاح والتّفاهم، كان حضّها من عناية النّحاة قليلا جدّا، بل لم يعرضوا لها إلّا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر ولم يعنوا بالبحث فيها إلّا في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يشيروا إليها إلّا حين يضطرّون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر الجملة، والنّعت الجملة، والحال الجملة.[3]

والمخزومي ليس وحده من انتقد منهج القدماء في دراسة النّحو، فتمّام حسان أيضاً رأى أنّ دراسة النّحو في القديم كانت تحليليّة تهتمّ بالأجزاء على حساب التّراكيب فيقول:"الّذي نريد أن نخلص إليه هنا أنّ دراسة النّحو كانت تحليليّة لا تركيبيّة، أي أنّها كانت تعنى بمكوّنات التّركيب أي بالأجزاء التّحليليّة فيه أكثر من عنايتها بالتّركيب نفسه."[4]

---

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:17.

[2] – المصدر نفسه، ص:34.

[3] – المصدر نفسه، ص:33-34.

[4] – تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، (د.ط)، الدار البيضاء، المغرب، ص:16.

وموضوع الدّرس النّحوي عند مهدي المخزومي هو الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها وتركيبها، كما يتناول المعاني التي تعرض للجملة التي تؤدّيها أدوات التّعبير كالنّفي والاستفهام وغيرها، فيقول:" فأكّدت على أهميّة الجملة في هذا الدّرس لأنّها موضوعه الذي يبحث فيه ونقطة الانطلاق عند البدء به، لأنّ النّحو نظم وتأليف ولم تكن الكلمة المفردة لتكون موضوعا له بحال، فلها مجال آخر ومختصّون آخرون."[1] ونظر إبراهيم السّامرّائي نظر المخزومي إذ قال:" وإذا كنّا ندعو إلى فهم النّحو فهماً جديداً ينبني على وصف الجملة وعلاقة كلّ جزء من أجزائها ببعضها، فمن اللّازم أن نظلّ في هذا المنهج فننبذ التّعليلات والتّفسيرات والتّخريجات الّتي تبعدنا عن المنهج العلميّ الصّحيح، فنظلّ في متاهات بعيدة كلّ البعد عن العلم اللّغوي."[2]

وشاطر كريم الخالدي ما قاله المخزومي ببداية الدّرس النّحوي بالجملة فقال:" وكان الأولى أن يبدأ الدّرس النّحوي بالجملة، ويكون تقسيم مباحثه في ضوئها، وليس بحسب المفرد أو بحسب ما جرى عليه البحث في الكتب النّحويّة، فصارت مباحث الجملة متفرّقة تأتي هنا وهناك."[3] وعدّت شيماء رشيد محمّد زنكنة أنّ دراسة الجملة جوهر الفكر النّحوي فقالت:" إنّ دراسة الجملة في العصر الحديث تمثّل جوهر الفكر النّحوي، وتدفع العلماء إلى التوسّع في دراستها والاستفاضة في دراسة أركانها، وهو أمر دعاني إلى دراسة هذا الموضوع."[4]

وقال يونس علي يونس:" الجملة هي ميدان الدّراسة النّحويّة، لأنّ النّحو لا يعنى بالصّوت وما يرتبط به من آثار لغويّة، ولا باللّفظة الواحدة وما يتّصل بها، وإنّما يهتمّ بالكلمة المنسوجة مع الأخرى في تركيب جملي."[5]

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:16-17.

[2] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1983م، ص:202.

[3] – كريم الخالدي، نظرات في الجملة العربية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2005م ، ص:05.

[4] –شيماء رشيد محمد زنكنة، الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2011م، ص:14.

[5] – يونس علي يونس، رؤية في مفهوم الجملة العربيّة، بحث، صحيفة دار العلوم للغة العربيّة وآدابها والدّراسات الإسلاميّة، المجلّد15، العدد29، مصر، 2009م، ص:153.

أهمّ ما يميّز بحث الجملة عند المحدثين هو تخلّصهم من نظريّة العامل، واتّجاههم إلى الدّراسة الوصفيّة لعناصر الجملة، ومعرفة دور هذه العناصر في المعنى، ومن ثمّ أصبح تفسير الظّواهر النحويّة يقوم على أساس وصفي بدلاً من الاعتماد على الفلسفة والمنطق والتّأويلات الّتي تبعد اللّغة عن طابعها.

نلاحظ أنّ هناك اتّفاق بين الباحثين أنّ الدّرس النّحوي بحاجة إلى منهج يقوم على دراسة الجملة، وهو ما سعى إليه دعاة إصلاح النّحو وتيسيره، وركّزوا عليه لتجاوز ما كان متفرّقا وتخليص الدّرس النّحوي ممّا كان يعتريه من شوائب وزوائد أضرّت به.

6. تقسيم الجملة عند القدماء ونقد المخزومي لهم:

تتكوّن الجملة العربية من ركنين أساسيّين تربط بينهما علاقة معنويّة وهي الإسناد، فالخبر يسند إلى المبتدأ، والفعل يسند إلى الفاعل أو نائب الفاعل، وعلى هذا الأساس فالفعل والخبر مسند ، والمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل مسند إليه، ونتيجة لهذه النّظرة في بناء الجملة قسّم النّحاة القدماء الجملة إلى قسمين وهما: الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة، وهذا التقسيم جاء بحسب الشّكل، ورأوا أنّ الجملة الاسميّة هي ما ابتدأت باسم، والجملة الفعليّة ما ابتدأت بفعل. ويقول ابن هشام (ت 761هـ) في هذا الشّأن: " الاسميّة هي الّتي صدرها اسم كزيد، وهيهات العقيق، وقائم الزّيدان عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيّون، والفعليّة هي الّتي صدرها فعل كقام، وضُرِبَ اللصّ، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد وقم."[1]

وقد انتقد المخزومي طريقة القدامى في هذا التّقسيم، فبالرّغم من أنّه تقسيم صحيح يقرّه الواقع اللّغويّ، إلّا أنّهم بنوا دراستهم اللّغوية على غير منهجها فهم لم يوفّقوا في تحديد الفعليّة والاسميّة تحديداً يتّفق مع طبيعة اللّغة، وجاء تحديدهم لأقسام الجملة ساذجاً، لأنّه

[1] – ابن هشام، مغني اللبيب عند كتب الأعاريب، تحقيق محمد محمي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، (د،ط)، صيدا، 1991م، ج2، ص: 433.

يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض، وكان على النحاة أن يبحثوا على أساس آخر للتفريق بين النوعين.[1] ورأى المخزومي أنّ هذا التّحديد جرّ الدّارسين إلى مشكلات جمّة لجأوا فيها إلى التّأويل والتّقدير، وتحميل الأسلوب العربيّ ما لا يحتمل، ولعلّ هذا ما دفع به إلى تحديد جديد للجملتين يقوم على أساس المعنى الّذي تحمله العبارة، فالفعليّة ما دلّت على التجدّد، والاسميّة ما دلّت على الثّبات والدّوام.[2] وقد اعتمد المخزومي في تحديده المذكور للجملة الاسميّة والفعليّة ممّا ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني حينما قال:" إنّ موضوع الاسم يثبت به المعنى للشّيء من غير أن يقتضي تجدّده شيئا بعد شيء، وأمّا الفعل فموضوعه أن يقتضي تجدّد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء..."[3] والجرجاني لم يقصد بكلامه هذا وضع تحديد مميّز للجملتين الاسميّة والفعليّة، ولكنّه حدّد موضوع كل من الاسم والفعل.

والجملة الفعليّة عند مهدي المخزومي هي الّتي يدلّ فيها المسند على التجدّد، بمعنى أنّ المسند يتّصف بالمسند إليه اتّصافا متجدّدا، وذلك حين يكون المسند فعلا، فالجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلا سواء أتقدّم المسند إليه أم تأخر، نحو:(قام خالد) و(يقوم خالد) و(خالد يقوم)، وهو ما قرّره علماء المعاني كالجرجاني. أمّا الجملة الاسميّة فهي الّتي يدلّ فيها المسند على الثّبات والدّوام، أو بتعبير آخر هي الّتي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافا ثابتا غير متجدّد، أي لا يكون فيها المسند فعلا وإنّما يكون اسما نحو: (محمّد أخوك) و(الحديدُ معدنٌ) لأنّ (أخوك) و(معدن) دالّان على الدّوام والثّبات للمسند إليه[4]

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:39.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص:41-42.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار الفكر، ط1، دمشق، 2009م، ص:146.

[4] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي، شركة ومطبعة البابلي الحلبي، ط1، مصر، 1966م، ص:86.

ويتجاوز المخزومي وجهة النّظر التقليديّة الّتي تعتبر جملة (طلع البدر) جملة فعليّة، وجملة (البدر طالع) جملة اسميّة، فحسب المخزومي كلتاهما جملتان فعليّتان، وقال المخزومي في إيضاح مذهبه:" ومعنى هذا أن كلا من قولنا : طلع البدُر والبدُر طلع، جملة فعلية .أمّا الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس لنا فيه خلاف مع القدماء، وأما الجملة الثانية فاسميّة في نظر القدماء وفعليّة في نظرنا، لأنّه لم يطرأ عليها جديد إلّا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغُيِّر من طبيعة الجملة، لأنّه إنّما قدّم للاهتمام به."[1]

وبسط الدكتور إبراهيم السّامرّائي مذهبه في هذه المسألة، في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته)، فسلك طريقة المخزومي في ما رسمه من حدّ يفرّق به الجملة الفعليّة من الاسميّة، وجرى على منهاجه فقال: (سافر محمّدٌ) و(محمّدٌ سافر) سواء في الإسناد، لأنّ المسند فيهما هو الفعل. كما أخذ السامرّائي على المخزومي قوله بتجدّد الفعل فقال:" وقد خالف الدّكتور المخزومي الأقدمين في حدِّ الجملتين الفعليّة والاسميّة .فقد ذكر أنّ الجملة الفعليّة ما كان فيها المسند فعلاً، وقد أصاب الأستاذ المخزومي الحقيقة في الحدّ الذي رسمه للجملة، فإنّ: سافر محمّد، جملة فعليّة هي نفسها :محمّد سافر."[2]

من خلال ما سبق نخلص إلى أنّ الجملة عند المخزومي تنقسم إلى قسمين: اسميّة وفعليّة، وما يحدّد اسميّة وفعليّة الجملة هو مبنى المسند، فإذا كان مبنى المسند فعلا فالجملة فعليّة، وان كان مبناه اسما فهي اسميّة. ويستند في هذا التقسيم إلى أمرين:

- اعتماد التّقسيم بناء على الوظيفة.
- اعتماد المسند لا المسند إليه أساسا لهذا التقسيم.

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:42.

[2] – إبراهيم السامرّائي، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، (د.ط)، بغداد، 1966م، ص:204.

7. الفاعل ونائب الفاعل موضوع واحد:

فرّق القدماء بين الفاعل ونائب الفاعل، فهم يرون أنّ المسند إليه في الجملة الفعليّة نوعان: فاعل ونائب فاعل، والفاعل عندهم ما كان في جملة بُني فيها الفعل للمعلوم، أمّا نائب الفاعل فما كان في جملة بُني الفعل فيها للمجهول، ويأتي الفعل مبنيّا للمجهول بضمّ أوّله وكسر ما قبل آخره كقولك (حُرِثَت الأرض) و (أُستقدِم الحاكم) وذلك في الفعل الماضي، أمّا إذا كان الفعل مضارعا فيكون بضمّ أوّله وفتح ما قبل آخره نحو: (تُحرَثُ الأرض) و(يُستَقدَمُ الحاكم) [1]

والنّحاة أفردوا لنائب الفاعل بابا خاصا، وهذا ما انتقده المخزومي فهو يرى أنّ الفاعل ونائب الفاعل موضوع واحد فيقول:" ولكنّنا نخالف القدماء، فنزعم أنّ المسند إليه في كلّ منهما نوع واحد، وذلك لأنّ كل واحد منهما مرفوع، ولأنّ كلّا منهما مسند إليه، ولأنّ كلّا منهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنّثا."[2] فالمخزومي يدعوا إلى إلغاء باب النّائب عن الفاعل، وجعله من مباحث باب الفاعل تيسيرا على الدّارسين

وهذا ما ذهب إليه سيبويه فهو لم يفرّق بين الفاعل ونائب الفاعل إذ يقول:" هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّ فعله إلى مفعول، والمفعول الّذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنّك لم تشغل الفاعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل."[3] وسيبويه يسمي نائب الفاعل بالمفعول الّذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل، والمبرّد يسمّيه بالمفعول الّذي لا يذكر فاعله، ويبدو أنّ مصطلح نائب الفاعل ظهر في القرن السّابع للهجرة عند أبي علي الشّلوبين في كتابه التوطئة.

ويرى المخزوميّ أنّ الفاعل نوعان أحدهما فاعل يفعل الفعل والآخر فاعل يتلقّى الفعل ويتقبّله ونائب الفاعل هو من نوع الفاعل المتلبّس بالفعل، والمتلقي المتقبّل للفعل بلا إرادة ولا خيار، فجملة(كُسرَ الزّجاج) وجملة (انكسر الزّجاج) لا فرق بينهما فالزّجاج

---

[1] – ينظر: مهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:45.

[2] – المصدر نفسه، ص:45.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص:33.

في الجملتين فاعل، وهو واحد في الدّلالة وواحد في الإعراب، وواحد في إسناد الفعل إليه.[1] وهو لم يفرّق بين الفاعل ونائبه إلّا من جهة الإسناد، فالفاعل عنده يقوم بالفعل ونائب الفاعل يتلبّس به، وبذلك نتخلّص من باب نائب الفاعل.

وإبراهيم السامرّائي لم يبتعد عمّا ذهب إليه المخزومي إذ يرى أنّ:" النّائب عن الفاعل والفاعل مادّة واحدة، وكلاهما مسند إليه، وليس الفعل الذي أسموه بالمبني للمجهول إلّا بناءً من أبنية الفعل، وأنت لم تستطع أن تجد فرقاً بين (كُسِرَ) و(انكَسَرَ)"[2]

ويرى إبراهيم مصطفى أنّ الضمّة هي علم الإسناد وهو لم يفرق بين الفاعل ونائب الفاعل لأنّهما مسند إليه فيقول:" وإذا تتبّعنا أحكام هذه الأبواب لم نر ما يدعو إلى تفريقها، ورأينا في أحكامها من الاتّفاق والتّماثل ما يوجب أن تكون باباً واحداً يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام. فأمّا نائب الفاعل فانّ النّحاة أنفسهم لا يفرّقون بينه وبين الفاعل في الأحكام، ومنهم من يرسم لهما باباً واحداً. وما الفرق بين (كُسِرَ الإناء) و(انكسر الإناء) إلّا ما ترى بين صيغتي كُسِرَ وانكَسَرَ، وما لكلّ صيغة من خاصّة في تصوير المعنى، أمّا لفظ الإناء فانّه في المثالين "مسند إليه" وان اختلف المسند."[3]

ومما سبق نخلص إلى أنّ المخزومي يرى في الفاعل ونائب الفاعل موضوعا واحدا، ويجمعهما في باب واحد تسييرا للنحو وتفاديا لكثرة التّقسيمات، وقد جاراه في ذلك غير واحد من النّحاة والدّارسين.

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:47.

[2] – إبراهيم السامرّائي، النحو العربي نقد وبناء، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 1997م، ص:100.

[3] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، (د،ط)، القاهرة، 2012م، ص:44.

8. الجملة عند ابن هشام:

1.8. مناقشة المخزومي لابن هشام في الجملة الظّرفيّة:

يعدّ ابن هشام من أبرز النّحاة الذين تناولوا الجملة بالدّراسة وقد أفرد لها باباً في الجزء الثّاني من كتابه مغني اللّبيب، وقسّم الجملة العربيّة إلى ثلاثة أنواع وهي: الاسميّة والفعليّة والظرفيّة، والجملة الاسميّة والفعليّة تمّ التطرّق لهما في موضع سابق، وأمّا الجملة الظرفيّة فهي:" المصدّرة بظرف أو مجرور نحو عندك زيد أو في الدار زيد إذا قدّرت زيد فاعلا بالظّرف أو المجرور، لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما."[1]

والجملة الظرفيّة عند ابن هشام تقوم على أساس أن يكون الظّرف أو الجار والمجرور طرف إسناد، وأن يتقدّم على المسند إليه، وأن يعتمد على استفهام أو نفي أو غيرهما، ومعنى هذا أن الظّرف أو المجرور إذا تأخرّ عن المسند إليه كقولك: (زيد عندنا) كانت الجملة اسميّة، وإذا لم يعتمد على نفي أو استفهام فيعرب المرفوع بعد الظّرف أو المجرور مبتدأ مؤخراً وتكون بذلك الجملة اسميّة[2] فنظام الجملة الظرفيّة قائم على أساس تقديم الظّرف أو الجار والمجرور الّذي هو المسند في الجملة، وتأخير المسند إليه الفاعل بالظّرف[3] فعند ابن هشام كلمة (زيد) ليس مبتدأ مخبرا عنه وإنّما هو فاعل للظّرف والجار والمجرور.

وقد قرّر السّيوطي ما ذهب إليه ابن هشام وعدّ الجملة الظرفيّة جملة مستقلّة فقال:" وتنقسم الجملة إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة."[4]

وقد سارت فكرة استقلاليّة الجملة الظرفيّة عند المحدثين، فيعتبر كريم الخالدي من المعاصرين القائلين بفكرة استقلاليّة الجملة الظرفيّة، فهو يفرد بحثا كاملا في كتابه (نظرات في الجملة العربية) في إثبات استقلاليّة الجملة الظرفيّة، وراح يثبت قدرة الظّرف على العمل في غيره فيقول:" وهذا الإقرار بعمل الظّرف هو اللّبنة الأساسيّة الّتي بنى

---

[1] – ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 422.

[2] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:50.

[3] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص:161.

[4] – جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 2006م،ج1، ص:50.

عليها النّحويون فكرة وجود تركيب مستقلّ قائم برأسه هو الجملة الظرفيّة."[1] وفي ضوء ذلك ذهب كريم الخالدي إلى أنّ الجملة الظرفيّة هي تركيب مستقلّ لا يندرج ضمن الجملة الاسميّة أو الفعليّة، وهو يختلف أيضا مع مهدي المخزومي في إعراب الاسم المرفوع بالظّرف أو الجار والمجرور فهو يرفض إعرابه فاعلا لكون الفاعل من أركان الجملة الفعليّة، لذلك أوجد مصطلحا جديدا أطلقه على الاسم المرفوع بعد الظّرف وهو العمدة، وأن يعرب بذلك ويختص بهذا التركيب ويقابل بذلك المبتدأ في الجملة الاسميّة والفاعل في الجملة الفعليّة.[2]

والدكتور عبد الستّار الجواري قد أوردها في كتبه فيقول:"...وقسم ثالث وهو الجملة الظرفيّة وهي الّتي يكون المسند فيها ظرفاً وهم يعنون بذلك ظرف الزمان وظرف المكان والجار والمجرور."[3]

وقد رفض المخزومي فكرة الجملة الظرفيّة عند ابن هشام وقال معقّبا:" ولنا فيما قاله رأي آخر، لا يقرّه فيما ذهب إليه، لأنّ الجملة الظرفيّة الّتي عدّها قسما ثالثا، إن كان الظّرف معتمدا فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعليّة، وان لم يكن معتمدا فهي من الجملة الاسميّة، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام"[4]

أمّا علي مزهر محمد الياسري فيرى الجملة الظرفيّة جملة فعليّة، ورفض استقلاليّتها كنوع ثالث فيقول:" وعندي أنّ الجملة الّتي فيها المسند ظرف أو جار ومجرور تام الفائدة في التّركيب هي جملة فعليّة سواء تقدّم أو تأخّر أو اعتمد أو لم يعتمد"[5]

ويعتبر الدكتور فاضل السامرّائي من الرّافضين لاستقلاليّة الجملة الظرفيّة ويعدّها من الجملة الاسميّة فيقول:" والقول بالجملة الظرفيّة فيه نظر فيما يبدوا لي، فانّه على ما

[1] – كريم الخالدي، نظرات في الجملة العربية، ص:126.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص:141-142.

[3] – أحمد عبد الستار الجواري، نحو المعاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(دط)، بيروت، 2006م، ص: 106.

[4] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:51-52.

[5] – علي مزهر محمد الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص:314.

ذهب إليه صاحب المغني أنّ الاسم المرفوع فاعل بالظّرف أو الجار والمجرور في نحو: (أعندك زيد؟) ويبدوا لي أنّ هذا القول فيه نظر ذلك أنّ (زيدًا) مبتدأ مؤخّر لا فاعل بدليل أنّه يصحّ أن تدخل عليه النواسخ فتقول (أإنّ عندك زيداً؟) ولو كان فاعلا لم يصحّ دخول (إنّ) عليه ولا انتصابه."[1]

2.8. مناقشة المخزومي لابن هشام في جملة النداء:

ناقش المخزومي رأي القدامى في جملة النّداء، فهم يعتبرونها جملة فعليّة ويقدّرون فعلا في صدر النّداء ، فيقولون في نحو(يا زيد)، (أدعو زيدا) وجملة (يا عبد الله) مثلا عدّها ابن هشام من الجمل الفعليّة، لأنّ (يا) عنده نابت مناب فعل قدّروه (أدعو) أي أنّهم عدّوا (يا عبد الله) من الجمل الفعليّة الاسناديّة.[2] وقد انقد المخزومي هذا الرّأي قائلا:" ولنا فيما ذكره أكثر من مناقشة، لأنّنا لا نتّفق معه في اعتباره مثل هذا التّركيب جملة فعليّة ولا في تقدير الفعل، والمسألة لا تعالج على هذا النّحو."[3] وهو يرى أنّ النّداء:" أسلوب خاص يؤدّي وظيفته بمركّب لفظيّ خاصّ، وله دلالة خاصّة يحسّ بها المتكلّم والسّامع."[4] وبالتّالي فالمخزومي لا يعدّ النّداء جملة، لأنّه يفتقر إلى الإسناد المؤدّي إلى إحداث فكرة تامّة، ونجده مرّة يطلق عليه (أسلوب خاصّ) ومرّة (مركّب لفظي).

كما يرى المخزومي أنّه بحذف أداة النّداء وإقامة الفعل المقدّر مقامه وهو(أدعو) سيتغيّر المعنى المقصود، وتتغيّر الوظيفة اللغويّة المرجوّة منه إلى وظيفة أخرى فيقول:" لن يؤدّى هذا الأسلوب بغير هذا اللّفظ ولا بالاستعانة بغير أدوات النّداء، يدلّ على هذا أنّ حذف الأداة من النّداء، وإقامة الفعل الّذي قدّروه مقامه يذهب بالدّلالة المقصودة من

[1] – فاضل صالح السامرّائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، ط2، عمان، الأردن، 2007، ص:182.

[2] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:52.

[3] – المصدر نفسه، ص:53.

[4] – المصدر نفسه، ص:53.

أسلوب النّداء، ويعود الكلام بعد التّقدير وله طبيعة أخرى ودلالة أخرى، ويتحوّل الكلام به من كونه إنشاء إلى كونه خبراً، ومن كونه يؤدّي وظيفة لغويّة خاصّة إلى كلام يؤدّي وظيفة لغويّة أخرى، ولا أشك أنّ أحداً يحسّ بقولهم: أدعو عبد الله إحساسه بقولهم: يا عبد الله."[1]

ونجد كذلك الدكتور عبد الرحمان أيّوب والّذي خالف النّحاة ولم ير رأيهم، فهو يرى أنّ (يا عبد الله) جملة ليست بفعلية ولا اسميّة، فالجملة الاسميّة والفعليّة إنّما تبنى على الإسناد، أمّا جملة (يا عبد الله) فهي من الجمل غير الاسناديّة.[2]

والمخزومي يتّفق مع عبد الرّحمان أيّوب في عدم اعتبار النّداء جملة فعليّة، إلّا أنّه يختلف معه في تسمية هذا التّعبير جملة، إذ لابدّ لهذه الأخيرة أن تقوم على الإسناد الّذي يحدث فكرة تامّة، ففي قولك (يا عبد الله) هذا التّركيب لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه ولفت انتباه المنادى، وهو بذلك لا يختلف عن وظيفة (ألا) و(ها) الّتي للتّنبيه، وبالتّالي فهو مركّب لفظيّ لا يرتفع إلى منزلة الجملة ولا يصحّ تسميته بالجملة.[3]

ومن الّذين خالفوا ابن هشام في تصنيف النّداء ضمن الجملة الفعليّة علي مزهر الياسري، والّذي عدّ النّداء صيغة إنشائيّة للتّنبيه فيقول:"...ومن منطلق العمل ذاته خلط بين أسلوب النّداء وهو ليس جملة خبريّة لأنّه لا إسناد فيه، ولا يعدو كونه صيغة إنشائيّة للتّنبيه فعدّه جملة فعليّة بتقدير فعل عامل بدل(يا) هو(أدعو) غير ملتفت إلى أنّ ليس كل منادى منصوبا، وما كان يحتاج إلى هذا التّقدير."[4]

---

[1] – مهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:53.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص:53.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص:53-54.

[4] – علي مزهر محمد الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص:312.

وخرج المخزومي بنتيجة مفادها:" إنّ النّداء ليس جملة فعليّة، ولا جملة غير اسناديّة، وإنّما هو مركّب لفظيّ بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة، أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة أو نحو ذلك."[1] فالنّداء إذن عند المخزومي لا يرقى إلى أن يكون جملة لفقده عناصر الجملة، وهو يطلق عليه مصطلح المركّب اللّفظيّ غير الإسناديّ.

3.8. مناقشة المخزومي لابن هشام في جملة الشّرط:

عرض ابن هشام لجملة الشّرط في حديثه عن الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب والجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب،وعقّب على الجملة الشّرطيّة فقال:" وزاد الزّمخشري وغيره الجملة الشّرطيّة والصّواب أنّها من قبيل الفعليّة."[2] وقد نظر النّحاة القدامى للجملة من منظور شكليّ، فجعلوا الجملة الشّرطيّة ضمن الجملة الفعليّة لكونها تبتدئ بفعل، ولم يهتمّوا بالجانب المعنويّ عند دراستهم لها، وقال ابن يعيش (ت 634هـ) متحدّثا عن الجملة الشّرطيّة " مركّبة من جملتين فعليّتين الشّرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل."[3] ثمّ يتحدّث بعد ذلك عن كيفيّة التّركيب فيقول:" إلا أنه لمّا دخل هنا حرف الشّرط ربط كلّ جملة من الشّرط والجزاء بالأخرى فصارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر."[4]

لقد أدرك النّحاة أنّ الجملة الشرطيّة جملة مركّبة، لكنّهم لم يوفّقوا في التّعبير عن ذلك إذ ضيّقوا على أنفسهم في فهمهم للجملة حيث ربطوها بالجانب الشّكلي مهملين الوظيفة النّحوية، ففهموا الجملة على أنّها المكوّنة من مسند ومسند إليه أي فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، وبهذا حصروا الجملة في شكل من أشكالها البسيطة فلمّا واجهوا جملة مركّبة كالجملة الشّرطيّة، فقالوا إنّها جملتان لا جملة واحدة.

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:311.

[2] – ابن هشام، مغني اللبيب، ص:492.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، (د.ط)، مصر، (د.ت) ج1، ص:88.

[4] – المصدر نفسه، ص:89.

وقد انتقد المخزومي رأي ابن هشام والنّحاة القدامى في اعتبار الجملة الشّرطيّة متكوّنة من جملتين، والبحث فيما لها محلّ من الإعراب وما ليس لها محلّ، فذلك حسبه مدعاة للتّطويل والتّصعيب فيقول:" من فضول القول أن نطيل الكلام في بيان ما له محلّ من الإعراب منها أو ما ليس له محلّ منه، ومن التّصعيب على الدّارسين عقد فصول وأبواب لا تفسر أسلوباً، ولا توضّح مبهماً منه، وإذن ليس هناك في الاعتبار اللّغوي جملة اسمها جملة الشّرط، وأخرى اسمها جملة الجواب أو الجزاء، وإنّما هناك جملة واحدة هي جملة الشّرط."[1] و يرى أنّ أسلوب الشّرط يتكوّن من عبارتين، تكوّنان جملة واحدة لا جملتين، وإن اشتمل كلّ منهما على مسند ومسند إليه، وذلك لأنّ العبارتين ترتبطان بواسطة أداة الشّرط ارتباطا وثيقا، ولا يتصوّر معه استقلال إحدى العبارتين عن الأخرى فيقول:" ليس جملة الشّرط جملتين إلّا بالنّظر العقليّ والتّحليل المنطقيّ، أمّا بالنّظر اللّغويّ فجملتا الشّرط جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار لأنّ الجزأين المعقولين فيها إنّما يعبّران معاً على فكرة واحدة، لأنّك إذا اقتصرت على واحدة منها أخلت بالإفصاح عمّا يجول في ذهنك، وقصّرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السّامع."[2] وعليه فالمخزومي يرى أنّ تقسيم جملة الشّرط إلى جملتين تقسيم قائم على النّظر العقلي والتّحليل المنطقيّ الّذي طغى على أذهان النّحاة، وقد سمّى كلّ واحدة من جملتي الشّرط والجواب (عبارة)، أي عبارة الشّرط وعبارة الجواب، ومن الاثنين تتكوّن الجملة الشّرطيّة.[3]

وكان عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) قبله قد جعل الشّرط وما عطف عليه جملة واحدة، فكان يرى الشّرط في مجموع الجملتين، لا في كلّ واحدة منهما على الانفراد، فعنده عبارتا الشّرط والجزاء جملة واحدة، فيقول:" الشّرط- كما لا يخفى- في مجموع الجملتين،

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:58.

[2] – المصدر نفسه، ص:57.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص:284.

لا في كلّ واحدة منهما على الانفراد، ولا في واحدة دون الأخرى." [1]

ويؤيّد علي مزهر الياسري المخزومي فيما ذهب إليه قائلا:" ويرى المخزومي ونؤيّده في ذلك أنّ جملتي الشّرط جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار، لأنّ الجزأين المعقولين فيها إنّما يعبّران معا عن فكرة واحدة."[2]

وخلاصة القول أنّ جملة الشّرط عند المخزومي هي عبارة عن أسلوب لغويّ، مبنيّ على جزأين الأوّل انزل منزلة السّبب والثاني انزل منزلة المسبّب، ولا يتحقّق الثّاني إلّا بتحقّق الأوّل. ويرى أنّ جملة الشّرط تتكوّن من عبارتين لا استقلال لإحداهما عن الأخرى، تسمّى الأولى عبارة الشّرط والثّانية عبارة الجواب أو الجزاء، وباجتماعهما معاً تتشكّل فكرة تامّة هي جملة الشّرط.

9. الجملة والإعراب:

من المسائل الّتي عُني بها القدماء عناية كبيرة مسألة إعراب الجملة وتقسيمها إلى جمل لها محلّ من الإعراب، وجمل لا محلّ لها من الإعراب، وهذه المسألة من الموضوعات الّتي أسهمت في تصعيب النّحو على المتعلّمين، ولعلّ ذلك راجع إلى الإفراط في اعتماد نظريّة العامل، إذ يرى النّحاة أنّ لكلّ عامل معمول فان كان اسماً ظهرت العلامات عليه، وان كان جملة قدّرت عليه العلامات الإعرابيّة ووضعت موضع المفرد، وهذا ما ولّد فكرة الجمل التي لها محلّ من الإعراب، والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، وهو تقسيم مبنيّ على تقدير حلول المفرد محلّ الجملة أو عدمه، فإذا أمكن أن يحلّ المفرد محلّها، كان لها محلّ من الإعراب، وإذا لم يمكن أن يحلّ المفرد محلّها، فليس لها محلّ من الإعراب.

[1] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:189.

[2] – علي مزهر محمد الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص:312.

1.9. الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب:

الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب هي الجمل الّتي يمكن تأويلها بمفرد، يقول الجرجاني:" الجملة لا يكون لها موضع من الإعراب حتّى تقع موقعا يصحّ وقوع المفرد فيه."[1] وهي سبعة جمل:

- **الجملة الواقعة خبرا:** يقول ابن يعيش في شرح المفصّل:" اعلم أنّ الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد إلّا أنّها وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه، ولذلك يحكم على موضعها بالرّفع على معنى أنّه لو وقع المفرد الّذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعاً"[2] ومن أمثلة الجملة الواقعة خبراً قولك: زيد قام أبوه، فجملة (قام أبوه) جاءت خبرا للمبتدأ (زيد) وهذا الباب يصدق أيضا على باب (إنّ) نحو: إنّ زيدا أبوه قائم فجملة (أبوه قائم) هي في محل رفع خبر إنّ، أمّا في بابي (كان) و(كاد) فيكون محلّها النّصب، نحو:" وأنفسهم كانوا يظلمون"[3] ونحو:" فذبحوها وما كادوا يفعلون".[4]
  - **الجملة الواقعة حالا:** والجملة الواقعة حالا محلّها النّصب نحو قوله تعالى:" وجاءوا أباهم عشاء يبكون"[5] أي: متباكين.
  - **الجملة الواقعة مفعولا به:** ومحلّها النّصب أيضا، كقوله تعالى:" قال إنّي عبد الله"[6] فجملة (إنّي عبد الله) وقعت بعد الفعل (قال) وتسمى: جملة مقول القول وتعرب في محل نصب مفعول به، ونحو: أظن الجوّ يتحسّن بعد الاضطراب.

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، شرح الجمل في النّحو، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1985م، ص:319.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص:88.

[3] – سورة الأعراف، الآية :177.

[4] – البقرة، الآية: 71.

[5] – يوسف، الآية: 16.

[6] – مريم، الآية: 30.

- **الجملة الواقعة مضافا إليه:** ومحلّها الجرّ نحو قوله تعالى:" هذا يوم ينفع الصّادقين صدقهم."[1]
- **الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم:** إن اقترنت بالفاء أو بإذا الفجائيّة ومحلّها الجزم، نحو قوله تعالى:" ومن يضلل الله فما له من هاد."[2] وقوله:" وإن تصبهم سيّئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون."[3]
- **الجملة الواقعة صفة:** وكما في النّعت المفرد فهو يتبع المنعوت في الرّفع والنّصب والجرّ،فالجملة الواقعة نعتا يكون بحسب المنعوت، نحو قوله تعالى:وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى."[4]
- **الجملة التّابعة لجملة لها محلّ من الإعراب:** ويكون محلّها بحسب المتبوع.

2.9. الجمل ألّتي لا محلّ لها من الإعراب: هي الجمل الّتي لا يمكن أن تحلّ محلّ المفرد، ولا يمكن تأويلها به وهي:

- **الجملة الابتدائيّة:** وهي الّتي تكون في مفتتح الكلام نحو قوله تعالى:" ويل لكلّ همزة لمزة."[5]
- **الجملة الاستئنافيّة:** وهي الّتي تقع في أثناء الكلام، منقطعا عمّا قبلها، لاستئناف كلام جديد نحو قوله تعالى:" خلق السّماوات والأرض بالحقّ، تعالى عمّا يشركون."[6] يشركون."[6]
- **الجملة التعليليّة:** وهي التي تقع في أثناء الكلام تعليلاً لما قبلها كقوله تعالى:" وصلّ عليهم، إنّ صلاتك سكن لهم."[1]

---

[1] – المائدة، الآية: 119.

[2] – الزمر، الآية: 36.

[3] – الروم، الآية: 36.

[4] – سورة يس، الآية: 20.

[5] – الهمزة، الآية: 01.

[6] – النحل، الآية: 03.

- **الجملة الاعتراضيّة:** هي الجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام قوةً وتسديداً أو تحسيناً[2]. وقد تعترض المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل. نحو:

وفيهنّ–والأيّام يعثرن بالفتى– نوادب لا يملكنه ونوائح

- **جملة صلة الموصول:** سواء كانت صلة لاسم نحو: جاء الّذي فاز بالجائزة. أو صلة لحرف نحو قوله تعالى:" قد أفلح من تزكّى"[3]
- **الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم أو جازم:** وذلك بشرط أن تكون غير مقترنة بالفاء أو إذا الفجائية، نحو: إن تدرس أدرس.
- **الجملة الواقعة جوابا للقسم:** كقوله تعالى:" تالله لأكيدنّ أصنامكم"
- **الجمرة التفسيريّة:** وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه[4] كقوله تعالى:" وأسرّوا النّجوى الّذين ظلموا هل هذا إلّا بشر مثلكم"[5]
- **الجملة التّابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب:** نحو: قام زيد ولم يقم عمرو. بشرط أن تكون الواو الرابطة واو عطف لا واو حال.

---

[1] – التوبة، الآية: 103.

[2] – ينظر:ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص:432.

[3] – الأعلى، الآية: 14.

[4] – ينظر:ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص:446.

[5] – الأنبياء، الآية: 03.

10. مناقشة المخزومي لابن هشام في بعض آرائه وأحكامه:

نقد المخزومي ابن هشام فيما ذهب إليه من إعراب الجمل ورأى " من فضول القول أن نطيل الكلام في بيان ما له محلّ من الإعراب منهما أو ما ليس له محلّ منه، ومن التّصعيب على الدّارسين عقد فصول وأبواب لا تفسّر أسلوباً، ولا توضّح مبهماً منه."[1]

ومن القائلين كذلك برأي المخزومي الدّكتور كريم الخالدي، فنقد إعراب الجملة وذلك أنّ للمفرد خصائصه، وللجملة خصائصها المختلفة فكيف تعامل الجملة معاملة المفرد وكيف للمفرد أن يؤدّي معنى الجملة ويتساءل، ما الفائدة من دراسة الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ما دام أنّها لا محلّ لها من الإعراب؟ وقد رفض كريم الخالدي هذا النّوع من الدّراسات والمباحث قائلا:" كان الوهم الّذي قاد النّحويّين إلى إعراب الجمل وتصنيفها إلى جمل لها محلّ من الإعراب، وجمل لا محلّ لها من الإعراب كبيراً، أثقل الدّرس النّحويّ بأمور يعترف النّحويّون بأنّها طارئة على الجملة لكونها غريبة على الغاية الّتي تنتظم من أجلها الجملة، وتجلّ بالمعاني المتشعّبة التي تحتملها بحسب سياقها وقرائنها وطرائق نظمها."[2] وقد وضع حلاً لمشكلة وقوع الجملة موقع المفرد والمتمثّل في فكرة الإغناء، داعياً إلى إلغاء إعراب الجمل في النّحو العربي.

ويرى المخزومي أنّ ابن هشام تناول موضوع الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب في هدي فكرة العامل التي سيطرت على النّحاة دون أن يتناولوها من حيث وظيفتها اللّغويّة لأنّ الدّرس النّحوي يقتضي أن يبحث النّحاة في الجمل من خلال نقلها لأفكار المتكلّم إلى السّامع، إضافة إلى محلّها الإعرابيّ، فيكفي الدّارس في مثل: محمّد أبوه فقيه، أن يقول: (محمّد) مسند إليه أو مبتدأ، وجملة(أبوه فقيه)

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:58.

[2] – كريم حسين ناصح الخالدي، نظرات في الجملة العربيّة، ص:20.

حديث عن المسند إليه وإخبار عنه، ويقول في مثل: نزل الضّيف من على فرسه وهو يتهلّل فرحاً، أنّ عبارة (وهو يتهلّل فرحاً) جيء بها لبيان هيئة الضّيف ساعة نزوله من على ظهر فرسه.[1]

وحديث المخزومي في بيان وظائف هذه الجمل وغيرها لا يكاد يخرج عمّا قاله النّحاة من قبله. كما يعترض المخزومي على بعض ما قرّره ابن هشام من وظائف بعض الجمل، فأدوات الشّرط الجازمة لفعلين لا تكون بعدها جملة جواب الشّرط مقترنة بالفاء أو إذا الفجائية في محلّ جزم، لأنّ (إن) تجزم الأفعال المضارعة، والجملة لا تقع موقع الفعل.

كما اعترض المخزومي على ابن هشام في تمثيله للجملة التّابعة لجملة لها محلّ من الإعراب بقوله تعالى:" واتقوا الذي أمدّكم بما تعلمون، أمدّكم بأنعام وبنين"[2] فجعل جملة (أمدّكم بأنعام وبنين) بدلا من الجملة (أمدّكم بما تعلمون)، وكان ينبغي أن يمثّل بها لما لا محلّ له من الإعراب، فهي تابعة لصلة الموصول الّتي جاءت بعد (ما).[3]

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:61-62.

[2] – سورة الشعراء، الآية: 132-133.

[3] – ينظر: مهدي المخزومي في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:63-64.

الفصل الثّاني

المبحث الأوّل:رأي المخزومي في الإعراب وعلاماته

المبحث الثاني: الفعل.

الفصل الثّاني: في الإعراب وعلاماته والفعل.

المبحث الأوّل: رأي المخزومي في الإعراب وعلاماته.

1- تعريف الإعراب.

1-1- تعريف الإعراب عند القدماء.

2- مناقشة المخزومي للنّحاة في تعريفهم للإعراب.

3- تعريف المخزومي للإعراب.

4- الحركات الإعرابيّة.

4-1- الرّفع.

4-1-1- الضمّة علم الإسناد.

4-1-2- المرفوعات.

4-1-2-1- المرفوعات أصالة.

4-1-2-2- المرفوعات بالتّبعيّة.

4-2- الخفض.

4-2-1- الخفض (الكسرة) علم الإضافة.

4-2-2- المخفوضات.

4-3- النّصب.

4-3-1- الفتحة ليست علما لشيء.

4-3-2- المنصوبات.

المبحث الثّاني: الفعل عند المخزومي.

1- الفعل عند القدامى.

2- الاشتقاق في اللغة العربيّة.

2- 1- مصدر الاشتقاق.

2-1-1- المصدر أصل للفعل عند البصريّين.

2-1-2- الفعل أصل المشتقّات عند الكوفيّين.

2-2- رأي المخزومي في الاشتقاق.

3- أقسام الفعل في العربيّة.

4- إلغاء باب التّنازع.

5- إلغاء باب الاشتغال.

6- أفعال الناقصة.

7- أسماء الأفعال.

8- الأفعال الشاذّة.

المبحث الأوّل: في الإعراب وعلاماته.

تعتبر ظاهرة الإعراب ظاهرة أصيلة في النّحو العربي، وهي سمة بارزة في اللّغة العربيّة، فالإعراب عنصر مهمّ في التّركيب اللّغوي ولا يستقيم المعنى بدونه،" فبه تُميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين."[1] فهو يزيل الغموض واللّبس الّذَيْن يمكن أن يلحقا باللّغة، ويعمل على حفظها، وقد تناول علماء اللّغة قديماً وحديثًا الإعراب بمختلف جوانبه، واهتمّوا بتقويم اللّسان وضبطه بالحركات الإعرابيّة، مستنبطين القواعد والقوانين الّتي تحفظ لغتهم من الضّياع. والمخزومي كان له نصيب من هذا الاهتمام في كتابه (في النّحو العربي نقد وتوجيه)، وقبل الاطّلاع على آرائه يحسن بنا تعريف الإعراب.

1. تعريف الإعراب:

الإعراب في اللّغة هو الإبانة، وهو وسيلة من وسائل إيضاح المعنى، جاء في لسان العرب:" قال الأزهريّ: الإعراب والتّعريب معناهما واحد، وهو الإبانة يقال أعرب عنه لسانه وعرّب أي أبان وأفصح."[2] وكذلك ورد في القاموس للفيروز آبادي:" الإعراب الإبانة والإفصاح عن الشّيء...والإعراب أن لا يلحن في الكلام" ومن خلال هذين التعريفين يتضح أنّ الإعراب مرتبط بالفصاحة والإبانة والإيضاح.

1.1. تعريف الإعراب عند النّحاة القدماء:

عرّف النّحاة القدماء الإعراب مركّزين على شقّه الشّكلي، فالإعراب عندهم هو تغيير أحوال أواخر الكلمة، تبعا لتغيّر العوامل الدّاخلة عليها. وهذا ما يعبّر عنه ابن يعيش في كتابه شرح المفصّل فيقول:" فهو تغيير أواخر الكلمات بتغيير التّراكيب."[3] ويعرّفه ابن هشام الأنصاري:" الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل."[4]

---

[1] – ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، مطبعة المؤيد، (د.ط)، القاهرة، 1910م، ص:161.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، ط6، 1997، ج1، ص:588.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص:72.

[4] – ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت، (د.ت)، ص:33.

أمّا ابن جنّي فيقول:" هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذ سمعت أكرمَ سعيدُ أباه، وشكرَ سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً[1] واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه."[2] فالتقديم والتأخير من أهم المميّزات التي أتاحها الإعراب للّغة العربيّة، ولولاه لما استطاع الدارس التمييز بين الفاعل والمفعول.

يُستنتج من هذه التّعريفات أنّ هناك تركيز على العلاقة بين الإعراب والمعنى وفيه ربط بين الإعراب والعامل، فالنّحاة حينما لاحظوا ما يطرأ على الكلمة من تغيّر في أواخرها، بحثوا عن السبب وراء ذلك، وفكروا في علّة هذا التغيير الذي أطلقوا عليه مصطلح الإعراب، ورأوا أنّه لابدّ من فاعل أو عامل يقف وراء هذه الفاعليّة، وجاءوا بفكرة العامل الّذي توهّموه نتيجة تأثّرهم بالمنطق والفلسفة، واتّسعت هذه الفكرة لتصبح محور الدّرس النحوي، وطغت فكرة الإعراب بدلالته الخاصّة المحدّدة بتغيّر الحركات ليكون عند النّحاة هو النّحو كلّه.

2. مناقشة المخزومي النحاة في تعريفهم للإعراب:

عرض مهدي المخزومي لظاهرة الإعراب كغيره من النّحاة، وأخذ على النّحاة أنّهم قصروا عنايتهم في تفسير الإعراب على ملاحظة التغيّرات التي تطرأ على أواخر الكلم، وتفسيرها تفسيرات عقليّة سيطرت فيها نظريّة العامل على أذهانهم ورأوها أساسا تنبني عليه دراسة النّحو، فأهملوا كثيرا من الظّواهر الأخرى التي لها تأثير في معاني الكلام، ولم يعيروا الدّوافع اللّغويّة شيئاً من هذا الاهتمام، ولم يقدّموا بذلك تفسيرا لها من تقديم وتأخير، وعلاقة المتكلّم بالمخاطَب، ممّا جعل المسائل النحويّة تدور في حلقة مفرغة، أصيبت دراسة النّحو بالجدب والعقم، ويرى المخزومي أنّ الاهتمام بالإعراب وعلاماته هو جزء من أجزاء الدّرس النّحويّ وليس هو النّحو كلّه.[3]

---

[1] – أي: نوعا واحداً.

[2] – ابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقيّة، (د.ت)، ج1، ص:46.

[3] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:65-66.

وتعتبر آراء المخزومي في الإعراب امتداداً لآراء إبراهيم مصطفى، إذ يعدّ هذا الأخير من المنتقدين لحصر النّحو في التغيّرات الحاصلة في أواخر الكلم فيقول:" يقول النّحاة في تحديد علم النّحو، إنّه علم يعرف به أواخر الكلم إعراباً وبناءً، فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصّة من خواصه وهي الإعراب والبناء، ثم هم لا يعنون كثيرا بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه، وإنّما يجعلون همّهم منه بيان أسبابه وعلله، فغاية النّحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتّى سمّاه بعضهم علم الإعراب، وفي هذا التّحديد تضييق شديد لدائرة البحث النّحوي، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير ممّا ينبغي أن يتناوله."[1]

ويقول الدّكتور تمّام حسّان:" إنّ الاتّكال على العلامة الإعرابيّة باعتبارها كبرى الدّوال على المعنى، ثمّ إعطائها من الاهتمام ما دعا النّحاة إلى أن يبنوا نحوهم كلّه عليها عمل يتّسم بالكثير من المبالغة، وعدم التّمحيص."[2] فبالرّغم من أهميّة الحركة الإعرابيّة في دلالتها على المعاني النّحويّة، إلّا انّه لابدّ من الاعتماد على قرائن أخرى في تفسير هذه المعاني وجعلها أوضح، فتمّام حسّان يرى أنّ العامل وحده قاصر عن تفسير الظواهر النّحويّة.

ممّا سبق نخلص إلى أن تغيير حركات أواخر الكلم هو جزء من علم الإعراب وليس الإعراب كلّه، كما عرّفه النّحاة قديما، وأنّه لابدّ من تحرير الدّرس النحوي من فكرة العامل، وعدم تضييق حدوده وهذا ما كان ينادي به مهدي المخزومي.

[1] – إبراهيم مصطفى، في إحياء النّحو، ص:17.

[2] – تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:231–234.

3. تعريف المخزومي للإعراب:

رفض المخزومي أن يكون الإعراب أثرا يجلبه العامل، وليست الحركات الإعرابيّة أثراً لتلك العوامل، ولتصحيح هذا المسار الخاطئ الّذي سلكه النّحاة يعرّف المخزومي الإعراب بأنّه:" بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغويّة، أو من قيمة نحويّة ككونها مسندا إليه، أو مضافا إليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤدّيها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤدّيها الجمل في ثنايا الكلام أيضاً."[1] فالإعراب عند المخزومي لا يقتصر على ملاحظة الحركات الإعرابيّة في أواخر الكلمات، وإنّما يتعلّق بالكلمة كاملة ضمن تركيب الجملة، بل والجملة مع الجملة في الكلام، وبيان وظيفتها اللّغويّة، أمّا الحركات الإعرابيّة فهي مجرّد عوارض لغويّة اقتضاها أسلوب العربيّة في الوصول إلى الغرض من التّفاهم بين المتكلّمين، وليست آثارا لعوامل.

ويتوافق هذا التّعريف مع تعريف الدّكتور إبراهيم مصطفى للإعراب فيرى أنّ الإعراب:" هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل، حتّى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها."[2] فكلاهما يرى أنّ الإعراب لا يتعلّق بأواخر الكلمة فقط، بل إنّ الإعراب يكون على مستوى تأليف الكلمة في التّركيب، وما تؤدّيه من وظيفة نحويّة.

ويعبّر عبد الله محمّد الدبيس عن الفكرة نفسها بقوله:" النّحو مجال، وله حدود، فمجاله الجمل والتّراكيب، وأمّا حدوده فلا تقف عند مجرّد أواخر الكلمات، وإنّما يتناول غير الأواخر من تقديم وتأخير،وذكر وحذف، أي أنّه يهتمّ بالظّواهر اللّغويّة صرفاً وتركيبًا التي تتأتّى من أوضاع الكلمات في الجمل، وفقا لأصول وقوانين توصّل إليها النّحاة الأوائل."[3] فالحركة الإعرابيّة وحدها غير كافية لتكون موضوعا للدّرس النحويّ، وإنّما هناك قرائن أخرى غير متعلقة بأواخر الكلمات وإنّما بالجملة كاملة كالتّقديم والتّأخير.

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:67.

[2] – إبراهيم مصطفى، في إحياء النّحو، ص:17.

[3] – عبد الله محمد الدبيس، الفكر النحوي عند تمّام حسّان، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2008م، ص:17.

ولكن التّعريف الّذي ذكره المخزومي للإعراب، يُؤخذ عليه أنّه يوهم إجماع النّحاة بحصر الإعراب في ملاحظة أواخر الكلم، لكن بالرّجوع إلى مصادر أخرى نجد أنّ النّحاة قد اختلفوا في حدّ الإعراب لأنّ الزّعم أنّ النّحاة كانت عنايتهم بأواخر الكلم مهملين التّراكيب الإسناديّة مردود بكثير من النّصوص المنقولة عنهم، من ذلك ما قاله الرّضي:" والمعاني الموجّهة للإعراب إنّما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العوامل ، فالتّركيب شرط موجب للإعراب."[1] والزّعم أنّ النّحاة جميعا جعلوا الإعراب مقصورا على الجانب الشّكلي، وأهملوا المعاني مردود إذ يقول ابن هشام الأنصاري:" وأوّل واجب على المُعرِب أن يفهم معنى ما يعربه معرباً أو مركّباً."[2]

من خلال كلّ ما تسبق نتوصّل إلى:

- الإعراب يكون على مستوى الجملة ولا يتعلّق بأواخر الكلمة فقط.
- ملاحظة الحركات الإعرابيّة في أواخر الكلم هي جزء من أجزاء الدّرس النّحويّ وليست النّحو كلّه.
- لابدّ من النّظر في الدّوافع اللغوية في التّراكيب، وتجنّب التّفسيرات العقليّة والفلسفيّة.

4. الحركات الإعرابيّة:

يعود الفضل في وضع علامات الإعراب لأبي الأسود الدّؤلي، والّذي همّ بنقط القرآن الكريم فقال لكاتبه:" إذا رأيتني قد فتحت شفتيّ فأنقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتهما فاجعل النّقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النّقطة في أسفله."[3] فالفتح والضمّ والكسر حركات حسيّة وردت على لسان أبي الأسود الدّؤلي ثمّ صارت مصطلحا للدّلالة على هذه العلامات.

[1] – رضي الدين الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1971م، ج1، ص:50.

[2] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب،ج2، ص:582.

[3] – أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق عزّة حسن، دار الفكر المعاصر، ط2، دمشق، 1997م، ص:7.

والظّاهر أنّ النّاس قد تشابهت عليهم نقط الإعراب، فأخذوا يبحثون عن طريقة أخرى لبيان الشّكل الإعرابيّ، وينسب معظم علماء العربيّة وضع العلامات الإعرابيّة الّتي نستعملها الآن إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، الّذي أبدل نقط أبي الأسود الدّؤلي بالعلامات المعروفة.

إنّ المصطلحات الدّالة على الحركات لها ما يبرّرها، فهي موضوعة وفق حركات الفم عند النّطق بها، يقول فاضل صالح السّامرّائي:" وهذه التّسميات ليست تسميات اعتباطيّة، وإنّما هي منتزعة من أوصاف حركات الفم عند النّطق بها، فسمّيت الضمّة بذلك لأنّ الشّفتين تنظمّ إحداهما إلى الأخرى عند النّطق بها وترتفعان من مكانهما، فسمّيت الحالة الإعرابيّة رفعاً، وسمّيت الحركة ضمّة، وسمّيت الفتحة بذلك لأنّ المتكلّم عند النّطق بها يفتح فمه، وأمّا النصب فمعناه الإقامة والوقوف...وأمّا الجرّ فهو جرّ الفكّ الأسفل إلى أسفل عند النّطق بالكسرة."[1] ويتبيّن مما سبق أنّ الحركات جاءت وصفاً من النّاحية الصّوتيّة، وتمّ الاعتماد على كيفيّة النّطق بها لوضع المصطلح المعبّر عنها.

لقد أجمعت أكثر الكتب النّحويّة على أنّ الحركات الإعرابيّة هي الضمّة في الرّفع، والفتحة في النّصب، والكسرة في الجرّ، ويكاد يتّفق النّحاة القدامى على معاني علامات الإعراب إذ يعدّ الزّمخشري الرّفع علما للفاعليّة، والنّصب علما للمفعوليّة والجرّ علما للإضافة[2] فالعلامات الإعرابيّة تحدّد وظيفة الكلمة في الجملة فتؤدّي بذلك وظيفة دلاليّة.

وقام المحدثون ببحوث متعدّدة حاولوا من خلالها تحديد معاني علامات الإعراب، فتوصّل مهدي المخزومي إلى أنّ علامات الإعراب ثلاث، اثنتان دالّتان على وظائف نحويّة، والثالثة مفرغة من الوظيفة فالضمّة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة أمّا الفتحة فليست علما لشيء خاص، فيقول:" وللإعراب علامات تدلّ عليه، وهي الحركات، والحركات في العربية ثلاث: الضمّة والكسرة والفتحة."[3] وفيما رآه المخزومي امتداد لآراء

[1] – فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار الفكر، ط2، الأردن، 2009م، ص:34.

[2] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص:126.

[3] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:67.

إبراهيم مصطفى فهو يرى أن الضمّة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب، وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب.[1] وكما هو مُلاحظ فإنّ رأي المخزومي يتشابه مع رأي إبراهيم مصطفى في وظيفة الضمّة والكسرة ولا يختلفان إلّا في معنى الفتحة ويأتي الحديث مفصّلا عن ذلك كلّ في مبحثه.

وقد ساوى المخزومي بين الإعراب بالحركات والإعراب بالحروف، إذ لا فرق بينهما إلّا بالكمّ الصّوتي فيقول:" والواقع أنّه ليس بالحركات وهذه الأحرف من فرق إلّا في الكمّ الصّوتي، أما في الكيف فهي هي، لا فرق بين هذي وتلك، فالحركات أصوات مدّ قصيرة والأحرف أصوات مدّ طويلة، وإنّ الواو التي زعموا أنّها علامة رفع فرعيّة ليست إلّا ضمّة مطوّلة، والياء التي ضنّوا أنّها علامة جرّ فرعيّة ليست سوى كسرة مطوّلة، وكذلك الألف، ليست إلّا فتحة مطوّلة."[2] أي أنّ الحركات والحروف من جنس واحد، ولا تختلف إلّا في الطّول والقصر، إذ وُضع لكلّ من الضمّة والكسرة والفتحة رمز يختلف عن الرمز الذي وُضع للواو والياء والألف، وذلك لبيان الفرق في الكمّ الصّوتي بين الحركات والحروف.

والمخزومي يؤيّد الكوفيين في عدم تفريقهم بين الحركات والحروف، فهم يرون أن الألف هي علامة الإعراب، وكذلك الواو والياء في التثنية والجمع، أمّا البصريّون فيرون أنّ" الحروف أبدال من الحركات، يعني الألف في التثنية والياء فيها، والياء في الجمع والواو فيه، والألف عند سيبويه هي حرف الإعراب، وقال الأخفش والمبرّد والمازني ليست بإعراب، ولا حرف إعراب ولكنّها دالّة على الإعراب،[3] كما اعتبر النّحاة القدامى الحركات أصلاً أمّا الحروف فهي فرع لها، يقول ابن يعيش:" اعلم أنّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها."[4] فالقدامى كانوا يدركون أنّ حروف المدّ ما

[1] – ينظر: إبراهيم مصطفى، في إحياء النّحو، ص:42.

[2] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:68.

[3] – ينظر: أبو القاسم الزجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النّفائس، ط3، بيروت، 1979م، ص:141.

[4] – ابن يعيش، شرح المفصل، ، ج1، ص:152.

هي إلّا حروف طويلة، أي "الحركة حرف قصير"[1] إلّا أنّهم اختلفوا في مسالة المساواة بين الحروف والحركات، غير أنّ هذا الاختلاف ليس كبيرا فهو يتعلّق بجانب الاصطلاح فقط، وذلك لا يغيّر في الدّرس النّحوي شيئاً.

1.4. الرّفع:

1.1.4. الضمّة علم الإسناد:

حاول المخزومي أن يعطي تفسيرا جديدا للعلامات الإعرابيّة، ويبيّن وظيفتها في المعنى، فهو يرى أنّ الضمّة هي علم الإسناد، وهي تدلّ على أنّ الكلمة مسند إليه أو تابع له، ولا أثر للعامل في وجودها فهي مظهر من مظاهر العربيّة في توزيع الوظائف اللغويّة، فالمخزومي يلغي فكرة العامل ودوره في الحركات الإعرابيّة، فيقول :" الضمّة علم الإسناد، دالّة على أنّ الكلمة مسند إليه أو تابع للمسند إليه، وهي في العربيّة تؤدّي إلى ما يؤدّيه الفعل المساعد في غير العربيّة، وتدلّ على تحقّق النّسبة بين المسند والمسند إليه، أو تحقّق الارتباط بين هذين الرّكنين، وليس في العربيّة من علم للإسناد غير الضمّة، أمّا الواو في الأسماء الخمسة، أو الواو في جمع المذكر السّالم فليست بعلامة مستقلّة، وإنّما هي ضمّة مطوّلة من الواو..."[2]

ويتّفق المخزومي مع إبراهيم مصطفى في أنّ علامات الإعراب هي دوالّ على المعاني، والفكرة التي عبّر عنها هي امتداد لأفكار إبراهيم مصطفى حول العلامات الإعرابيّة فهو الآخر يرى أنّ الضمّة علم الإسناد فيقول:" الأصل الأوّل أنّ الضمّة علم الإسناد، وأنّ موضعها هو المسند إليه المُتَحدّث عنه."[3] فالإسناد هو معنى يكون في الجملة وما يدلّ عليه ويظهره هي الضمّة علامة الرّفع، ومن الذين ذهبوا مذهب المخزومي في ذلك الجواري[4].

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج2، ص:315.

[2] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:80.

[3] – إبراهيم مصطفى، في إحياء النحو، ص:43.

[4] – أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، مطبعة المجمع العلمي العراقي،ط2، بغداد، العراق، 1984م، ص:74.

2.1.4. المرفوعات:

المرفوعات في الدّرس النّحوي عند مهدي المخزومي نوعان: مرفوعات أصالة، ومرفوعات تبعاً، فالمرفوع أصالة هو المسند إليه في الجملة وهو الفاعل والمبتدأ، والمرفوع بالتّبعيّة لهما الخبر والنّعت وعطف البيان.

1.2.1.4. المرفوعات أصالة:

والمرفوعات أصالة في الدّرس النحوي عند المخزومي هي: المبتدأ وهو المسند إليه في الجملة الاسميّة، وهو موضوع الكلام الّذي يُتحدَّث عنه، لذلك لابدّ أن يكون معروفا ليصحّ الإخبار عنه، فناسب أن يكون في الغالب معرفة، أمّا الفاعل فهو المسند إليه في الجملة الفعليّة ولا فرق بين الفاعل ونائبه، لأنّ كلّ منهما مسند إليه، ولأنّهما مرفوعان وجميع أحكام الفاعل تنطبق على نائبه وكلاهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنّثاً، فالفاعل عند المخزومي ضربان: فاعل يفعل الفعل عن إرادة واختيار نحو: سافر خالد، وضرب آخر ليس له في الفعل إرادة ولا اختيار نحو: انكسر الزّجاج أو كُسِرَ الزّجاج.[1]

ومن القضايا التي يظهر فيها تأثير إبراهيم مصطفى في مهدي المخزومي، أنّه سوّى بين الفاعل والمبتدأ، فكلاهما ألغيا الضوابط الموقعيّة المعتمدة من طرف النّحاة، فعندهما أن الفاعل يمكن أن يتقدّم على الفعل والجملتان (طلع البدر) و(البدر طلع) فعليّتان فالجملة الثّانية لم يطرأ عليها جديد سوى تقديم المسند إليه، وتقديمه لا يغيّر من طبيعة الجملة، بل إن اعتبار الجملة الثّانية فعليّة يبعدنا عن التّأويل والتّقدير الّذي لا طائل من ورائه ولا مانع من تقديم الفاعل وعبّر المخزومي عن ذلك قائلا:" إنّ كلّا من المبتدأ والفاعل والنائب عن الفاعل...جميع هذه الموضوعات إنّما جيء بها ليُتَحَدَّث بها عن حديث، أو ليسند إليها، فهي جميعا مسند إليه، وإذن هي موضوع واحد"[2].

---

[1]– ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:81-82.

[2]– المصدر نفسه، ص:81.

2.2.1.4. المرفوعات بالتّبعيّة:

المرفوعات تبعا للمسند إليه ثلاثة وهي: الخبر والنّعت وعطف البيان، والمخزومي لا يعتبر التّوكيد والبدل ولا العطف من التّوابع، فخبر المبتدأ هو ما تمّم الفائدة، ويرتفع الخبر إذا كان وصفا للمسند إليه الذي هو المبتدأ، والأمر نفسه بالنسبة لخبر (إنّ) فما قيل في خبر المبتدأ يقال فيه، وجاء الخبر مرفوعا لأنّه وصف للمبتدأ، ولم يكن مرتفعا بإنّ العاملة كما يراه مناطقة النّحو، فهي ليست عاملة،[1] ومن المرفوعات تبعا كذلك نجد النّعت وهو صفة مطابقة للمنعوت في جميع خصائصه، وهو مرفوع لكونه وصفا للمسند إليه، فما يترتّب عليه يترتّب على النّعت، وأمّا المرفوع تبعا الثّالث فهو عطف البيان وهو ما جيء به لبيان ما قبله وتوضيحه، ويندرج معه بدل الكلّ من الكلّ فالمهمّ والمقصود في الكلام هو البدل أما في باب عطف البيان فالمهمّ هو المتبوع ولكن ذكر تابعه لإيضاحه وتفسيره. وأخرج المخزومي من التّوابع البدل والتّوكيد وعطف النّسق متابعة لإبراهيم مصطفى ، وموسّعا لرأيه، ويستدلّ بمثل ما استدلّ به، ولا يكاد يخالفه إلّا في أنّ أستاذه سوّى بين التّوكيد وعطف البيان في حين أخرج المخزومي التّوكيد من التّوابع لأنّ الغرض منه تثبيت اللّفظ الذي قبله في ذهن المخاطَب.[2]

2.4. الخفض:

1.2.4. الخفض (الكسرة) علم الإضافة:

يرى النّحاة أن الكسرة هي علامة لأحد حروف الجرّ، أو المضاف إليه، وذلك استنادا إلى عملهم بنظريّة العامل، فحروف الجرّ هي عامل الجرّ في الاسم المجرور، وكذلك المضاف إليه وعامل الجرّ فيه حرف الجرّ المقدّر، ففي قولك: هذا قماش حريرٍ فكلمة (حرير) مضاف إليه وعامل الجرّ فيه هو حرف الجرّ المقدّر (من) والتّقدير هو: هذا قماش من حرير، وقد عاب المخزومي على النّحاة هذا التّفسير فهم " تكلّفوا هذه

[1] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:74.

[2] – ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، 116–126. وينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:70–75.

التّأويلات تشبّثا منهم بالعامل، لأنّهم لا يتصوّرون أنّ حركة من الحركات لا تُنسب إلى عامل من العوامل المقرّرة عليهم، وقد سبق أن قرّروا أنّ الحرف إذا اختصّ عمل فيما يختصّ به، وحروف الجرّ مختصّة بالأسماء فهي عاملة فيها"[1] والخفض عند المخزومي هو علم الإضافة، والكسرة تدلّ على أنّ ما لحقته مضاف إليه، أو تابع للمضاف إليه، فعند ارتباط كلمتين دون التّعبير عن فكرة تامّة وُجد الخفض، ويعبّر المخزومي عن ذلك قائلا:" ومهما يكن من أمر فالكسرة علم الإضافة، فكلّ اسم مكسور مضاف إليه."[2] ونلاحظ أنّ المخزومي في هذا القسم سوّى بين المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة فكلاهما مضاف إليه مجرور.

وحرف الجرّ عند المخزومي ما هو إلّا واسطة للإضافة، ففي قولك: سافرت من البصرة إلى الكوفة، كانت كلّ من (من) و(إلى) واسطتين للإضافة لأنّه لا يمكن إضافة الفعل (سافرت) إلى الاسمين مباشرة لذلك تم الاستعانة بهذه الحروف للإضافة، والمخزومي فيما ذهب إليه متأثّر برأي الكوفيّين الّذين يعتبون حروف الجرّ" حروف إضافة، ولم يسمّوها حرف الجرّ كما سمّاها البصريّون"[3]. ويظهر مدى تأثّر المخزومي بفكر أستاذه إبراهيم مصطفى والذي كان يرى هو الآخر أنّ الكسرة هي علم الإضافة إذ يقول:" والكسرة علم الإضافة وأنّ موضعها هو المضاف إليه مهما اختلفت وسيلة الإضافة."[4]

2.2.4. المخفوضات:

يرى مهدي المخزومي أنّ كلّ اسم مخفوض (مجرور) هو مضاف إليه، والمخفوضات عنده قسمان وهما: المخفوضات أصالة وفيها يختفي ما كان يسمّيه البصريّون المجرور بالحرف، فالمجرور بالحرف والمجرور بالإضافة سواء، وكلاهما مضاف إليه مجرور

[1] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص: 77.

[2] – المصدر نفسه، ص:77.

[3] – المصدر نفسه، ص:78.

[4] – إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص:53.

والإضافة هي نسبة وارتباط بين شيئين ليكونا كشيء واحد، وهي نوعان إضافة مباشرة نحو: حلية المرأة حياؤها، وإضافة غير مباشرة تكون بأدوات الإضافة (حروف الجرّ) وهي: مِن، إلى، عن، حتّى، على، في، الباء، اللام، الكاف، ربّ، الواو، التاء نحو: الكتاب على المكتب. والقسم الثّاني هو المخفوضات بالتّبعيّة وهي كلّ تابع للمضاف إليه، كالنّعت نحو: التّواضع سمة الحكماءِ، وعطف البيان نحو: مررت بالتّلميذ محمّدِ.

3.4. النّصب:

1.3.4. الفتحة ليست علما لشيء:

الفتحة في اللّغة العربيّة علامة على النّصب، ونظر إليها النّحويون على أنّها علامة للمفعوليّة[1] وهي علامة جرّ في الأسماء الممنوعة من الصّرف، والفتحة عند النّحاة هي أثر لعامل، فالفتحة في المنادى هي نتيجة لفعل محذوف تقديره (أدعو)، وكذلك المفاعيل كالمفعول معه والمفعول فيه وفي المستثنى...وقد رفض المخزومي هذا التّأويل لأنّ " منهج الفلسفة كان المنهج الذي استأنسوا به في دراسة اللّغة والنّحو، وقد سيطر هذا المنهج على أذهانهم بحيث جعلوا كلّ حركة في أيّ موضع أثراً لعامل."[2] ويرى المخزومي أنّ الفتحة ليست علما لشيء خاص، ولكنّها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد فهي "الحركة الخفيفة المستحبّة الّتي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفّة سبيلا."[3] ويتوافق في هذا الرأي إلى حدّ بعيد مع أستاذه إبراهيم مصطفى والذي يرى أنّها " لا تدلّ على معنى كالضمّة والكسرة، ولكنّها الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب والتي يحبّون أن تشكّل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربيّة نظير السكون في اللهجة العاميّة".[4] واستقى أحمد عبد الستار الجواري من محاولة إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي رأيهما في النّصب ليس علما على شيء، فذكر أنّ تقسيم

[1] – الزمخشري، الفصل، ص:18.

[2] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:82.

[3] – المصدر نفسه، ص:81.

[4] – إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص:78.

النّحاة للمنصوبات خاضع لهذا الحكم، وهو أمر غير صحيح، لأنّه منطلق من توجيه ظاهر التكلّف بين التعسّف من وجهة نظره.[1]

وقد انتقد الدكتور عبد الوارث مبروك هذا التّعليل فهو يرى أنّ كون الفتحة خفيفة مستحبّة لا يحرمها من الدّلالة، ولو كان ذلك صحيحا لما وقف العرب بالسّكون على الكلمات التي تنتهي بالفتحة، ولانتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة فوقفوا بها استمتاعا بما يحبّون.[2]

2.3.4. المنصوبات:

المنصوبات عند المخزومي نوعان: نوع يؤدّي وظيفة نحويّة في الجملة كالمفعول المطلق والمفعول فيه والتّمييز والحال والمفعول معه، ونوع لا يؤدّي وظيفة نحويّة في الكلام، ولكنّه مفتوح الآخر وهذا النوع من المنصوبات لا يدخل في نطاق إسناد ولا إضافة، وذلك كالمنادى المنصوب نحو: يا عبدَ الله.

بعد الوقوف على مقاربة مهدي المخزومي في تجديد النّحو العربي، وفيما يتعلّق بالتّفسير الجديد للإعراب ومعاني علاماته، نجد دراسته توسيعا وتطبيقا لنظريّة أستاذه إبراهيم مصطفى، فهو ينقل عنه في مواضع كثيرة ويرجّح رأيه، ويعتبر كتاب (إحياء النّحو) من أهمّ المصادر التي استعان بها المخزومي، إلّا أنّه تجدر الإشارة أنّ إبراهيم مصطفى سوّى بين التّوكيد وعطف البيان في حين نجد المخزومي لا يأخذ برأيه. ومن خلال دراسة المخزومي لمعاني الوظائف النّحويّة، يرى أن ليس للكلمات من وظيفة نحويّة إلّا ما كان مرفوعا أو مخفوضا (مجرورا)، والتّوابع عنده ثلاثة ليس منها البدل ولا التّوكيد وهي: الخبر وهو تابع للمبتدأ، والنّعت وعطف البيان، أمّا المنصوبات فهي من متعلّقات الفعل، وليس لها وظيفة في أداء المعاني النّحويّة كالمرفوعات والمخفوضات.

---

[1] – ينظر:احمد عبد الستار الجواري، نحو المعاني، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، بغداد، 1987م، ص:43-44.

[2] – ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النّحو العربي، دار القلم للنشر والتوزيع، ط1،الكويت، 1985م، ص:101.

المبحث الثّاني: الفعل عند مهدي المخزومي.

1. الفعل عند القدماء:

يعرّف سيبويه الفعل بأنّه:" فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع."[1] ويعتبر هذا التّعريف من أوجز وأشمل التّعريفات الّتي وُضعت كحدّ للفعل، ويفسّر القرطبي هذا التّعريف بقوله:" معناه أنّ كلّ كلمة مأخوذة من حدث مستعمل أو غير مستعمل لعلّة ثمّ بُنيت للزّمان فهو فعل."[2] ويُفهَم من هذا أنّ وجود الفعل مشروط بوجود حدث مبنيّ للزّمان، والمراد بالأمثلة هي صيغ الفعل ومن هذه الأمثلة ما اشتُقّ لما مضى وهو الفعل الماضي، وما اشتُقّ لما يكون ولم يقع وهو فعل الأمر، وثالث اشتُقّ لما هو كائن لم ينقطع وهو المضارع، وكلّ مثال من هذه الأمثلة قد صيغ لزمن من الأزمنة. وأمّا أحداث الأسماء فيقصد بها المصادر، فسيبويه يرى أنّ الفعل يُؤخذ من لفظ المصدر لا من معناه.

والزجّاجي يعرّف الفعل:" هو ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل نحو: قام يقوم وقعد يقعد، وما أشبه ذلك."[3] فهو يحترز بذلك عمّا يدلّ على حدث دون زمان وهو المصدر مثل: جلوس، أو على زمان دون حدث نحو: أمس، وقد رفض الزجّاجي دلالة الفعل على الحال، فهو يجعل الحال بين الماضي الذي فات حدثه قبل التلفّظ به والمستقبل الذي ينتظر حدثه بعد التلفّظ به.

أمّا ابن الحاجب فعرّفه في الكافية إذ قال:" الفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة."[4]

ونلاحظ من خلال هذه التعريفات أنّها تشترك في كون الفعل يشترط فيه دلالته على حدث مقترن بزمن ماضٍ أو حاضر أو مستقبل.

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص:12.

[2] – القرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، دار الفكر العربي، ط1، 1984م، ص:09.

[3] – الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص:52-53.

[4] – الرّضي، شرح الكافية، ج2، ص:223.

2. الاشتقاق في اللّغة العربيّة:

1.2. مصدر الاشتقاق:

كلمة الاشتقاق عند العلماء جاءت على تعريفات عدّة نذكر منها:

عرّف ابن عصفور الاشتقاق بأنّه:" إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه."[1] وقال الرّضي:" نعني بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد."[2] وقد عرّفه محمّد أمين ضنّاوي:" هو أخذ كلمة من كلمة أخرى بتغيير ما مع التناسب في المعنى، كما لو أخذنا من الأكل المأكول وغيرها."[3] وبالتّالي كلّ التّعريفات تشترك في كون الاشتقاق هو إنشاء فرع من أصل، وهذا يشير إلى وجود أصل وفرع واختلف النّحاة في تحديد أصل المشتقّات، أهو المصدر كما يذهب إليه البصريّون؟ أم هو الفعل كما يراه الكوفيّون.

1.1.2. المصدر أصل للفعل عند البصريّين:

ذهب البصريّون وفي مقدّمتهم سيبويه والمبرّد وابن السرّاج وابن جنّي إلى أنّ المصدر أصل مأخوذ منه الفعل وسائر المشتقّات، فسيبويه يعبّر عن أصالة المصدر وفرعيّة الفعل بقوله:" وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء."[4] أي أنّ الأبنية المختلفة مأخوذة من المصادر. أمّا المبرّد فيقول:" اعلم أنّ المصادر تنصب الأفعال الّتي هي منها."[5] وقال ابن السرّاج:" وجميع الأفعال مشتقّة من الأسماء الّتي تسمّى مصادر كالضّرب والقتل والحمد."[6] وقال ابن جنّي:" اعلم أنّ المصدر كلّ اسم دلّ على حدث

---

[1] – ابن عصفور الاشبيلي، الممتع في التصريف، دار المعرفة، ط1، بيروت، لبنان، 1987م، ج1، ص:41-44.

[2] – الرّضي، شرح كافية بن الحاجب،ج2، ص:334.

[3] – محمّد أمين ضنّاوي، المعجم الميسّر في القواعد والبلاغة والإنشاء والعروض، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د.ت)، ص:20.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص:12.

[5] – المبرّد، المقتضب، ج2، ص:118.

[6] – ابن السرّاج، الأصول في النّحو، مكتبة الخانجي، (د.ط)، القاهرة، 1986م، ج2، ص:40.

وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد، والفعل مشتقّ من المصدر."[1] وقد لقي هذا المذهب قبول الكثير من العلماء، ودافع البصريّون عن مذهبهم بعدّة وجوه:

رأى البصريّون أنّ تسمية المصدر مصدراً خير دليل على أنّ الفعل صادر عنه، ولولا ذلك لما كان لتسميته بالمصدر أي وجه، ورأوا دلالة المصدر على الأزمنة دلالة مطلقة، ودلالة الفعل عليها مقيّدة، فيشترك المصدر بلفظه الواحد في الماضي والحال والمستقبل، بينما الفعل بصيغه الثّلاث على الأزمنة الثّلاثة الماضي والحال والمستقبل، والدّال على الإطلاق أولى أن يكون أصلاً محمولا عليه ما يدلّ على التّقييد.

والفعل يحتوي على معنى المصدر، والمصدر لا يحتوي على معنى الفعل ففي الفعل(ضَرَبَ) نجد الدّلالة على (الضّرب) ولا نجد في (الضّرب) دلالة على (ضَرَبَ) فالمصدر كقطعة الذهب أو الفضّة الخام، أمّا الفعل فيشبه المجوهرات الّتي تُتّخذ من الذّهب والفضّة، والمجوهرات مصوغة من الذّهب والفضّة وليس العكس ومن أجل ذلك يعتبر المصدر أصلا اخذ منه الفعل وسائر المشتقّات[2]

2.1.2. الفعل أصل المشتقّات عند الكوفيّين:

ذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدر مشتقّ من الفعل، أي أنّ الفعل أصل والمصدر مأخوذ منه وهو عكس المذهب الأوّل، حيث جعلوا الأصالة للفعل والفرعيّة للمصدر، وقد استدلّ الكوفيّون لإثبات مذهبهم بوجوه:

إنّ الفعل عامل في المصدر ومؤثّر فيه ورتبة العامل قبل المعمول، ففي قولك: كتبت كتابةً فانّ (كتابةً) جاءت منصوبة، وعامل النّصب فيها إنّما الفعل (كتبت) فبذلك استحقّ الفعل أن يكون أصلاً للمصدر بقوّة عمله وتأثيره فيه.[3]

وجود أفعال لا مصدر لها نحو: نِعمَ وبِئسَ وعَسى..وهذا يدفع للقول بأصالة الفعل، إذ لو كان المصدر أصلاً لما خلا من هذه الأفعال، لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

---

[1] – ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، دار الكتب الثقافيّة، (د.ط)، الكويت، 1972م، ص:101.

[2] – ينظر: أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، علل النّحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1999م، ص:305.

[3] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص:110.

2.2. رأي المخزومي في أصل الاشتقاق:

عاب المخزومي على البصريّين والكوفيّين خروجهم عن جوهر الدّرس النّحوي، إذ صاغوا أدلّتهم صوغاً فلسفيّاً وعرضوها في إطار كلامي، وهذا راجع إلى تأثّرهم بالمنطق اليوناني ومناهجه في التّفكير، دون المنهج اللّغوي فيقول:" وإذا أنعمنا النّظر في الاحتجاجين جميعاً رأينا الفريقين يتشبّثان في الاحتجاج لرأيهما بما لا صلة له بهذه الدّراسة، ورأيناهما يعربان في احتجاجهما عن جهل بالمنهج اللّغوي الّذي يجب أن يصدر عنه كلّ دارس لغويّ."[1] وتمّام حسّان يوافق المخزومي إذ يرى أنّ ما جرى بين البصريّين والكوفيّين من المجادلة الكلاميّة المبنيّة على الفلسفة والمنطق لا يخدم اللّغة فالكوفيّون بنوا جدلهم على نظريّة ظهر فسادها وهي نظريّة العامل، وهذا يتنافى مع المنهج اللّغوي الحديث.[2] وفي نظر الدّكتور تمّام حسّان" أنّ مسألة الاشتقاق تقوم على مجرّد العلاقة بين الكلمات واشتراكهما في شيء معيّن خير على أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع."[3]

ويميل المخزومي إلى رأي الكوفيّين القائل بأصالة الفعل وهو لا ينكر غيره، إذ يعترف بوجود غيره غير أنّ الفعل يبقى هو أصل أغلب المشتقّات فيقول:" ومن العسير جدّا أن نظفر بالدّليل القاطع على ترجيح أحد الرّأيين على الآخر، لأنّ ذلك يستلزم الإلمام الكافي بتاريخ الفعل في لغة من اللّغات، أو بتاريخه في العربيّة وهو مطلب عسير جدّا، فلم يبق أمام الدّارس إلّا القرائن، والقرائن ممّا ذكرناه وممّا لم نذكره إنّما تدلّ على أنّ الفعل هو مصدر اشتقاق أغلب الكلمات."[4] ففي العربيّة وأخواتها من الساميّات الفعل هو أساس الاشتقاق، وقد اعتمد المخزومي في تدعيم آرائه بأفكار الدّكتور ولغنسون وما جاء في كتابه تاريخ اللغات الساميّة، والّذي يرى أنّ اللّغات الساميّة أغلب كلماتها مشتقّة من أصل ذي ثلاثة أحرف وهذا الأصل هو فعل، ثمّ يضاف إلى أوّله أو آخره حرف أو أكثر، كما يرى أنّ البصريّين أخطئوا حين اعتبروا المصدر أصل المشتقّات وهذا نتيجة تأثّرهم

---

[1] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:104.

[2] – ينظر: تمّام حسان، مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو مصريّة، (د.ط)، القاهرة، 1990م، ص:213.

[3] – المرجع نفسه، ص:215-216.

[4] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:106.

بالفرس الذين درسوا النّحو العربي بعقليّتهم الآريّة لأنّ الأصل في الاشتقاق عند الآريّين إنما يكون من مصدر اسميّ.[1]

3. أقسام الفعل في العربيّة:

عدّ النّحويّون العرب الفعل كلمة تجمع بين دلالتي الحدث والزّمن، وجاءت تعريفاتهم جامعة لهذين الشقّين والّذين باقترانهما تظهر صيغة الفعل، والّتي تتغيّر تبعا لتغيّر شقّ الزّمن، وقد حظي عنصر الزّمن باهتمام النّحاة ومن هنا جاء تقسيم النحويّين لصيغ الفعل في العربيّة، فاختلفت في ذلك المدرستان البصريّة والكوفيّة، فالفعل عند البصريّين من حيث دلالته على الزّمن ثلاثة أقسام، ماضٍ ومضارع وأمر، وقد تطرّق سيبويه إلى أقسام الفعل أثناء تعريفه للفعل قائلا:" أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأمّا بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا يقتل، ويذهب ويضرب ويُقتَلُ ويُضرَبُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت."[2] وعدّه الكوفيّون ثلاثة أقسام كذلك، ماضٍ ومضارع ودائم،[3] فالكوفيّون يتّفقون مع البصريّين في القسمين الأوّلين، ويختلفون معهم في القسم الثّالث، فهو عند الكوفيّين الفعل الدّائم لا فعل الأمر. ويعبّر الدكتور إبراهيم السامرّائي على ذلك قائلا:" كان الكوفيّون أشدّ اتّصالا بالعلم اللّغوي من خصومهم البصريّين في تقسيم الفعل، فقد قسّموا الفعل باعتبار دلالته الزّمانيّة إلى ماضٍ ومستقبل ودائم."[4]

وفعل الأمر عند الكوفيّين كما البصريّين مقتطع من المضارع المجزوم، لأنّ أصل (افعلْ) عندهم (لتفعلْ)، ثمّ حذفت لام الأمر لكثرة الاستعمال، فهو معرب مجزوم بلام محذوفة تخفيفاً، وما حذف للتّخفيف، فهو في حكم الملفوظ به.[5]

---

[1] – ينظر:مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:104-105.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص:12.

[3] – ينظر: إبراهيم السامرّائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1983، ص:48.

[4] – إبراهيم السامرّائي، المرجع نفسه، ص19.

[5] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:116.

أمّا الفعل الدّائم عند الكوفيّين فهو ما كان على بناء (فَاعِل)، وهو الّذي يسمّيه البصريّون اسم الفاعل، وقد سمّاه الكوفيّون فعلا دائما لانصراف هذه الصّيغة إلى الحال والاستقبال، والملاحظ أن الفرّاء يسمّيه (الفعل)، وقلّما يعبّر عنه بالفعل الدّائم، ويبدو أنّه يسمّيه دائماً حين يعمل فيما بعده، فإذا لم يكن عاملا ، سمّاه اسماً في مواضع كثيرة[1]

وقد رجّح مهدي المخزومي ما ذهب إليه الكوفيّون في تقسيمهم الفعل إلى ماضٍ ومضارع ودائم، لأنّ الاستعمال يؤيّده، ولأنّ النّصوص اللغويّة التي صدر عنها نحاة الكوفة تؤيّدهم في مقالتهم بالفعل الدّائم.[2]

ويعلّل المخزومي صحّة ذهاب الكوفيّين إلى فعليّة (فاعِل)، استعمال هذا البناء استعمالَ الأفعال في إلحاقها بالفاعل والمفعول، وبالنّائب عن الفاعل، ولتضمّنها معنى الفعل، ولدلالتها على الزّمن كالأفعال، والفعل الدّائم تلحقه علامات الإعراب كغيره من المعربات، لكن المخزومي ذهب إلى أنّه مبني مثله مثل بقيّة الأفعال، وفسّر هذا التغيّر بالجوار، متابعا لإبراهيم مصطفى.[3]

كما رجّح مهدي المخزومي ما ذهب إليه الكوفيّون في عدم اعتبار فعل الأمر قسيم للماضي والمضارع، لكنّه خالفهم في إعرابه، وفي ذهابهم إلى أنّه مقتطع من الفعل المضارع المجزوم، فقد أخرجه من قسم الأفعال ففعل الأمر عنده ليس بفعل، لأنّه يخلو من الدّلالة على الزّمن، فهو يدلّ على طلب الفعل فحسب، كما أنّه ليس طرفاً في الإسناد، بمعنى أنّه لا يكون مسنداً كغيره من الأفعال، وإسناده إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النّسوة أو ياء المخاطبة أو الضّمير المستتر، لا يراه المخزومي إسنادا، لأنّ هذه الضّمائر في نظره ما هي إلّا كنايات وإشارات إلى جنس المخاطَب وعدده، مستدلّا بأنّ النّحاة قد صرّحوا بحرفيّة الواو في قوله تعالى:"وأسرّوا النّجوى الّذين ظلموا"[4]

---

[1] – عبد الله الخثران، مصطلحات النّحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها، مطبعة هجر، القاهرة، ط1، 1990م، ص:51.

[2] – ينظر: مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 119

[3] – ينظر:المصدر نفسه، ص:139 .

[4] – سورة الأنبياء، الآية:(03)

فألف الاثنين وغيرها ممّا يتّصل بفعل الأمر ما هي إلّا حروف.[1] ولم ينفرد المخزومي بهذا الرّأي، فقد ذهب إليه قبله عبد الرّحمان أيّوب[2]، وقال به أحمد عبد الستّار الجواري[3]، تابعين في ذلك لأبي عثمان المازني، الّذي كان يرى أنّ ألف الاثنين وواو الجماعة في آخر الفعل هما علامتان دالّتان على الفاعل، وليستا بضميرين، لكنّ الزّعم بأنّ هذه الضّمائر حروف تشير إلى المفردة المخاطبَة والمثنّى والجمع مردود.[4]

4. إلغاء باب التّنازع:

التّنازع هو:" توجّه عاملين إلى معمول واحد، نحو: ضربتُ وأكرمتُ زيداً، فكلّ واحد من (ضربتُ) و(أكرمتُ) يطلب (زيداً) بالمفعوليّة."[5] أي هو أن يتقدّم عاملان أو أكثر على معمول بحيث يطلب كلّ عامل هذا المعمول ويحاول كلّ منهما الاستئثار به، فالأوّل يطلبه باعتبار أنّه أحقّ من العامل الثّاني لأنه جاء أوّلا، والعامل الثّاني يطلبه باعتباره مجاوراً وملاصقاً له، وعندئذٍ ينشب التّنازع بين العاملين، نحو قوله تعالى:" حتّى إذا جعله نارا قال آتوني أُفرغ عليه قِطرا"[6] فالفعلان(آتُوني) و(أُفرغ) طلب كلّ منهما المفعول(قِطْرَا) معمولا له، ولا ينبغي لهذا المعمول أن يكون معمولا إلّا لواحد منهما، لذلك ذهب النّحاة في توجيه مثل هذا الأسلوب توجيها خاصّا، فأعملوا أحد العاملين في المعمول المُتَنَازع عليه، وأضمروا المعمول الآخر.

وللتنازع ركنان هما:[7]

- الفعلان أو ما يشبههما ويسمّيان بعاملي التنازع.

---

[1] – ينظر: مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:118–120.

[2] – ينظر: عبد الرحمان أيّوب،دراسات نقديّة في النّحو العربي، مؤسّسة الصّباح، (د.ط)، الكويت، (د.ت)، ص:70–71.

[3] – ينظر: أحمد عبد الستّار الجواري، نحو التّيسير دراسة ونقد منهجي، ص:105.

[4] – ينظر: فاضل السامرّائي، تحقيقات نحويّة، دار الفكر، ط2، عمان، 2007م، ص:36–37.

[5] – بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل عل ألفيّة بن مالك، دار مصر للطباعة، ط20، القاهرة، 1980م،ج2، ص:157.

[6] – سورة الكهف، الآية:96.

[7] – ينظر: عبّاس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط9، (دت)، ج2، ص:187.

- المعمول ويسمّى المُتَنَازع فيه.

وقد أجمع النّحاة على جواز إعمال أي العاملين، لكنّهم اختلفوا في أيّهما أولى بالعمل، فذهب البصريّون إلى أنّ العامل الثّاني أولى بالعمل لقربه من المعمول ولسلامته من الفصل بينه وبين معموله، في حين ذهب الكوفيّون إلى إعمال لِسَبقِه، ولسلامته من تقديم ضميره عليه.[1]

ويرى المخزومي أنّ النّحاة قد نهجوا نهجا فلسفيّا حين جعلوا من التّنازع مشكلة مفتعلة، ففي اللّغة العربيّة لا مشكلة في اجتماع فعلين إذا دعت الحاجة إلى هذا الاجتماع، " فليس بدعاً أن يجتمع في جملة واحدة فعلان، أو أكثر من فعلين، يسندان إلى فاعل واحد فقد يكتفي الفاعل بإحداث فعل واحد، وقد يجمع بين فعلين أو أكثر."[2] لكن النّحاة بعد أن سيطرت عليهم فكرة العامل، وتحكّمت في قوانين النّحو، نظروا إلى مثل هذا الأسلوب في اللّغة على أنّه تنازع في العمل، ثمّ يذهب إلى أبعد من ذلك فيلغي هذا الباب "لأنّ هذا الأصل الذي بنوا عليه هذا الباب – أعني التّنازع – باطل من أساسه فليس الفعل عاملا، وليس هو الّذي يرفع وينصب، لأنّ الرّفع والنّصب وغيرهما عوارض يقتضيها الأسلوب، وتقتضيها طبيعة اللّغة، وإذا لم يكن الفعل عاملا بَطُلَ كلّ ما بُنِيَ على هذا من أحكام، ثمّ بَطُلَ هذا الباب وغيره ممّا كان على مثل هذا الأساس."[3] ويوافقه في هذا الرّأي عبّاس حسن فهو يرى أنّ "باب التنازع من أكثر الأبواب النّحويّة اضطرابا وتعقيداً، وخضوعاً لفلسفة عقليّة خياليّة، ليست قويّة السّند بالكلام المأثور الصّحيح، بل ربّما كانت مناقضة له، فأمّا الاضطراب فيبدو في كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة الّتي لا سبيل للتّوفيق بينها أو التّقريب."[4]

ويلخص المخزومي مسألة التنازع في صورتين:

- **الصّورة الأولى:** أن يكون الاقتضاء واحداً، كأن يطلب كلّ من العاملين فاعلا واحداً أو مفعولا واحداً، والمخزومي في هذه الحالة يرجّح ما ذهب إليه الفرّاء خلافاً للبصريّين

[1] – ينظر: رضي الدّين الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص:204. وشرح المفصّل، ج1، ص:77.

[2] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:162.

[3] – المصدر نفسه، ص:162-163.

[4] – عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج2، ص:201.

من أنّه إذا طلب فعلان اسما للفاعلية نحو: ضرَبَ وأكرَمَ زيدُ، جاز أن يعملا فيه، فيكون فاعلا لهما جميعاً، فمثل هذا الأسلوب ليس من التّنازع في شيء عند مهدي المخزومي، فقولنا: دخل وجلس خالدُ، جملة فعليّة فيها فعلان وفاعل واحد أحدث الفعلين جميعاً، ولا وجود للتّنازع كما يزعم النّحاة.[1]

- **الصّورة الثّانية:** أن يختلف الاقتضاء، كأن يطلب العامل الأوّل المعمول فاعلا له، ويطلبه العامل الثّاني مفعولاً له. وهذه الصورة الثانية هي أساس باب التّنازع عند النّحاة في نظر المخزومي، وشواهد مثل هذه الصّورة من التّنازع معدودة، وهي من الشّعر خاصّة أمّا الشّواهد النّثريّة فهي أمثلة مصنوعة جيء بها تمثيلاً لهذا الضّرب من التّنازع، فشواهد التّنازع الشّعريّة لم تُؤَيَّد بشواهد نثريّة صحيحة، فللشّعر أسلوبه الخاص، وللشّاعر من أحكام الضّرورات الشّعريّة ما ليس للنّاثر، ولهذا يُحْتَمَلُ ما ورد في جميع تلك الشّواهد الشّعريّة الّتي تُروى على الاضطرار الّذي يمليه أسلوب الشّعر. فإذا قال الشاعر:

جفوني، ولم أجْفُ الإخلاء، إنّني لغير جميل من خليليَّ مُهْمَلِ

فليس فيه تنازع بعد أن عمل الفعل الأوّل (جفوا) في الضّمير، وعمل الفعل الثّاني (أجف) في الاسم الظّاهر.[2]

5. إلغاء باب الاشتغال

الاشتغال هو:" أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه فعل متصرّف، أو ما جرى مجراه، وقد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل."[3]

فالاشتغال في النّحو العربيّ هو كلّ اسم بعده فعل، أو ما يعمل عمله كاسم الفاعل، اتّصل بضمير يعود على الاسم المتقدّم، وهذا الضّمير قد يكون منصوبا بالفعل، نحو قوله

[1] – ينظر: المصدر نفسه، ص:163-164. وينظر: رضي الدّين الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص:79.

[2] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:163 – 168.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص:91.

تعالى:" والأنعامَ خلقها لكم."[1] أو مجرورا بحرف الجرّ، نحو قوله تعالى:" والظالمينَ أعدَّ لهم عذاباً أليماً."[2]

وللاشتغال أركان ثلاثة:

- **مشغول عنه:** وهو الاسم المتقدّم.
- **المشغول:** وهو الفعل المتأخّر.
- **مشغول به:** وهو ضمير الاسم المتقدّم.

وللمشغول عنه خمسة أحكام:

- وجوب نصبه: إذا وقع بعد الأدوات الّتي لا يليها إلّا الفعل، كأدوات الشّرط، والعرض والتّحضيض...نحو: إنْ زيداً رأيته فأكْرمهُ.
- وجوب رفعه: إذا وقع بعد أداة تختصّ بالابتداء، كإذا الفجائية نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو.
- جواز رفعه ونصبه مع رجحان النّصب: إذا ورد بعده فعل دالّ على طلب، كالأمر والنّهي والدّعاء نحو: زيداً أكْرِمْهُ
- جواز رفعه ونصبه مع رجحان الرّفع: إذا لم يوجد معه ما يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه، ولا ما يرجّح نصبه نحو: زيد لقيته.
- جواز الأمرين على السّواء: إذا وقع بعد عاطف مسبوق بجملة ذات وجهين، أي صدرها اسم وعجزها فعل نحو: زيد قام وعمرو أكرمته. فإنْ قدّرت العطف على (زيد قائم) رفعت، وكان من قبيل عطف جملة اسميّة على جملة اسميّة، وإنْ قدّرت العطف على (قام) نصبت، وكان من قبيل عطف جملة فعليّة على جملة فعليّة.[3]

وقد اختلف النّحاة في ناصب الاسم المشغول عنه الّذي تقدّم، فذهب البصريّون وعلى رأسهم إمام النّحاة سيبويه[4] إلى أنّه منصوب على المفعوليّة، وناصبه هو فعل مضمر

---

[1] – سورة الأنعام، الآية:05.

[2] – سورة الإنسان، الآية:31.

[3] – ينظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص:162-180.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص:83.

وجوباً من لفظ المذكور ومعناه، ففي قولك: محمّداً أكرمته، فالتّقدير: أكرمت محمّد أكرمته، وإلّا من معناه نحو خالداً مررت به والتّقدير: جاوزت خالداً مررت به، والّذي دعاهم إلى هذا التّقدير، هو أنّ لكلّ معمول عامل، ولأنّ العامل المذكور عمل في ضمير الاسم السّابق، راحوا يبحثون عن عامل في الاسم الظّاهر.

أمّا المذهب الثّاني- مذهب الكوفيّين- فذهبوا إلى أنّ العامل في الاسم السّابق هو العامل في ضميره[1] أي أنّ الاسم المقدّم المنصوب جاء منصوباً بالفعل المذكور بعده، إذ أنّه عمل في الضّمير والاسم معاً، ففي قولك: محمّداً مررت به، فالعامل في محمّد إنّما هو الفعل (مررت) ولا داعي لتقدير فعل مضمر ناصب له، فالفعل الواحد عمل في الاسم والضمير معاً لأنّ الضمير في المعنى هو الظاهر.

انتقد المخزومي تأويلات النّحاة وإفراطهم في الأخذ بفكرة العامل، وأنّ لكلّ أثر إعرابيّ في تركيب الجملة عاملا يؤثّر فيه، فابتعدوا عن جوهر الدّرس النّحويّ فيقول:" وإذا أنعمت النّظر في هذه الأقسام وفيما بنوا عليها من أحكام، رأيت أنّ تفسيراتهم عقليّة لا أثر فيها لفقه لغويّ، أو مراقبة للاستعمالات اللّغويّة الّتي تفرضها ظروف لغويّة خاصّة."[2] ويؤيّد الدّكتور فاضل السامرّائي المخزومي في ذلك، فهو يرى" أنّه ليس ثمّة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى، وإنّما هو أسلوب خاص يؤدّي غرضا معيّنا في اللّغة."[3]

وقد بينّ المخزومي آراءه في هذا الباب، موضّحا أنّ المشغول عنه (الاسم المقدّم) هو مفعول مقدّم اتّصل ضميره بالفعل ليشير إليه والسّبب وراء تقديم الاسم يعود لاهتمام

المتكلّم به، لأنّ العرب إذا اهتمّوا بكلمة قدّموها. وأمّا وجوب الرّفع فمكانها الجملة الاسميّة، ولا دخل لها هنا وجيء بها لتكملة الوجوه المحتملة في بيان أوجه الاسم المتقدّم. وما قاله النّحويّون في رجحان النّصب على الرّفع والعكس فغير مقبول، لأنّ ذلك عائد للمتكلّم، فإذا قصد بالمشغول عنه أن يكون مسنداً إليه رفعه، وإن قصد بتقديمه للاهتمام به نصبه، لأنّه ما يزال مفعولا للفعل الظّاهر. ولمّا انتقل إلى الكلام عن استواء الوجهين

[1] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج2، ص:30.

[2] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:172.

[3] – فاضل السامرّائي، معاني النّحو، ج2، ص:550.

نحو قولهم: زيد قام وعمرو كلّمته، ذكر أنّ القول بأنّ جملة (زيد قام) جملة اسمية ضعيف، لأنّ زيد هو الفاعل وإنّما قُدِّمَ للاهتمام به وتقديمه لا يخرج به عن كونه فاعلاً ليضعه موضع المبتدأ، فالجملة إذن فعلية، وكذلك القول في جملة(عمرو كلّمته) لا يرفع عمرو إلاّ إذا قصد به أن يكون متحدّثا عنه فهو مفعول مقدّم، ولا يمنع كونه مفعولا اشتغال الفعل بضميره، فالضّمير حسب المخزومي ليس مفعولاً وإنّما جيء به للإشارة عليه.[1]

يظهر من خلال ما سبق أنّ المخزومي يلغي فكرة الاشتغال، ويرجّح رأي الكوفيّين في هذا الباب، ويتطابق رأيه مع رأي الدّكتور العوفي حيث ذكر في رسالته قضايا الجملة الخبريّة أنّ الاشتغال" مفتعل في النّحو العربي، إذ لو أمعن النّظر في أمثلة هذا الباب الّتي يستشهد بها، لوجدت أنّها تنحصر في بابي المبتدأ والخبر أو الفعل والمفعول به، بمعنى أنّه إذا قيل: زيد ضربته، فزيد مبتدأ والجملة بعده الخبر، وإذا قيل زيداً ضربته، فزيداً مفعول به مقدّم، وبعده الفعل مؤخّر، وأمّا الضّمير المتّصل به، فهو رابط يربط الفعل المؤخّر بالمفعول به المقدّم."[2]

إنّ باب الاشتغال مهدوم لدى المحدثين بهدمهم لنظريّة العامل، وقد أيّد الكثير من الباحثين ما ذهب إليه المخزومي، فالدكتور إبراهيم أنيس يرى أنّه لا يجوز أن يتقدّم المفعول به على ركني الإسناد، إلّا إذا كان معتمدا على نفي أو استفهام، ويرى مثل: (زيدا ضربته) إنّما هي أمثلة صنعها أصحاب البلاغة، أمّا ما ورد في القرآن الكريم ممّا تقدّم فيه المفعول به على ركني الإسناد، فإنّما كان ذلك رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنيّة.[3] أمّا الدّكتور الجواري فيرى أنّ تقديم الاسم المنصوب راجع إلى الاهتمام به، وقد استدلّ على ذلك بعدد من آيات القرآن الكريم.[4]

---

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:175.

[2] – معيض بن مساعد العوفي، قضايا الجملة الخبريّة في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتّى نهاية القرن الرّابع الهجري، المجلد الأوّل، ط1، 1983م، ص:371.

[3] – ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص:242.

[4] – ينظر: عبد الستّار الجواري، نحو المعاني، ص:88–89.

إنّ مهدي المخزومي لا يرى أساسا لعقد بابٍ للاشتغال، فالاسم المشغول عنه كما يسمّيه النّحاة إنّما هو مفعول مقدّم للاهتمام به، أمّا الضّمير المشغول به فما هو إلّا كناية عن المفعول به، وملغى لا إعراب له، وبذلك يلغى باب الاشتغال في الدّرس النّحوي المخزومي، وهو منهج يهدف من ورائه إلى تخليص درس النّحو من أبواب كثيرة يرى أنّها نتيجة لمنهج غير لغويّ اتّبعه النّحاة في دراسة ظواهر العربيّة، وتأثّروا بفكرة العامل، فبنوا على أساسها عدّة أبواب وباب الاشتغال واحد منها.

6. الأفعال النّاقصة:

الفعل النّاقص من المصطلحات الّتي تعدّدت آراء النّحاة في تسميته، والفعل النّاقص على نوعين: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، أمّا كان وأخواتها فهي ثلاثة عشر فعلا فذكر السّيوطي على لسان ابن بابشاذ أنّ " (كان) أمّ الأفعال لأنّ كلّ شيء داخل تحت الكون لا ينفكّ من معناها، ومن ثم صرفوها تصرّفا ليس لغيرها، وأصبح وأمسى أختان لأنّهما طرفا الزّمان، وظلّ وأضحى أختان لأنّهما صدر النّهار، وبات وصار أختان لاعتلال عينهما، وزال وفتئ وانفكّ وبرح ودام أخوات للزوم أولّهما ما، وليس منفردة لأنّها لا تنصرف."[1] والنّوع الثّاني هي أفعال المقاربة وتضمّ أفعال المقاربة وهي: كاد ،كرب، أوشك، هلهل، ألمّ، وقارب، وأفعال الرّجاء وهي: عسى، حرى، اخلولق، وأفعال الشّروع وهي: طفق، علق، أخذ، هبّ، أنشأ، بدأ، جعل، شرع، أقبل، قام وغيرها، وسمّيت بأفعال المقاربة من باب التّغليب، ولا يأتي خبر أفعال المقاربة إلّا جملة فعليّة " وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الأفعال أن تكون فعليّة لتدلّ على الحدث".[2]

وتعمل الأفعال النّاقصة عمل الأفعال فتدخل على الجملة الاسميّة فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها، واختلف النّحاة في سبب تسميتها ناقصة، فقال فريق منهم إنّ معنى النّقص هو أنّها لا تدلّ على الحدث، وإنّما تدلّ على الزّمن فقط، بينما الفعل التّام

[1] – السيوطي، الأشباه والنّظائر، دار الكتاب العربي، ط1، 1984، ج2، ص:71.

[2] – الأزهري، التصريح على التوضيح على ألفيّة بن مالك، تنقيح وإعداد فيصل علي عبد الخالق، إشراف ومراجعة عمر محمّد ديارنة، دار اليراع للنّشر والتوزيع، ط1، عمان، (د.ت)، ج1، ص: 138.

يدلّ على الحدث والزّمن معا، وذهب آخرون إلى أنّ النّقص فيها أنّها لا تكتفي بمرفوعها لتفيد كلاما تامّا، بل تحتاج مع المرفوع إلى منصوب بخلاف الفعل التّام فإنّه مع مرفوعه تتمّ الفائدة، فهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر عند جمهور النّحاة.[1] والرأي الثاني كان ممّا قال به ابن هشام إذ يقول:" فعلى ما اخترناه سمّي ناقصا لكونه لم يكتف بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين لأنّه سُلِبَ الدلالة على الحدث وتجرّد للدّلالة على الزّمان، والصّحيح الأول."[2] ونُسِبَ إلى الكوفيّين أنّهم لا يرون النّقص في كان وأخواتها، وهي عندهم تامّة، وما جعله البصريّون خبراً لها أعربه الكوفيّون حالاً.[3] وقد رجّح المخزومي رأي الكوفيّين وتابعهم في ذلك، فأعرب المنصوب بها حالاً وذلك في جميع أخوات كان.

ويتّفق شوقي ضيف مع رأي المخزومي إذ يعتبر أنّ كان وأخواتها وفقا لرأي البصريّين فيه خلل كبير دخل على الجملة الفعليّة لأنّ الفعل فيها وحدها فعلا ناقصا لا فاعل له، ويرى أنّ الخروج من هذا الخلل هو رأي مدرسة الكوفة، ونادى بحذف هذا الباب من دراسة النّحو على هذا الأمر.[4]

وكذلك كان موقف الأستاذ شاكر الجودي والذي دعا الى " أن يحذف من مناهج الدراسة الأفعال النّاقصة، وتلحق دراسته بموضوع الحال، فيكون اسم الفعل الناقص فاعلا له، وخبره حالا صاحبها هذا الفاعل وعاملها ذاك الفعل." [5]

الفعل النّاقص يجب أن يُدرَس في إطار المعنى الدّلالي وهو المهم، لأنّ الفعل بدخوله على الجملة يحدث تغييرا نحويّا، وفي المقابل يحدث تغييرا دلاليّا، لذلك من المهمّ الوقوف على الفعل الناقص المناسب من خلال المعاني الإضافيّة لهذه الأفعال، وانطلاقا من هذه

---

[1] – ينظر: موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، ج4، ص:345. وينظر:رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، (دت)، ج2، ص:290.

[2] – ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، ط11، بيروت،ص:137.

[3] – السّيوطي، همع الهوامع، ج2، ص:62.

[4] – ينظر: شوقي ضيف، تجديد النّحو، دار المعارف، ط4، القاهرة، (د.ت)، ص: 11-14، وينظر: ص:184-186.

[5] – شاكر الجودي، تشذيب منهج النّحو، مطبعة المعارف، (د.ط)، بغداد، 1949م، ص:11.

الفكرة لاحظ المخزومي أنّ هذه الأفعال ليست سواء في الدّلالة والاستعمال، ومن ثمّ ليس من الطّبيعي أن تجمع في باب واحدٍ، وينبغي فصل (صار) و(ليس) من هذه المجموعة، لأنّ الأولى منهما إنّما تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ وخبراً، فحين نقول: صار الطّين إبريقا، فلو حذفنا (صار)، كان الكلام: الطّين إبريق، وهو قول غير صحيح، لذلك جعل المنصوب بعده تمييزاً، لأنّه يرفع الإبهام، وكذلك (ليس) لأنها تدلّ على نفي أن يكون الخبر بعدها وصفا للمبتدأ في المعنى، ونصب الخبر بعدها على الخلاف.[1]

وبعد إخراج (صار) و(ليس) يصنّف المخزومي هذه الأفعال بحسب دلالتها على معانيها إلى ثلاثة أقسام:

1. قسم يدلّ على الكينونة العامّة: وهو الفعل كان، وينبغي أن يلحق بها:استقرّ وحصل ووجد وحدث.
2. قسم يدلّ على الكينونة الخاصّة: وهي: أصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات، لأن أصبح تدلّ على الوجود في الصّباح، وأمسى في المساء، وأضحى في الضّحى، وظلّ في النّهار، وبات في الليل، كما ينبغي أن يلحق بهذا القسم الفعل (غدا) فهو يدلّ على الوجود في الغداة، وهو لا يكتفي بالمرفوع نحو: غدا النّهار جميلاً.
3. قسم يدلّ على الكينونة المستمرّة: ويضمّ الأفعال: مازال، ما انفكّ، ما برح، ما فتئ، وما دام، ويجب أن تلحق بهذه الأفعال، ما وجد وما استقرّ.

وفي باب كاد وأخواتها عاب المخزومي على النّحاة جمعها في باب واحد إذ كان ينبغي أن تعزل هذه المجموعات بعضها عن بعض، لأنّها تختلف من حيث الدّلالة، وما دفعهم إلى جمعها في باب واحد يعود إلى ما لاحظوه من شبه في عملها، وتشبّثهم بفكرة العامل هو ما أوقعهم في هذا الخلط، ولا علاقة لدلالات أفعال المقاربة بما تدلّ عليه كان وأخواتها. والجمل التي تليها هي جمل فعليّة تتألّف من فعل وفاعل، يتأخّر فيها عن الفعل في موضع، ويتقدّم على الفعل في موضع آخر نحو: كاد زيد يقوم، وكاد يقوم زيد.[2] أمّا

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:178.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص: 185-188.

شوقي ضيف فيرى أن باب كاد وأخواتها هو ثالث الأبواب الخمسة التي ينبغي حذفها وفقاً لدراسة البصريّين، ويرى أن تدرس في باب الجملة الفعليّة.[1]

وكانت دعوة إبراهيم السامرّائي قريبة من فكرة المخزومي حين طالب بإبعاد هذه الأفعال من باب النّواسخ وجعلها كسائر الأفعال، وذلك واضح من خلال قوله:" ضمّ النّحاة هذه الأفعال بعضها إلى بعض وجعلوها باباً واحداً، وهي تختلف في دلالاتها فمنها ما أفاد القرب، ومنها ما أفاد الرّجاء، ومنها ما أفاد الشّروع، ولم يفعلوا ما فعلوه إلّا بسبب أنّهم تصوّروا أنّها تعمل عملا نحويّا واحدا كسائر الأفعال الأخرى التي سمّيت (النّواسخ)... أفلا يحقّ لنا أن نبعد هذه الأفعال من باب النّواسخ ونجعلها كسائر الأفعال وليس من اسم وخبر."[2]

7. أسماء الأفعال:

عرّف النّحاة اسم الفعل بتعريفات كثيرة منها أنّه:" اسم يدلّ على فعل معيّن ويتضمّن معناه، وزمنه وعمله من غير أن يقبل علاماته أو يتأثر بالعوامل".[3] وتمتاز عن الفعل بالإيجاز والمبالغة في أداء المعنى الذي يدل عليه الفعل، وأسماء الفعل في اللّغة العربيّة على ثلاثة أقسام: اسم فعل ماض نحو: شتّان وهي بمعنى بَعُدَ، واسم فعل مضارع نحو: أوّه وهو بمعنى أتوجّع، واسم فعل أمر وهو أكثرها وروداً نحو: صه بمعنى أسكت.

وهي عند البصريين معدودة في الأسماء لأن عدداً منها يقبل التّنوين نحو: مهٍ، صهٍ، أفٍّ، يقول سيبويه:" واعلم أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل، لا تظهر فيها علامة المضمر وذلك أنّها أسماء".[4] وكذلك ذهب المبرّد إلى ما ذهب إليه سيبويه حيث يقول:"

---

[1] – ينظر: شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص: 15-16.

[2] – ابراهيم السامرّائي، من أساليب القرآن، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 1987م، ص:112-113.

[3] – عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1974م، ج4، ص: 141-142.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص:242.

هذا باب ما جرى مجرى الفعل، وليس بفعل ولا مصدر، ولكنّها أسماء وضعت للفعل".[1] وهي عند الكوفيّين أفعال حقيقيّة لدلالتها على الحدث والزّمان وهو ما تدلّ عليه الأفعال.[2]

وقد رجّح المخزومي رأي الكوفيّين، فأسماء الأفعال عنده أفعال، وهي لا تختلف عنها في الدّلالة والاستعمال، أمّا التّنوين اللّاحق لبعضها فهو لتكثير ألفاضها الثّنائيّة نحو: مهٍ وصهٍ[3]

وجاءت آراء المحدثين متضاربة بين الرّفض والتأييد، فنجد أنّ محمّد محي الدّين أيّد ما ذهب إليه جمهور النّحاة، وردّ رأي القائلين بفعليّة هذه الكلمات ووصفه بالرّأي غير المستقيم،كما يرى أنّ رأي الكوفيّين القاضي بفعليّتها رأي فاسد من عدّة وجوه.[4] أمّا يوسف الحمادي فعدّها قسما قائما بذاته للتخلّص من اضطراب النّحاة، وسماها بالخالفة فيقول:" حيّرت هذه الخالفة النّحاة، فلم يستطيعوا أن يضعوها تحت مصطلح الاسم وحده، لأنّها لا تحمل بصيغتها التي نقلت إلينا دلالته التي وضع لها وعُرف بها، كما أنّها لا تتصرّف تصرّفه، ولم يستطيعوا أن يضعوها تحت مصطلح الفعل وحده لأنّها لا تدلّ بصيغتها دلالته ولا تقبل علامته".[5] ويوافقه في ذلك عباس حسن بالقول:"...ويخفّ الاضطراب ويكاد يختفي لو أخذنا بالرّأي القائل: إنّها قسم رابع مستقلّ من أقسام الكلمة، وأصحاب هذا الرّأي يسمّونه خالفة بمعنى خليفة الفعل".[6]

---

[1] – أبو العباس المبرّد، المقتضب، ج1، ص:202.

[2] – ينظر: المرادي، شرح تسهيل الفوائد، تح: ناصر حسين علي، دار سعد الدين للطباعة والنّشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2008م، ج1، ص:323.

[3] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص: 202.

[4] – ينظر: محمد محي الدّين، عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، المكتبة العصريّة، (د.ط)، صيدا، بيروت، ج4، ص:76.

[5] – يوسف الحمادي، النّحو في إطاره الصّحيح، دار مصر للطباعة، (د.ط)، مصر، 1990م، ص:167-168.

[6] – عباس حسن، النّحو الوافي، ص:141-142.

8. الأفعال الشاذّة:

تناول المخزومي في كتابه في النّحو العربي نقد وتوجيه، طائفة من الأفعال سمّاها الأفعال الشاذّة، وهي لا تندرج ضمن التّقسيم الذي وضعه للأفعال، ورأى أنّها لم تتطوّر كبقيّة الأفعال، ولم يدركها الاستعمال الواسع، لذلك بقيت جامدة على حال واحدة، فلم تتصرّف تصرّف الأفعال، و هذه الأفعال في جملتها هي[1]:

– فعل الرّجاء: عسى.

– فعلا المدح والذّم: نعم، بئس.

– الأفعال المركّبة وتتألّف من أصلين تلازما في الاستعمال، ونزلا منزلة الكلمة الواحدة: ليس وهي مركّبة من (لا) أداة النّفي و(أيس) وهو فعل كينونة قديم، وليس في استعمالاتها تدلّ على نفي الوجود فيقول:" تخلّف هذا الفعل (أَيِسَ) عن سائر أفعال الكينونة، وجمّد مركّبا من (لا) في النّفي، وخصّه الاستعمال بأسلوب خاص، واستعمل استعمال الأدوات، فانتهى الى هذا الى إنّه لا يدلّ الا على ما تدلّ عليه (لا) في النّفي، وإن احتفظ بخصائص الفعل الأولى، من اتّصال بتاء التّأنيث السّاكنة، وبضمائر الرّفع، ومن الأفعال المركّبة أيضاً حبّذا، وحيّهل".[2]

– الأفعال البدائيّة المتخلّفة: هيهات، شتّان، أفّ، أواه، صه، مه، نزال، تراك،...وغيرها من الأفعال التي سمّاها مناطقة النّحو أسماء أفعال. لأنّ ما سمّاه البصريّون أسماء أفعال، عدّها المخزومي أفعالا حقيقيّة، كما قال الكوفيّون، ولكنّها تخلّفت عن سائر الأفعال، فلم تسلك سبيل الأفعال في تصرّفها، ولا في صياغتها، ولا في اتّصالها باللّواحق من ضمير وتاء تأنيث.

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص: 134.

[2] – المصدر نفسه، ص:137.

الفصل الثّالث

أساليب التّعبير

الفصل الثالث: أساليب التّعبير.

تمهيد:

1. بين النّحو وعلم المعاني.
2. أساليب التّعبير.
   1.2. أسلوب التّوكيد.
      1.1.2. تعريف التّوكيد.
      2.1.2. صور التّوكيد وطرائقه.
   2.2. أسلوب النّفي.
      1.2.2. تعريف النّفي.
      2.2.2. أدوات النّفي.
   3.2. أسلوب الاستفهام.
      1.3.2. تعريف الاستفهام.
      2.3.2. أدوات الاستفهام.
   4.2. أسلوب الجواب.
   5.2. أسلوب الشّرط.
      1.5.2. تعريف الشّرط.
      2.5.2. جملة الشّرط لعبارتيها هي جملة واحدة.
      3.5.2. نظام جملة الشّرط.
      4.5.2. أدوات الشّرط.
   6.2. أسلوب النّداء.
      1.6.2. تعريف النّداء.
      2.6.2. أدوات النّداء.
      3.6.2. رأي المخزومي في جملة النّداء.

اهتمّ النّحاة بدراسة جانبين يتعلّقان بالنّحو، الأوّل منهما هو تقعيد القواعد المجرّدة الّتي استنبطوها من أصول درسهم النّحوي، والمتمثّلة في المقام الأوّل في كلام العرب الفصحاء والقياس عليه، والجانب الثّاني يتعلّق بالجانب الجمالي الّذي يبدعه العربيّ المُحتَجّ بكلامه، غير أنّ الّذي غلب على درسهم هو الجانب الأوّل، وكانوا مدفوعين إليه لضبط الكلام المقيس على الفصيح، وحفظ الألسن من اللّحن، لذلك اتّسمت تلك القواعد الّتي وضعوها بالمعياريّة سواءً عن قصد أم عن غير قصد، أمّا الجانب الثّاني فتمثّل في دراستهم للعلاقات بين الكلمات أو بين الجمل، وهم يعلمون أنّ معرفة بنيات تلك التّراكيب الكلاميّة ينتج عنه علما بالمعاني الدّالة عليها، لكنّ الّذي تحكّم في دراستهم لتلك العلاقات هو معرفة الوظائف النحويّة المترتّبة عن تلك العلاقات بين الكلمات من جهة، وبين الجمل من جهة أخرى، ولم يكد الدّرس النّحوي يتعدّى هذا إلى دراسة أساليب الكلام والمعاني الواردة فيه، وتركت دراسة ذلك إلى علماء البيان، ولمّا كان هناك ارتباط بين البيان والنّحو وجد المخزومي في نظريّة النّظم دافعا لدراسة الأساليب اللّغويّة، فالجرجاني كان نحويّا قبل أن يكون بلاغيّا، وقد أسّس علم المعاني ووضع نظريّة النّظم اعتمادا على قوانين النّحو،[1] ومن ثمّ وسّع المخزومي فكرة إبراهيم مصطفى في إلغاء الفصل الّذي حدث بين المعاني والنّحو، وطبّقها بدراسة الأساليب، وقامت دراسته لها على جمعه لأشكال التّعبير في باب واحد، والمقارنة بينها دون النّظر إلى العامل النّحوي.

[1] – ينظر: محمّد الخضر حسين، دراسات في العربيّة وتاريخها، المكتب الإسلامي، ط2، دمشق، 1995م، ص:199-200.

1- بين النّحو وعلم المعاني

الجملة عند مهدي المخزومي أساس التّعبير، وهي تخضع لمقتضيات القول ومناسباته، وللعلاقة بين المتكلّم والمخاطَب، ولا يتمّ التفاهم بين المتكلّم والمخاطَب إلّا إذا رُوعيَت تلك المناسبات، وأُخذَت العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب بعين الاعتبار، وقد تكلّم أصحاب علم المعاني في هذا الشّأن، في حين أهمل النّحاة دراسة هذه المعاني، حيث ظلّت زمنا معزولة لم يعالجها النّحاة، وكان لمنهج النّحاة أثره في الفصل بين دراسة النّحو عن دراسة المعاني، والرّأي أنّ الجملة الصّحيحة لغويّا ونحويّا هي الجملة الفصيحة عند علماء المعاني، لأنّ الشّرط الذي يُؤخذ به عياراً على فصاحة الجملة، شرط يُؤخَذ به في صحّتها ويعبّر مهدي المخزومي عن ذلك قائلاً :" الجمل الصّحيحة لغويّا ونحويّا هي الجملة الفصيحة عند أهل المعاني، لأنّ الشّرط الّذي أُخذ به في فصاحة الجملة شرط يُؤخذ به في صحّتها، فإذا كانت الجملة مؤلّفة من كلمات صحيحة مستوفية لكلّ ما يتطلّبه (الصّرف)، وإذا كانت الكلمات مؤلّفة من أصوات مؤتلفة تخلو من كلّ ما يسيء إلى فصاحتها من تنافر بين الأصوات، بقيت الجملة مع ذلك تفتقر إلى أهمّ مقوّمات الصحّة، وهو مطابقتها متطلّبات المناسبات ومقتضيات الأحوال."[1] وفي دعوة المخزومي لتوحيد شطري الدّراسة هي تطوير للنّحو وتحديث له.

أدرك النّحاة هذه القضيّة، وعرف عندهم ما اصطلحوا عليه بحروف المعاني، لكنّهم درسوا هذه الأدوات مفرّقة تبعاً لما لها من تأثير فيما بعدها، خاضعين لسلطان نظريّة العامل، وكانوا نتيجة لهذا المنهج يخلطون أدوات من طائفتين مختلفتين ويجمعونها تحت باب واحد كجمعهم بين (بل) و(واو العطف) مع أنّهما تختلفان معنى ووظيفة، وجمعهم بين(لم) و(إنْ) تحت باب جوازم المضارع مع ما بينهما من اختلاف، ف(لم) أداة نفي، والنّفي له دلالته الخاصّة واستعمالاته، و(إنْ) أداة شرط، والشّرط أسلوب خاص مختلف عن النّفي. ومن أجل ذلك عُنِيَ المخزومي بمعالجة أساليب التّعبير المختلفة، الّتي تقوم على بيان دلالات الأدوات والمعاني العامّة للجمل التي تقع في سياق هذه الأدوات.

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:226.

وتعتبر دراسة المخزومي أساليب التّعبير الّتي تعرض للجملة، توسيعاً لرأي إبراهيم مصطفى الّذي أنكر على النّحاة تضييقهم حدود النّحو الواسعة، وإهمالهم كثيرا من أحكام نظم الكلام، كطرق الإثبات والنّفي والتّوكيد وغيرها، وجمعهم بين ما يجب تفريقه من الأدوات الكثيرة التي يجمع بينها سوى ما زعمه النحاة من تأثيرها فيما بعدها، وإليه تعزو عناية المخزومي بالنّظم، وإشادته بعبد القاهر الجرجاني صاحب نظريّة النّظم، ومؤسّس علم المعاني، فهو في نظره من رسم للبحث النّحوي طريقاً جديداً يتجاوز أواخر الكَلِم وعلامات الإعراب، وبيّن أنّ النّظم ما هو إلّا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وسلك بمنهجه طريقاً جديداً للوقوف على معاني التّراكيب، سمّاها معاني النّحو، لكن النّحاة بتروا هذه التّسمية بتراً مضلّلاً، ونشأ عنه علم المعاني الّذي أصبح من اختصاص علماء المعاني، وفصلوه عن النّحو، وأفسدوا بذلك ما قصد إليه الجرجاني، والحقّ أنّ اختصاص أهل المعاني هو اختصاص النّحاة، لا فرق بين هذا وذاك.[1] ونتيجة لهذا رأينا مهدي المخزومي يتابع إبراهيم مصطفى في الدّعوة إلى ضمّ علم المعاني إلى علم النّحو، على الرّغم من أنّ القدامى كانوا يفرّقون بين مستويات النّظام اللّغوي، على أنّ تمايز المستويات عن بعضها لا يعني عدم التّكامل فيما بينها.

وكان عبد القاهر الجرجاني قد سعى إلى إخراج النّحو العربي من شكليّته الّتي أُبْتُلي بها في عصره، وأخضعه لنظريّة النّظم الّتي وضعها، وفسّر النّظم بقوله:" ليس النّظم سوى تعليق الكَلِم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب بعض."[2] ثم بيّن أنّ تعليق الكلمات بعضها ببعض يكون على ثلاثة أقسام: تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بأحدهما، وهذه الطّرق والوجوه في تعلّق الكَلِم بعضها ببعض هي معاني النّحو وأحكامه.[3]

[1] – ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص17–19. وينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:35.

[2] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 04.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ص:6–7.

والجدير بالذّكر أنّ موضوع علم المعاني هو دراسة العلاقة بين تراكيب الكلام ومقتضى الحال، لأنّ كل حال تقتضي تركيباً، وإذا كان النّحاة ينطلقون في دراسة النّحو من المبنى للوصول إلى المعنى، فإنّ علماء المعاني ينطلقون في درسهم البلاغي من المعنى متتبّعين التّراكيب الّتي تناسب سياقات الكلام والأحوال المختلفة، وإذا كان إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي يريان أنّ موضوع النّحو وعلم المعاني واحد، فإنّ علماء المعاني يضعون فوارق بينها، ويرون أنّ لكلّ علم حدوده الّتي يتميّز بها عن الآخر، فالنّحو هو أن تنحو معرفة كيفيّة التّركيب فيما بين الكَلِم لتأدية أصل المعنى مطلقا، وعلم المعاني هو تتبّع خواص تراكيب الكلام، ويرى عبد الحميد السيّد أنّ مقاربة الباحِثَيْن المَذْكُورَيْنِ ترتبط بفكرة مفادها أنّ الغاية من الدّرس النّحوي هو الجانب التطبيقي لا الجانب العلمي، وممّا يدلّل على هذا اتخاذ إبراهيم مصطفى الشّكوى من النّحو العربي وصعوبة تعلّمه وتعليمه دليلاً على فساد لازم فيه، كما كانت فكرة النّظام اللّغوي من أهمّ الأفكار الّتي تنبّها إليها في نقدهم لمنهج النّحاة، وذهبا إلى أنّ هذا النّظام يمثّل مفهوم النّحو الشّامل الّذي يظهر فيه التّرابط بين مستوياته، وهو الّذي نهج سبيله الخليل وسيبويه والفرّاء، لذلك رأيناهما يدعوان إلى ضمّ علم المعاني إلى النّحو، أمّا نظريّة النّظم الّتي عوّلا عليها، فثبت التّكامل بين العلمين.[1]

[1] – ينظر: عبد الحميد مصطفى السيّد، دراسات في اللّسانيات العربيّة(بنية الجملة العربية– التراكيب النحوية والتداوليّة– علم النّحو والمعاني)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004م، ص:185.

2- أساليب التّعبير:

لقد عُنِيَ المخزومي بنظريّة المعنى في مقابل الشّكليّة الّتي التزم بها النّحاة في القرون الأخيرة، ودرس الجملة الّتي اتّخذها موضوعاً للدّرس النّحوي، وفي سبيل ذلك رفض ما تواضع عليه النّحاة وعلماء البلاغة بفصلهم علم المعاني عن النّحو، واعتبرهما علماً واحداً، وتطبيقا لرفضه هذا درس الأساليب اللّغويّة الّتي استأثر بدراستها علماء المعاني دون النّحاة، وتتمّة منه لتوظيف نظريّة المعنى وسّع آراء إبراهيم مصطفى، وأعاد رسم معالم أخرى في الدّرس النّحوي.

2-1- أسلوب التّوكيد:

2-1-1- تعريف التّوكيد: تناول المخزومي أسلوب التّوكيد معالجا أدواته بدلالاتها، واستعمالاتها ووظائفها المختلفة، وعالج العديد من المواضيع كالخبر الطّلبي والإنكاري، وأسلوب القصر، والتقديم والتأخير...، وبدأ بتعريف التّوكيد " تثبيت الشّيء في النّفس، وتقوية أمره"[1] ، ونجد أنّ هذا التّعريف يتّفق مع تعريف القدماء، حيث يعرّفه ابن يعيش بأنّه أسلوب لغويّ يتمّ فيه تمكين المعنى وتقويته في نفس المتلقّي، أو إزالة الشّك عن الحديث أو المحدَّث عنه عن طريق وسائل تفيد التّوكيد.[2] وقد أشار المخزومي إلى الغرض من التّوكيد قائلاً:" إزالة ما علق في نفس المخاطَب من شكوك، وإماطة ما خالجه من شبهات."[3] فغرض التّوكيد أحد ثلاثة: أوّلها دفع غفلة السّامع، وثانيها دفع ظنّه بالمتكلّم الغلط، والثّالث دفع المتكلّم عن نفسه ظنّ السّامع به أن يريد المجاز.[4]

---

[1] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:234.

[2] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، عالم الكتب، القاهرة، (د.ت)، ج3، ص:39.

[3] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:234.

[4] – محمد أسعد النّادري، نحو اللّغة العربيّة، المكتبة العصريّة، (د.ط)، صيدا، بيروت، 2005م، ص:580.

ذكر المخزومي ما للتّوكيد من طرائق مختلفة وأدوات متنوّعة، كان جديرا بالنّحاة أن يولوها عنايتهم ويدرسوها دراسة فاحصة، وهو يؤمن بأنّ التّوكيد بالتّكرار صورة من صور التّعبير، ولكن هناك من الصّور الأخرى الّتي لها المجال الأوسع، " فهناك التّوكيد بالقسم والتّوكيد بالقصر والتّوكيد بالتّقديم، وهناك أدوات كثيرة مفرّقة هنا وهناك من أبواب النّحو يؤكّد بها الجمل الفعليّة ويؤكّد بها الجمل الاسميّة، وهناك صور أخرى لا أزعم أنّهم كانوا يجهلونها، ولكنّي أزعم أنّهم تجاهلوها، لأنّها لا تحقّق لهم هدفا ولا تظهر لهم براعة، وليس لها صلة بالعامل الّذي كان له نفوذ لا يُقاوَم على أساليب تفكيرهم."[1] فالنّحاة اقتصروا على نوعين من التّوكيد، مع اشتراط مبدأ التّبعيّة ودلالة الأسلوب على التّكرار، ممّا جعلهم يهملون كثيرا من أشكاله الأخرى، بالرّغم من اعترافهم بوجود دلالة التّوكيد فيها، وذلك أنّ التّوكيد هو ما توفّرت فيه شروط التّبعيّة المشهورة بألفاظ مخصوصة، وما خرج عنها لا يعدّ في الصّناعة النّحويّة توكيدا وإنْ كان فيه معنى التّوكيد.[2] فالنّحاة عقدوا بابا خاصّا بالتّوكيد، وقصروا معالجتهم لهذا الموضوع على نوعين منه فقط وهو ما اصطلحوا عليه بالتّوكيد اللّفظي والتّوكيد المعنوي، ولعلّ ابن يعيش هو أوّل من قسّم التّوكيد إلى هذين القسمين. وسيأتي عرض بعض الصّور والطّرائق الأخرى له.

ولم يبخس المخزومي من سبقوه في التّوكيد كالزّمخشري في (المفصّل)، والرّضي في (شرح الكافية)، وابن مالك في (الألفيّة)، فهي بحوث في حدود التّوكيد اللّفظي، وكذلك فيما كتبه ابن هشام وغيره ممّن عالجوا أدوات التّوكيد ودلالاتها بصورة منفصلة دون الإشارة إلى صلة بعضها ببعض.

[1] – مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 235.

[2] – ينظر: عائشة عبيزة، دراسة وظيفيّة لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2009/2008م، ص:77.

2-1-2- صور التّوكيد وطرائقه:

للتّوكيد في العربيّة صور تعبيريّة مختلفة، بالأداة حيناً، وبغيرها أحياناً، وتختلف هذه الصّورة شدّة وضعفا، وتستعمل وفق الحاجة، ووفق معطيات الظّروف.[1] وهي كما يلي:

- **التّوكيد بالأداة:** وهذه الأدوات يختصّ بعضها بالاسم، وبعضها بالفعل وبعضها أوسع استعمالا، فيتّصل بالأسماء والأفعال، ومن الأدوات التّي تختصّ بالأسماء: (إنّ، أنّ، لكنّ، أمّا،)، ومنها ما يختصّ بالأفعال كنوني التّوكيد وتختصّان بالدخول على آخر المضارع والأمر، وفائدتهما هي توكيد المعنى وتقويته، فما كانت خفيفة كانت مُؤكِّدة والثّقيلة أشدّ توكيداً، والأدوات الّتي تدخل على الأفعال والأسماء: كالأدوات الدالّة على القصر(إنّما، ما، وإلّا، وأداة التّعريف مع ضمير الفصل أو العماد)، والأدوات (مِنْ، الباء، إِنْ) الّتي تزاد بعد النّفي.[2]
- **التّوكيد بغير الأداة:** له عدّة صور منها:

- **التّوكيد بتقديم ما حقّه التّأخير:** من عادة العرب إن أرادت العناية بشيء وتوكيده قدّمته، ويكون توكيد التّقديم بإخراج أحد عناصر الجملة من مكانه ووضعه في غير ما تقتضيه قرينة الرّتبة، كتقديم الفاعل على فعله، والمفعول عليهما، وتقديم الخبر على المبتدأ،[3] ويوضّح المخزومي التّوكيد بالتّقديم قائلا:" فالتّوكيد بالتّقديم إنّما يقوم على أساس الخروج بجزء الجملة من مكانه المخصّص له، وتقديمه على الجزء الّذي قبله."[4] ويميّز المخزومي بين التّقديم التّوكيدي وغيره فيقول:" ليس كلّ تقديم توكيداً،

---

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص: 237.

[2] – ينظر: المصدر نفسه ، ص: 237-238-239-240.

[3] – ينظر: محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكرة سيبويه، دار غريب، ط1، القاهرة، 2006م، ص:311.

[4] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه ، ص:243.

فبعض الأجزاء من الجملة يُقدَّم لأنّ وضعه اللّغوي يقتضي تقديمه ككون المقدم ممّا له صدر الكلام، من استفهام أو شرط نحو: من أكرمْتَ؟ "[1]

– **التوكيد بالقصر**: القصر من طرائق التّوكيد، ويقوم على تخصيص شيء بآخر، أو تخصيص أمر بآخر بطريقة مخصوصة، وله عدّة طرق أشهرها في الاستعمال: القصر ب(إنّما) و(النّفي وإلّا) وب(ال) وضمير الفصل وب(لا وبل ولكن).

– **التوكيد بالتّكرار**: وهو النّوع الثّاني من التّوكيد بغير الأداة، وقد ذكره المخزومي وقال عنه بأنّ له في العربيّة طريقين:

أوّلهما: إعادة اللّفظ الذي يراد تثبيته، ويتحقّق ذلك بتكرار اللّفظ نفسه نحو، ضربت زيداً زيداً، وجاءني زيد جاءني زيد.

وثانيهما: بإيراد ألفاظ التّوكيد المعروفة وهي: نفس، عين، كلا وكلتا، كلّ وجميع، نحو: جاءني زيد نفسه، وجاءني الرّجال كلّهم.

وأشار المخزومي إلى نوع آخر من التّوكيد والّذي يكون بتكرار المعنى دون اللّفظ نحو قوله تعالى:" ولتكن منكم أمّة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"[2] ففي قوله تعالى (يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) تكرار في المعنى لقوله تعالى (يدعون إلى الخير) لتثبيت المعنى وتوكيده.

ممّا سبق نستنتج أنّ للتّوكيد صور عديدة، موزّعة في أبواب متفرّقة من أبواب النّحو، في مؤلّفات القدامى، وهي جديرة بأن تُجمَع في باب واحد، وهو باب التّوكيد، لا أن يقتصر هذا الباب على التّوكيد اللّفظي والمعنوي فقط، ومن المُسلَّم به أنّ نظريّة العامل كانت السّبب الرّئيس في تفريق صور التّوكيد، وصور غيره من الأبواب، فلم يكن اهتمام القدامى منصبّا إلّا على حركات الإعراب وعواملها.

[1] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:242.

[2] – آل عمران، الآية: 104.

2-2- أسلوب النّفي:

2-2-1- تعريف النّفي:

النّفي في اللّغة هو خلاف الإيجاب والإثبات،[1] أمّا اصطلاحا فقد عرّفه النّحاة " بأنّه عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل."[2] وتكون الجملة منفيّة إذا تصدّرتها أداة نفي، يقول ابن جنّي:" اعلم أنّ كلّ فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل فإنّ وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إيّاه، وذلك قولك قام فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق ومنطلق جميع ذلك وما كان مثله إنّما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها، ألا ترى أنّك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النّفي فقلت ما فعل، ولم يفعل، ولا يفعل، ونحو ذلك."[3] ويعدّ النّفي باباً من أبواب المعانى، ويهدف به المتكلّم إلى إخراج التّركيب اللّغوي من حكمه المثبت إلى ضدّه، ولا يكون إلّا بأداة تدلّ على النّفي، فالنفي يقتضي ركنين أساسيّين هما: المنفي والمنفي عنه.

وقد عرّف المخزومي النّفي بأنّه:" أسلوب لغويّ تحدّده مناسبات القول، وهو نقض وإنكار، يستخدم لدفع ما يتردّد في ذهن المخاطَب، فينبغي إرسال النّفي مطابقا لما يلاحظه المتكلّم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطَب خطأ ممّا اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النّفي، وبإحدى طرائقه المتنوّعة الاستعمال."[4] وأشار إلى حيثيّات هذا التّعريف إلى حالتين: فإذا كان المخاطَب شاكّا في وقوع الفعل منك، أو في عدم وقوعه، ينبغي أن تقول: ما فعلت، وإذا كان قد اعتقد وقوع فعل ما، وأردت أن تنفي عن نفسك

---

[1] – محمّد مرتضى الزبيدي، تاج العروس في جواهر القاموس، منشورات دار الحياة، ط1، مادّة (ثبت)، ج1، ص653.

[2] – عليّ بن محمّد الجرجاني، التعريفات، ص:108.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج3، ص:77.

[4] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:246.

فعله، قلت: ما أنا فعلت، فأنت في التّعبير الأوّل تنفي عن نفسك فعلا يمكن أن يكون غيرك قام به، وألّا يكون قد حدث أصلا، أمّا في الثّاني، فأنت تنفي عن نفسك فعلا قد ثبت وقوعه، ولو استعملت أحد التّعبيرين مكان الآخر، لم يفهمك المخاطَب. فالنّفي يكون بحسب ملابسات القول ومناسباته.[1]

2-2-2- أدوات النّفي:

وأدوات النّفي هي ما دخل على الجملة فحوّل دلالتها من الإثبات إلى النّفي، وهذه الأدوات جاءت متفرّقة في أبواب النّحو، وذلك لأنّ دراسة النّحو قامت على نظريّة العامل، فنجد (ليس) مع كان وأخواتها، و(لا، ما، إن، لات) مع المرفوعات أو المنصوبات، و(لن) مع عوامل نصب الفعل المضارع، و(لم، لمّا) مع عوامل جزم الفعل المضارع. وقد جمعها المخزومي وجعلها على قسمين:[2]

- أدوات مفردة (غير مركّبة) وهي: لا، ما ، إنْ، هلْ.
- أدوات مركّبة وهي: لم، لمّا، لن، ليس، لاتَ.

- **أدوات النّفي المفردة:**

- **(ما، ولا)** وهما أهمّ هذه الأدوات فهما أصليّتان، وتنفيان الاسم والفعل، و(لا) أشمل نفياً من (ما)، لأنّها يمكن أن تخرج من النّفي إلى النّهي، كما أنّها تستعمل مفردة وتستعمل مركّبة في لم، ولمّا ولن وليس ولات، أمّا (ما) فلم ترد مركّبة.

- **(إن)** هي أداة للنّفي بمنزلة ما النّافية، يقول المبرّد:" وكذلك المكسورة تقع على أربعة أوجه منهنّ أن تكون في معنى (ما) نحو: إنْ زيد في الدّار، أي: ما زيد في الدّار."[3] وتدخل على الجمل الاسميّة والفعليّة، نحو قوله تعالى:" إنْ كلّ نفس لمّا عليها

[1] - ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي، ص:246-247.

[2] - المصدر نفسه، ص:247-248.

[3] - المبرّد، المقتضب، ج1، ص: 188.

حافظ"[1] أي ما كلّ نفس إلّا عليها حافظ، ويبدو أنّ أكثر ما تستعمل (إنْ) يكون في القصر، وقد تستخدم في غير القصر.

– **(هل)** وهي حرف نفي يحمل معنى (إن) وتستعمل استعمالها، فنجدها في أسلوب القصر نحو قوله تعالى:" هل جزاء الإحسان إلّا الإحسان."[2] وتستعمل في غير القصر، وتدخل على الجملة الفعليّة نحو: هل قام إلّا زيد؟ وذهب المخزومي إلى أنّ النّفي ب (هل) ليس نفياً محضاً، لكنّه استفهام مشرب بنفي، وفي علم البلاغة ألفاظ الاستفهام قد تخرج عن أصل وضعها فيستفهم بها عن الشّيء مع العلم به لأغراض تُستفَاد من سياق الكلام ودلالة الكلام، والنّفي أحد تلك الأغراض الّتي ذكرها المراغي.[3] ويوافق فاضل السامرّائي المخزومي فيما ذهب إليه ويرى أن النّفي ب(هل) لا يفيد النّفي المحض، مثلما الحال مع (ما) فهي نفي صريح وإخبار من المتكلّم، في حين أنّ النّفي ب(هل) الاستفهامية يقصد به إشراك المخاطَب في الكلام، وذلك بطلب الجواب منه بالتّصريح أو ضمناً.[4]

- **أدوات النّفي المركّبة:**

– **(لم، لمّا)** وهما حرفا نفي مختصّان بالدّخول على الفعل المضارع فيجزمانه، ويقلبان زمنه إلى الماضي، وهناك فرق بينهما ف(لم) تدلّ على نفي وقوع الحدث في الماضي المنقطع، أمّا (لمّا) تدلّ على نفي وقوع الحدث في الماضي القريب من الحال أو المتّصل به، وهما أداتان مركّبتان لأنّ ما يدلّ على النّفي أصالة هو(لا) و(ما)، يقول برجستراسر:" فأصل النّفي في العربيّة أن يكون بلا وما، وأنّ العربيّة قد اشتقّت من (لا) أدوات منها: ليس، ولن، ولم، ...ولن مركّبة من (لا) و(أن)، و(لم) ربّما كانت مركّبة من (لا) و(ما)

[1] – سورة الطارق، الآية: 04.

[2] – سورة الرحمان، الآية:60.

[3] – ينظر: أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، دار القلم، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، ص: 66–68.

[4] – ينظر: فاضل السامرّائي، معاني النّحو، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2007م، ج4، ص: 209.

الزّائدة."[1] ف(لم) هي (لا) و(ما) ثمّ حذفت الألف من (لا) ووصلت اللّام بالميم فصارت (لمّا) ثمّ حُذفَت ألف (ما) فصارت (لم) وتردّدت في الاستعمال كثيراً، فصارت كأنّها كلمة واحدة، ويرى المخزومي أنّ الفرّاء هو الآخر له الرّأي نفسه.[2]

– **(لن):** هي حرف نفي ونصب، يختصّ بالدّخول على الفعل المضارع فينصبه،[3] وهو ينفي حدوث الفعل في المستقبل نفياً مؤكّداً، يقول سيبويه:" وهي نفي لقوله سيفعل."[4] وهي عند المخزومي مركّبة من (لا أن) ويتّفق في ذلك مع ما ذهب إليه الخليل والكسائي حيث يريان أنّ أصل (لن) هو (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً ثمّ حذفت الألف لالتقاء السّاكنين.[5]

– **(ليس):** هي أداة نفي مختصّة بالجملة الاسميّة، وهي حسب المخزومي مركّبة من (لا) و(أيس) آخذا برأي الخليل بن أحمد والفرّاء، فأصلها (لا أيس) ثمّ طرحت الهمزة ووصلت اللام بالياء،[6] وهي فعل ماض جامد من أخوات كان، اختلف النّحاة فيها أهي فعل أم حرف؟ وما ذهب إليه جمهور النّحاة أنّها فعل جامد ودليلهم على ذلك اتصالها بضمير الرّفع، وتاء التّأنيث السّاكنة واتّصالها بضمائر المتكلّم والمخاطَب نحو: لست ولستما ولستم وليسا وليسوا ولسن.[7] ويرفض المخزومي فعليّة (ليس) ويعتبرها من الحروف الحروف فيقول:" فمن الخلط إذن أن نعدّ (ليس) في طائفة ما سمّوه بالأفعال النّاقصة، أعني كان وأخواتها، فليس لها ب(كان) صلة، لأنّ (كان) إثبات، و(ليس) نفي، ولأنّ

[1] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:254.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص: 255.

[3] – ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص:298.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص:220.

[5] – ينظر: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، ط3، جدّة، 1984م، ص:100.

[6] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:257.

[7] – ينظر: المصدر نفسه، ص:258.

(كان) فعل و(ليس) فعل جامد شاذ تختلف عن سائر الأفعال، فأخذ يستعمل استعمال الأدوات بعد تخلّيه عن دلالته على الحدث، فأيّ جامع يجمعها بها، وكان الّذي حمل النّحاة على عدّها في أخوات (كان) ما لاحظوه من نصب الخبر بعدها ولا يكفي هذا الشّبه اللّفظي في

تصحيح ما أقدموا عليه."[1]

– **(لات)** يرى أكثر النّحاة أنّ هذه الأداة مركّبة من (لا) النّافية وتاء التّأنيث، وقيل إنّها تاء المبالغة،[2] أمّا المخزومي فذهب إلى القول إنّها مركّبة من (لا و أيت)، ثم يوضّح ذلك بالاعتماد على الآراء الّتي توصّل إليها إبراهيم أنيس فيقول:" أكبر الظنّ أن (لات) هذه تعريب(lait) الآرامية...فليت (lait) الآراميّة مثل (ليس) العربيّة، وقد انتقلت إلى العربيّة بسبب من الاتّصال الّذي كان يبدو قائما بين العرب وغيرهم من الأقوام السامية، كالعبريّين والآراميّين وغيرهم، ولكن العربيّة لم تألف مثل هذا الصّوت المدغم (ai)، فمالت إلى التخلّص منه بصيرورته ألفا عربيّة، فصارت لات".[3] وهذه الأداة مختصّة بالجملة الاسميّة، فتعمل عمل ليس بشرط أن يكون اسمها وخبرها اسمي زمان، وأن يحذف أحدهما والأغلب حذف الاسم.[4] نحو قوله تعالى:" ولات حين مناص."[5] والتقدير هو: لات لات الحينُ حينَ مناص، ويرى الفارسي وابن مالك أنّها لا تقتصر على الحين فقط، بل

[1] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه ، ص:260.

[2] – ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص:270. وينظر: جلال الدّين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص:121.

[3] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:263.

[4] – ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، منشورات المكتبة العصريّة، (د.ط)، بيروت، لبنان، (د.ت)ج1، ص: 287.

[5] – سورة: ص، الآية:03.

تعمل في مرادفه كلفظ: ساعة وأوان،[1] وقد اختلف النّحاة فيها اختلافهم في (ليس) ، فذهب فريق منهم إلى أنّها فعل ماض، وذهب فريق إلى أنّها حرف، وقد أرجع المخزومي سبب التّخريجات الغريبة إلى الحيرة من الأبنية المجهولة، وعدم الاعتماد على أساس من فقه اللّغة، وفهم الاستعمال وفعله في الأبنية المختلفة.[2]

2-3- أسلوب الاستفهام:

2-3-1- تعريف الاستفهام:

عرّف الدّكتور المخزومي الاستفهام بأنّه:" أسلوب لغويّ أساسه طلب الفهم، والفهم هو صورة ذهنيّة تتعلّق أحياناً بمفرد أو شيء أو غيرهما، وتتعلّق أحيانا بنسبة، أو بحكم من الأحكام، سواء كانت النّسبة قائمة على يقين أم على ظنّ أم على شكّ."[3] وهذا الأسلوب أحد أنواع الأسلوب الإنشائي الطّلبي الّذي يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطّلب، وهو عند البلاغيّين طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل.

وأشار المخزومي في حيثيّات التّعريف بأنّ الاستفهام استعلام عن نسبة تكون خبراً سواء أكان الخبر مثبتا أم منفيّاً، وقال:" ولهذا لا يُستفهَم عن الطّلب، ولا يُستفهَم عن إنشاء."[4] وفي هذا التباس ، فكيف لا يستفهم عن إنشاء وهو نوع من أنواع الأسلوب الإنشائي الطّلبي. ومن أنواع الإنشاء الّتي ذكرها المخزومي، وقال عنها بأنّه لا يُستَفهم عنها هي:

- أفعال العقود والمعاملات والمعاهدات نحو: بعت، زوّجت، أوقفت.
- أفعال المدح والذّم نحو: نِعمَ، بِئس، حبّذا، لا حبّذا.

---

[1] - ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص:280. وينظر: جلال الدّين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص:122.

[2] - مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:262.

[3] - المصدر نفسه، ص: 264.

[4] - المصدر نفسه، ص: 264.

- أفعال التعجّب نحو: ما أفعله، أفعل به.

- أفعال الدّعاء واللّعن نحو: رحمه الله، لعنه الله.[1]

فكل هذه الأفعال قد تضمّنت نسبة تحقّقت بتمام الكلام، ولا مجال للاستفهام عنها، لأنّ الاستفهام هو استعلام عن وقوع نسبة يجهل المستفهم تحقّقها، وطلب الفهم عن مفرد نحو: أخالداً زرت؟ فالسّؤال هنا عن شخص، والاستفهام عن نسبة نحو: أسلّمت الرسالة إلى خالد؟ فالمستفهم عنه هنا هو تسليم الرّسالة في الماضي، وهو نسبة بين المخاطَب وما أسند إليه.

2-3-2- أدوات الاستفهام:

وقد ذكرها المخزومي على الشّكل الآتي:

أ- بعضها أصل في الاستفهام وهو: الهمزة و(هل).

ب- بعضها كنايات حملت على الهمزة و(هل) حملاً،[2] وهي: ما، من، أيّ، كيف، أنّى، أين، متى، أيّان.

(هل): تستعمل في غير الاستفهام لتدلّ على ما لا تدلّ عليه في الاستفهام في حالتين:

- تستعمل بمعنى (قد) للتّحقيق أو لتقريب الزّمان الماضي من الحاضر، كقوله تعالى:" هل أتى على الإنسان حين من الدّهر."[3] مستفيدا من قول الزمخشري:" هل أتى، أي قد أتى، على معنى التّقرير والتّقريب جميعا، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزّمان الطّويل الممتدّ لم يكن فيه شيئاً مذكورا بل منسيّا، نطفة في الأصلاب."[4] وذكر المخزومي أنّ" ربّما ذهب الزّمخشري إلى أنّها

[1] - ينظر: المصدر نفسه، ص: 264-265.

[2] - ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص: 265-270.

[3] - سورة الإنسان، الآية: 01.

[4] - الزمخشري، الكشاف، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار احياء التراث العربي، ط2، بيروت، 2001، ج4، ص:666.

بمعنى (قد) أبداً وأنّ الاستفهام مستفاد من همزة مقدّرة معها، وقد تظهر هذه الهمزة أحيانا كما في قول الشّاعر:

سائل فوارس يربوع بشدّتنا أَهَلْ رأونا بسفح القاع ذي الأكم."[1]

وعند مراجعتي نص الزّمخشري وجدته يقول:" (هل) بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة والأصل أَهَلْ."[2]

- وتستعمل (هل) نفيا بمعنى (ما) وقد تمّ الحديث عن ذلك في موضع سابق، وذلك في المبحث الخاص بأسلوب النّفي.

والاستفهام عند المخزومي يُؤدَّى بطريقتين: الأدوات الّتي هي أصل، والتقديم والتأخير.

وبالعودة إلى كنايات الاستفهام عند المخزومي نجد تخريجاً فنّيّاً يقول فيه:" والطريقة الثّانية، تقوم على التّقديم والتّأخير، وذلك فيما مرّ من كنايات وذلك لأنّ المُستفهَم عنه بها هو ما تضمّنته الكناية نفسها من معنى، فالمسؤول عنه ب(مَنْ) هو الشّخص وهو مدلول (من) نفسها، والمسؤول عنه ب(ما) هو الشّيء وهو مدلول (ما) نفسها، والمسؤول عنه ب(أين) هو المكان وهو ما تدلّ عليه (أين) نفسها، والمسؤول عنه ب(كيف) هو الحال والحال هو ما تدلّ عليه (كيف) نفسها، وهكذا سائر الكنايات."[3] فهو في هذا يرى بأنّ هذه الكنايات تتضمّن معنى الاستفهام، وأنّ الاستفهام في جميعها يستند إلى ما طرأ على نظام الجملة من تغيّر بتقديمها، وبهذا فهو يقول:" فالاستفهام إذن بهذه الكنايات ليس بالأداة ولا بها نفسها، ولكنّه بالتّقديم والتّأخير، أي بتقديم ما حقّه التّأخير وتأخير ما حقّه التّقديم."[4] وهذا الرّأي مرتبط بعلم الدّلالة وهو رأي لسانيّ، ففي نظام الجملة الاستفهاميّة قد تحذف الأداة وتبقى دلالة الاستفهام موجودة، وذلك بالاعتماد على لحن القول نحو قول عمر بن

[1] -مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص: 269.

[2] – الزمخشري، الكشاف، ج4، ص:666.

[3] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص: 274-275.

[4] – المصدر نفسه، ص:275.

أبي ربيعة:

فو الله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان؟

ففي هذا البيت الشّعري حذفت الأداة إلّا أنّ دلالة الاستفهام باقية في المعنى، ولا يحذف من أدوات الاستفهام إلّا (الهمزة) لأنّها هي أمّ الباب، ولأنّ للاستفهام بها أسلوباً متميّزاً كورود (أم) بعدها، أمّا غير الهمزة فلا يحذف لأنّ حذفه يذهب بالدّلالة على الاستفهام، ف(هل) لها دلالة خاصّة يُخشى ذهابها إذا حُذفت، وهي الاستفهام عن النّسبة، وأمّا الكنايات فلأنّ المسؤول عنه بها إنّما هو منها ومدلول لها، فإذا حذفت ضاعت الدّلالة وذهب الاستفهام.[1]

2-4- أسلوب الجواب:

أشار المخزومي إلى أنّ كتب النّحو لم تفرد للاستفهام باباً، ولم تدرس أدواته وطرائقه في فصل خاص بها سوى ما كان تناولا عارضا أو طارئا، كما ذكر أنّها خلت أو كادت من الكلام عن (الجواب) بوصفه أسلوبا، فالنّحاة أهملوا هذا الأسلوب إلّا ما كان من الزّمخشري في (مفصله) وابن هشام في (مغني اللّبيب)، عند الحديث عن أدوات الجواب عرضا لا فحصا أسلوبيّا، فدراستهما لم تكن وافية، ولا خاضعة للمنهج اللّغوي الصّحيح، لذلك تفرّقت هذه الأدوات تبعا للتّرتيب الألفبائي الّذي اعتمده ابن هشام.

ويعدّ المخزومي أوّل من جمع أدوات الجواب المتفرّقة فيقول:" وأدوات الجواب الّذي تقتضيه ملابسات القول وتمليه علاقة المتكلّم بالمخاطَب هي: نَعَم، بلى، أجل، إيْ، جَيْرِ، إنّ، لا."[2] وقد تحدّث المخزومي عن هذه الأدوات قائلا:" والشّائع المستعمل من هذه الأدوات هو: نعم، أجل، إي، في التّصديق، وبلى، ولا، في النّقض، أمّا جَيْر وإنّ فلم يكن

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:275.

[2] – المصدر نفسه، ص: 279.

لهما أثر إلّا في نقول محفوظة وأكثرها في الشّعر."[1] فجير وإنّ لم يعد لهما أثر في العربيّة المعاصرة.

2-5- أسلوب الشّرط:

2-5-1- تعريف الشّرط:

تعدّدت تعريفات النّحاة للشّرط، ومن هذه التّعريفات نذكر ما أورده ابن يعيش في شرح المفصّل بقوله:" جملة الشّرط مكوّنة من جملتين فعليّتين الشّرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل."[2] ثمّ تحدّث بعد ذلك عن كيفيّة حدوث التّركيب :" لمّا دخل ههنا حرف الشّرط ربط كلّ جملة من الشّرط والجزاء بالأخرى حتّى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر."[3] أمّا المخزومي فنظر إلى الشّرط على أنّه أسلوب لغويّ، ينبني بالتّحليل على جزأين، الأوّل منزل منزلة السّبب، والثّاني منزل منزلة المسبّب، يتحقّق الثّاني إذا تحقّق الأوّل، وينعدم الثّاني إذا انعدم الأوّل، لأنّ وجود الثّاني معلّق على وجود الأوّل، فجملة الشّرط تتألّف من عبارتين لا استقلال لإحداهما عن الأخرى، تسمّى الأولى شرطا وتسمّى العبارة الثّانية جوابا أو جزاءً، وهذه الفكرة التّامة إنّما يُعبَّر عنها بجملة الشّرط الّتي تعتمد في وجودها الشّرط والجواب معاً.[4]

2-5-2- جملة الشّرط بعبارتيها هي جملة واحدة:

لقد انتصر المخزومي لعبد القاهر الجرجاني والّذي كان يجعل من الشّرط وما عطف عليه، نحو قوله تعالى:" ومن يكسب خطيئة أو إثما ثمّ يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا وإثما مبينا."[5] جملة واحدة، فكان يرى الشّرط في مجموع الجملتين، لا في كلّ واحدة منهما على

---

[1] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه ، ص:282.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص:88.

[3] – المصدر نفسه، ص:89.

[4] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص: 284.

[5] – سورة النساء، الآية: 112.

الانفراد، ولا في واحدة دون الأخرى فعنده عبارتا الشّرط والجزاء جملة واحدة، لأنّ العبارتين في جملة الشّرط ترتبطان بواسطة أداة الشّرط ارتباطا وثيقا، لا يُتصوّر معه استقلال إحدى العبارتين عن الأخرى.[1] وهذا الانتصار لرأي الجرجاني وجعله على حقّ، قد علّله المخزومي قائلا:" لأنّ هذا هو ما يستفاد من أداة العطف الّتي هي نصّ على شركة ما بعدها وما قبلها في الحكم، وإذا كان الجرجاني على حقّ في هذا فجعل عبارتي الشّرط والجزاء جملة واحدة أولى وألزم لأنّ العبارتين في جملة الشّرط ترتبطان بواسطة أداة الشّرط ارتباطا وثيقا."[2] والنّحاة لم يتناولوا الشّرط بوصفه أسلوبا منفصلا، وإنّما تناولوه حين عرضوا للجزم بوصفه إعرابا، وبوصفه أثرا لأحد العوامل، وقرّروا أنّه إنّما يقوم على جملتي الشّرط وجوابه. فسيبويه مثلا لم يتحدّث عن طبيعة الجملة الشّرطيّة حديثا مباشراً، بل إنّ جلّ اهتمامه كان منصبّا على دراسة العوامل المستخدمة في الشّرط، حيث خصّص لها باباً درس فيه أحكامها وسمّاه باب الجزاء."[3] وسيبويه بالرغم من أنّه ينظر إلى الجملة الشّرطيّة على أنّها كلام تامّ أو "كلام عمل بعضه في بعض "[4] فإنّه لا يعتبر هذا الكلام تركيباً واحداً ولا جملة واحدةً، وإنّما ركّز على الرّكن الشّرطي من الجملة وجعله تركيبا أساسياً والرّكن الجوابي تابع له، وقد حذا الفرّاء حذو سيبويه في ذلك. فالنّحاة أدركوا تماما أنّ الجملة الشّرطيّة جملة مركّبة، ولكنّهم لم يوفّقوا في التّعبير على ذلك، وهذا راجع إلى أنّهم ضيّقوا على أنفسهم في فهمهم للجملة حيث ربطوها بأمر شكليّ مهملين الوظيفة المعنويّة الّتي تنهض بها الجملة، ففهموا أنّ الجملة ما كانت متكوّنة من مسند ومسند إليه، وبذلك حصروا الجملة في شكل من أشكالها البسيطة، فلمّا واجهوا جملة مركّبة

[1] – ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 189.

[2] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:285.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص:56.

[4] – المصدر نفسه، 82.

كالجملة الشّرطيّة لم يستطيعوا أن ينظروا أليها إلّا من خلال هذا المعيار، فقالوا إنّها جملتان لا جملة واحدة.

2-5-3- نظام جملة الشّرط:

تتخذ الكلمات في الصّورة الأساسيّة للجملة الشّرطيّة ترتيبا معيّنا هو كالآتي:

تتقدّم الأداة أوّلا، ثمّ تليها عبارة الشّرط، ثمّ عبارة جواب الشّرط، نحو، إنْ تجتهد تنجح، فالصّدارة في جملة الشّرط للأداة، أي هي الّتي تكون في أوّل الجملة ويجب أن تحتفظ بهذه الأولويّة، "فلا يجوز أن يتقدّم ما بعدها على ما قبلها."[1] وقد قال الجرجاني في المقتصد في معرض حديثه عن بعض الأدوات :" وتلزمها صدر الكلام فإمّا أن تكون مبتدأة في المعنى واللّفظ، وإمّا أن تكون مبتدأة في اللّفظ دون المعنى."[2] ويقول ابن الأنباري:" والشّرط لا يعمل فيه ما قبله لأنّ الشّرط صدر الكلام كالاستفهام."[3] لكن كثيرا ما صادف النّحويّون نصوصاً تجور عن هذا النّظام، ويتغيّر هذا النّظام، ذلك أنّ الجملة الشّرطيّة قد ترد في صور وتراكيب تخالف التّركيب العام الّذي يقضي بأن يبدأ التّركيب بأداة ثم جملتين، ومن صور ذلك تقدّم عبارة الجواب على عبارة الشّرط والأداة، نحو قوله تعالى:" فذكّر إنْ نفعت الذّكرى."[4] وفي الأمر خلاف على ماهيّة الكلام السّابق على الأداة أهو جواب أو غير الجواب، فالنّحاة كانوا "يقدّرون في كلّ جملة من هذا القبيل جواباً مستخلصاً من الكلام السّابق للأداة، ويعدّون هذا لزاماً، لأنّهم يمنعون أن يتقدّم الجواب على أداة الشّرط، لأنّ الشرط له صدارة الكلام، ولأنّ أداة الشّرط لا تعمل فيما قبلها،

[1] – ابن السراج، أصول النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة الأعضمي، (د.ط)، بغداد، 1973م، ج2، ص: 243.

[2] – الجرجاني، المقتصد، تحقيق: كاظم بحر مرجان،آداب القاهرة، بيروت، (د.ت)، ص:2052.

[3] – ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي للطباعة والنّشر، (د.ط)، القاهرة، 1961م، ج1، ص:246.

[4] – سورة الأعلى، الآية: 09.

لضعفها وانحطاطها عن مستوى الفعل في القدرة على العمل فيما قبله، وفيما بعده."[1] وقد عاب المخزومي على النّحاة تقديرهم للجواب فيقول:" فهذه الآيات ونحوها من آيات وشواهد فصيحة أخرى كلّها ممّا تقدّم الجواب فيها، ولم نشعر بعد هذا أنّ بنا حاجة إلى تقدير جواب نفترض أنّه محذوف لدلالة ما قبل الأداة من كلام عليه."[2] ويرجع المخزومي سبب لجوء النّحاة لتقدير الجواب إلى فكرة العامل الّتي سيطرت على أذهانهم حيث " لم يكن النّحاة ليلتزموا بهذا لولا التزامهم بفكرة العامل، ولولا مقالتهم بأنّ (إنْ) في الشّرط عاملة جازمة، ولولا التزامهم هذا لما كان هناك ما يمنع من اعتبار المتقدّم نفسه هو الجواب، وخاصّة إذا احتفظ بالمعنى، ولم تضع الدّلالة على الشّرط."[3] فتقديم الجواب على الشّرط لا يؤثّر على فصاحة الجملة، وخاصة وأنّ معنى الشّرط باق ولم تتأثّر دلالته بهذا التّقديم. وقد ماثل هذا الرّأي معاصر آخر وهو علي أبو المكارم بقوله:" إنّ النّحاة قد اضطرّوا إزاء نصوص ورد فيها ما يخالف قاعدة الصّدارة، فاضطرّوا إلى اللّجوء للتّأويل، ولكن هذا التّأويل لا يكفي لتخليص القاعدة من التّناقض."[4]

ممّا سبق نستخلص أنّ جمهور البصريّين يرون أنّ جواب الشّرط إذا تقدّم على الأداة، فهو يرد محذوفاً وجوباً لدلالة المتقدّم عليه وليس المتقدّم بجواب، فأداة الشرط لها صدر الكلام، فلا يتقدّم عليها الجواب، أمّا الكوفيّون والمبرّد فيذهبون إلى أنّ المتقدّم هو جواب الشّرط. والمخزومي يرجح رأي الكوفيّين وما تقدّم على الأداة يمكن عدّه جملة جواب الشّرط، وليس دليلاً عليها أمّا الأسباب الّتي دعت إلى تقديم جواب الشّرط، فقد يكون لأنّه هو الأغنى والأهمّ لدى المتكلّم، أو لأسباب بلاغيّة توجب التّقديم.

[1] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:290.

[2] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:290.

[3] – المصدر نفسه، ص:290.

[4] – علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، منشورات الجامعة الليبية، (د.ط)، 1973م، ص: 235.

2-5-4- أدوات الشّرط:

يعتمد الشّرط على طائفتين من الأدوات للدّلالة عليه وهي:

- أدوات دالّة على الشّرط أصالة: إنْ، إذا، لو.
- كنايات مختلفة تستعمل استعمال أدوات الشّرط: ما، مهما، مَن، أيّ، أين، حيثما، متى، أيّان، كيف، أنّى.[1]

الأدوات الدّالّة على الشّرط أصالة:

إنْ: وهي أداة للشّرط، يُؤتَي بها لتعليق الجواب على الشّرط تعليقاً مجرّداً يُراد منه الدّلالة على وقوع الجواب وتحقّقه، بوقوع الشّرط وتحقّقه من غير دلالة على العاقل أو غير العاقل أو زمان أو مكان، وهي " أمّ حروف الشّرط ولها من التّصرّف ما ليس لغيرها، ألا تراها تستعمل ظاهرة ومضمرة ومقدّرة."[2] وتستعمل في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها، والنّادرة والمستحيلة، وسائر الافتراضات الأخرى، فهي لتعليق أمر بغيره عموما. فمن المعاني المحتملة الوقوع قوله تعالى:" فإن قاتلوكم فاقتلوهم"[3]، ومن المعاني المشكوك في حصولها نحو قوله تعالى:" ولكن أنظر إلى الجبل فإن استقرّ مكانه فسوف تراني"[4] ومن المعاني المستحيلة قوله تعالى:" قل إن كان للرّحمان ولد فأنا أوّل العابدين"[5]

---

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص: 290-297.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7، ص:41.

[3] – سورة البقرة، الآية: 191.

[4] – سورة الأعراف، الآية: 143.

[5] – سورة الزخرف، الآية:81.

إذا: وهي ظرف لزمان المستقبل، وأداة تدلّ على الشّرط بمعان مختلفة بحسب السّياق، وقد تنوّعت معاني سياقها، فيرى أهل المعاني أنّها تستعمل مع الأمر المتوقّع أو المحتمل وقوعه.[1] وتختلف (إذا) عن(إن) لأنّ (إن) تدخل على ما يشك في حصوله في حين أنّ (إذا) تدخل على ما هو محقّق الحصول.

لو: هي حرف امتناع لامتناع، ومعناها امتناع وقوع الجزاء لامتناع الشّرط، نحو: لو زرتني لأكرمتك. فامتنع الإكرام لامتناع الزّيارة.[2] وتأتي شرطيّة غير امتناعيّة نحو قوله تعالى:" ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم، ولو أسمعهم لتولّوا وهم معرضون"[3] إذ لا يصحّ أن يقال: امتنع التولّي لامتناع الإسماع، بل هم متولّون على كلّ حال أأسمعهم أم لم يسمعهم. ويرى المخزومي أنّ " لو أداة شرط فيما لا يتوقّع حدوثه أو فيما يمتنع تحقّقه أو فيما هو محال أو من قبيل المحال."[4] وذكر مالك يوسف المطلبي في معرض كلامه بأنّ (لو) وضعت في الأصل للدّلالة على التمنّي حينما يكون الأمر مستحيلا أو في حكم المستحيل، ثمّ استعملت للدّلالة على الشّرط.[5]

الأدوات الدّالّة على الشّرط كناية:

ما:وهي كناية عن غير العاقل من الحيوانات والأشياء وغيرها، ولها عدة استعمالات فقد تأتي موصولة نحو قوله تعالى:" والله خلقكم وما تعملون" وتستعمل استفهاما، نحو: ما رأيك في فلان؟ وتأتي شرطا نحو قوله تعالى:" وما تفعلوا من خير يعلمه الله."[6]

---

[1] – ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، مطبعة دار المعارف، ط5، القاهرة، مصر، 1975م، ج4، ص: 333.

[2] – ينظر: فاضل صالح السامرّائي، معاني النّحو، ، ص:76.

[3] – سورة الأنفال، الآية: 23.

[4] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص: 291.

[5] – مالك يوسف المطلبي، التركيب اللغوي في الشعر العراقي، وزارة الثقافة والإعلام، (د.ط)، بغداد، 1986م، ص:99.

[6] – سورة: البقرة، الآية:197.

مهما: لا تستعمل إلّا في الشّرط، وهي أداة مركّبة من (ما) وما الزّائدة ، وقد تلازما في الاستعمال فصارا بمنزلة الكلمة الواحدة، ثمّ قلبت الألف الأولى هاءً لأنّهم "استقبحوا

أن يكرّروا لفظا واحداً، فيقولوا (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف في الأولى."[1]

من: هي كناية عن العاقل، تؤدّي وظيفة التّعليق والرّبط بين عبارتي الشّرط والجواب، فتكون شرطاً للعاقل، قال سيبويه:" من وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، وتكون بمنزلة الّذي للأناسي."[2] وتأتي متصدّرة الجملة الشرطيّة.

أيّ: وهي كناية عن العاقل وغيره، ولها استعمالات مختلفة، تستعمل موصولة نحو: أُكرِم أيّكم أفضل، وتستعمل استفهاماً نحو: أي كتاب قرأت؟ وتستعمل شرطاً نحو: أيّا تكرم أكرم.

أين: هي كناية عن المكان وتستعمل في العربيّة استعمالين: فتستعمل في الاستفهام نحو: أين تسكن؟ وتستعمل في الشّرط كقولك: أين تجلس أجلس، وقد تتّصل بها ما الزّائدة لتخلص بها للشّرط، نحو قوله تعالى:" فأينما تولّوا فثمّ وجه الله."[3]

متى: وهي كناية عن الزّمان، وتستعمل استعمالين، تستعمل للاستفهام نحو: متى تغادر؟ وتستعمل في الشّرط نحو: متى تسافر أسافر، وتتّصل بما الزّائدة لتخلص إلى الشّرط نحو: متى ما تأتني آتك.[4]

أيّان: وتستعمل بمعنى حين، وهي كناية عن الزّمان مثل متى، نحو قوله تعالى:" أيّان مرساها"[5] وتستعمل للشّرط نحو قول الشّاعر:

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص:433.

[2] – المصدر نفسه، ج2، ص:309.

[3] – سورة: البقرة، الآية: 115.

[4] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:293.

[5] – سورة الأعراف، الآية:187.

أيّان نؤمنك نأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا.[1]

كيف: وهي كناية عن الحال، ولها في العربيّة استعمالان: فتستعمل في الاستفهام نحو: كيف حالك؟ وتستعمل في الشّرط، مقرونة بما الزّائدة نحو: كيفما تجلس أجلس.

أنّى: وهي مثل كيف، تستعمل للاستفهام نحو قوله تعالى:" أنّى يكون لي غلام."[2] وتستعمل شرطاً نحو قول الشّاعر:

خليليّ أنّى تأتها تستجر بها تجد حطباً جزلاً وناراً تأجّج

حيثما: وهي (حيث) اتّصلت بها ما الزّائدة، وحيث هي كناية عن مكان، نحو:جلست حيث جلس زيد، وقد تكون كناية عن زمان نحو: سافرت حيث سافر زيد، أي في الوقت الّذي سافر فيه زيد، وتستعمل شرطاً وذلك بإضافة ما الزّائدة[3] نحو: حيثما تتّجه أتّجه.

2-6- أسلوب النّداء:

2-6-1- تعريف النّداء:

عرّف القزويني النّداء بأنّه" طلب إقبال المدعو على الدّاعي، بأحد حرفٍ مخصوص"[4] وعرّفه المخزومي بأنّه:" أسلوب يراد منه تنبيه المنادى وحمله على الالتفات، ويعبّر عن هذا المعنى أدوات استعملت لهذا الغرض."[5] ومن خلال تفحّص تعريفات النّحاة والبلاغيّين للنّداء نجد أنّ أقوالهم فيه متطابقة وأنّهم متفقون في معنى النّداء بأنّه تنبيه المدعو وطلب إصغائه أو إقباله.

2-6-2- أدوات النّداء:

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:294.

[2] – سورة: مريم، الآية:20.

[3] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:295.

[4] – الخطيب القزويني، تلخيص المفتاح في علوم البلاغة، تح: عبد الرحمان البروني، دار الكتاب العربي، ط1، 1904م، ص:171.

[5] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:301.

أحرف النّداء هي امتدادات صوتيّة تسبق المنادى لاستمالته انتباها واستماعا وهي: الياء، الهمزة، أي، هيا، أيا، وا، وهذا ما ذكره ابن مالك بألفيّته:

وللمنادى النّاء أو كالنّـاء يـا أي و آ كـــذا أيـــا ثـمّ هيـــــا

والهمز للدّاني ووا لمن نُدِبْ أو يا وغير وا لدى اللّبس اجتُنِب[1]

وقد أولى المخزومي أدوات هذا الأسلوب اهتماما كبيراً وذلك نظراً لما تؤدّيه من وظيفة لغويّة واستعمال دلاليّ، فهي تستخدم في رفع الصّوت ومدّه لتنبيه المخاطَب وهي على النّحو الآتي:

الهمزة: وهي لنداء القريب بإجماع النّحويّين، ولا تستعمل في غيره أصلاً.[2] والهمزة بحركتها المقطوعة لا تعين على مدّ الصّوت، ولذلك استعملت لنداء القريب أو ما ينزل منزلته[3]

يا: هي من الأدوات الأكثر استعمالاً، لذلك إذا حذف حرف النّداء فإنّها هي الّتي تُقدَّر، وهي في الأصل لنداء البعيد لأنّها منتهية بصوت مدّ ممّا يعين المُنادِي على نداء البعيد، ثمّ كثر استعمالها، فنودي بها لمتوسط البعد، ثمّ للقريب توكيداً، ومن استخدامها لنداء البعيد نحو قول النّابغة الذبياني:

يا دار ميّة بالعلياء فالسّند أقوت وطال عليها سالف الأبد[4]

ومن استخدامها لنداء القريب قول الأعشى:

بانت لتحزّننا عفارة يا جارتي ما أنت جاره

أيا، هيا: وهما مثل يا، ففيهما مدّ، ما يسمح بنداء البعيد، والظّاهر أنّهما كلمة واحدة، والهاء في (هيا) بدل من الهمزة في (أيا)، إذ كان العرب كثيرا ما يقلبون الهمزة هاءً في

[1] – محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، الألفية في النّحو والصّرف، دار الإمام مالك، (د.ط)، 2009م، ص:95.

[2] – ينظر: ابن عصفور، شرح الزجّاجي، ج2، ص،177.

[3] – ينظر: مهدي المخزوني، في النّحو قواعد وتطبيق، ص:217.

[4] – عباس عبد الستار، ديوان النابغة الذبياني، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، لبنان، 2004، ص:9.

كلامهم لصعوبة الهمزة وشدّتها ويحذفونها للتّخفيف، فأيا تتألّف من الهمزة(أ) الّتي هي انفجار صوتي يلفت الانتباه، و(يا) لنداء البعيد فكانت بذلك أبلغ تأثيراً من الياء، فاستعملها العربيّ للبعيد وهيا.[1] وأمّا (هيا) تتألّف من ثلاثة أحرف، الهاء تتميّز بالاهتزازات ممّا يثير انتباه السّامع، و(يا) لنداء البعيد، والفرق بين هيا وأيا هو أنّ الهاء أقلّ إثارة للانتباه من الهمزة في (أيا)، ومن استعمال (أيا) للنّداء قول قيس بن الملوّح:

أيا حَيلي نعمان بالله خلياً نسيم الصّبا يخلُص إلى نسيمها

وا: هي أداة تنبيه تقضي الإطالة ومدّ الصّوت، وتستعمل في النّدبة مع ألف النّدبة الّتي تلحق المنادى في آخره وحدها أو مع هاء، ليكون ذلك عوناً على مدّ الصّوت.[2] وهي حرف نداء مختصّ بباب النّدبة، إذ لا ينادى بها إلّا المندوب أي المُتفجَّع عليه نحو: وا أمّاه.

2-6-3- رأي المخزومي في جملة النّداء:

لاحظ النّحاة والبلاغيّون في التّركيب النّدائي أنّه تركيب يبعد في مظهره عن التّراكيب غير الإسناديّة، ومن ثمّ قدّروا له الإسناد المضمر، وحكموا عليه بأنّه جملة فعليّة محذوفة الفعل والفاعل معاً وقدّروه ب(أدعو) أو(أنادي)، وأنّ أدوات النّداء قامت مقامه وتضمّنت معناه، وعومل على أنّه جملة. وقولهم هذا جرّ عليهم انتقادات شديدة، فالمخزومي يعيب على النّحاة تقديرهم لفعل محذوف (أدعو)، وذهابهم إلى أنّ حرف النّداء ناب عنه وعمل في المنادى، ويرى أنّ ما جرّهم إلى مثل هذه الأحكام هو افتتانهم بنظريّة العامل وشغفهم به، فتقدير الفعل المحذوف لا أساس له ولو تمّ إبطال النّيابة وإعادة المنوب عنه في الكلام، لن يكون هناك أسلوب نداء أو تنبيه، بل سيتحوّل من الإنشاء إلى الخبر، فهناك فرق بين أن تقول: (يا عبد الله)، وأن تقول: (أدعو عبد الله). فالنّداء يقوم على مدّ

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:302.

[2] – المصدر نفسه، ص:302.

الصّوت وبُعده، وما يدلّ على هذا المعنى هو حرف النّداء (يا) كونها منتهية بحرف مدّ، ما يجعل الغرض من النّداء متحقّقاً، لا الفعل (أدعو) فمهما كان تقديره فهو عاجز عن إصابة هذا الغرض.[1]

ومن الباحثين الّذين شاركوا المخزومي في هذه الفكرة ودرجوا مدرجه في إنكار هذا التّقدير، ابن مضاء القرطبي الأندلسي والّذي اعتبر أنّ هذا التّقدير المزعوم مفسد للمعنى، لأنّه يغيّر الجملة من جملة إنشائيّة طلبيّة إلى جملة خبريّة، وهذا التّقدير مناقض لمفهوم النّداء.[2]

ويرى عبده الرّاجحي في هذا التّقدير والتّأويل تخيّلا غير واقعيّ للّغة، ورجّح أن يكون حرف النّداء هو العامل في المنادى.[3] وهو وإن كان يتّفق مع المخزومي في رفض فكرة تقدير الفعل المحذوف (أدعو)، إلّا أنّهما يختلفان في إعمال حرف النّداء، فالمخزومي يرى في حروف النّداء أنّها " لا تتعدّى كونها أدوات تنبيه، مثل (ألا) الّتي للتّنبيه، ومثل (ها) الّتي تدخل في أسماء الإشارة، نحو: هذا وهذه وهؤلاء، إلّا أنّها أقوى تنبيها منهما، وأدعى للالتفات وإسماعه الصّوت."[4] ولا عمل لها غير هذا الغرض، في حين يرى عبده الراجحي أنّ حرف النّداء هو من عمل في المنادى. وهو فيما ذهب اليه يتقاطع مع السهيلي والذي يرى أنّ (ها) التّنبيه الدّاخلة على أسماء الاشارة بمنزلة أدوات النّداء فيقول:" وأمّا دخول (ها) التّنبيه على هذه الأسماء، فلأن المخاطَب يحتاج الى تنبيهه على الاسم الّذي يشير به اليه، وعندي أنّ حرف التّنبيه بمنزلة حرف النّداء."[5]

---

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:303.

[2] – ينظر: ابن مضاء القرطبي، الردّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، (د.ط)، القاهرة، 1947م، ص:88-93.

[3] – ينظر: عبده الراجحي، دروس في المذاهب النّحويّة، دار النهضة العربية، (د.ط)، بيروت،1980م، ص:227.

[4] – مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، 303.

[5] – السهيلي، نتائج الفكر في النّحو، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط2، القاهرة، 1984م، ص:229.

و النّداء عند المخزومي " أسلوب خاص يؤدّي وظيفته بمركّب لفظيّ خاصّ، وله دلالة خاصّة يحسّ بها المتكلّم والسّامع."[1] فهو لا يعدّ النّداء جملة، لأنّه يفتقر إلى الإسناد الّذي يؤدّي إلى إحداث فكرة تامّة، وهو لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه ولفت نظر المنادى. وإن كان عبد الرحمان أيّوب فيرى:" أنّ النّداء أسلوب من أساليب التّعبير، وهو ليس جملة اسميّة ولا جملة فعليّة، وإنّما هو جملة غير إسناديّة، لأنّه يخالف الجملتين الاسميّة والفعليّة من حيث التّركيب، وهو في الوقت نفسه مستقلّ بتمام الفائدة[2]، لان الجملة عنده نوعان إسناديّة وغير إسنادية والنداء من الأخيرة، فالمخزومي يخالفه في ذلك وخرج بنتيجة مفادها :" وخلاصة القول أنّ النّداء ليس جملة فعليّة، ولا جملة غير إسناديّة وإنّما هو مركّب غير لفظيّ بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة، أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة أو نحو ذلك"[3]. فالنّداء لا يرقى أن يكون جملة لفقده عناصر الجملة.

[1] – المرجع نفسه ، ص:53.

[2] – عبد الرحمان محمد أيّوب، دراسات نقديّة في النحو العربي، ص:129.

[3] – المرجع نفسه، ص:313.

نقد وتقييم

نقد وتقويم:

أ- الحكم على الكتاب في الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه:

إنّ كتاب (في النّحو العربي نقد وتوجيه) لصاحبه مهدي المخزومي هو واحد من الأعمال الدّاعية لتطوير اللّغة العربيّة، والنّهوض بها، وهو من أمتع الدّراسات وأهمّها في ميدان اللغويّات، فهو ينتمي إلى حقل علمي وتعليمي يستفيد منه المتعلمّون النّاشئة، والذي حاز عنه صاحبه جائزة أحسن كتاب في النّحو سنة 1966م من قبل جمعيّة الكتاب في بيروت، فهو ليس بالقراءة المستهلكة لما كتبه السّابقون، وإنما تميّزت قراءته للتّراث النّحوي بالنّقد وتقديم البديل لكثير من مشكلاته، وتوجيهه الوجهة الصحيحة، وهذا ما جعله من كبار المجدّدين في النّحو العربي تنظيراً وتطبيقاً، وتكتسي هذه الجهود أهميّة بالغة ففيه حاول المخزومي أن يعطي التّجديد والتّيسير مفهومه الحقيقي، فالتّجديد عنده ليس إصلاح مظهر النّحو وهو ليس حذفا للشّروح، وإنّما التّيسير هو" عرض جديد لموضوعات النّحو يُيَسّر للنّاشئين أخذها واستيعابها وتمثّلها"[1] ونجده قد استعان بأفكار أستاذه إبراهيم مصطفى صاحب كتاب (إحياء النّحو)، وتيسير النّحو عند المخزومي هو إعادة تجديد موضوعاته بما يتلاءم والقدرات المعرفيّة للمتعلّمين، حتى يسهل استيعابها وتوظيفها في الحياة اليوميّة، فهو يؤكّد على أنّ:" الدّراسة النّحويّة كلها موضوعات لغويّة تهدف إلى ناحية تطبيقيّة، تفيد منها الأجيال فيما تقرأ، وفيما تكتب."[2]

[1]- مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:15.

[2]- مهدي الخزومي، الدّرس النّحوي في بغداد، دار الرّائد العربي، ط2، بيروت، 1987م، ص:27.

ب- أبرز الإضافات النّوعيّة التي جاء بها المخزومي:

ركزّ المخزومي في تيسيره للنّحو العربي على موضوعين هما:

- الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث الأجزاء التي تتألّف منها، وما يعرض لهذه الأجزاء من تقديم وتأخير.

- ما يعرض للجملة نفسها من معان تؤدّيها أدوات تتّصل بها: كالتّوكيد والنّفي والاستفهام

والمخزومي من خلال كتابه هذا تناول مختلف موضوعات النّحو وتوسّع فيها، ونجده قد صرّح بالدّوافع التي جعلته يبحث في هذا الموضوع، كما نجده قد كشف عن منهجه المتَّبع في هذه الدّراسة فتيسير النّحو عند المخزومي يقوم على منهج متكامل، يتمثّل في مراجعة الموروث النّحوي بتخليصه من الآثار الدخيلة التي علقت به كالمنطق اليوناني، وتحديد موضوع علم النّحو وتخليصه من كلّ ما ليس له صلة بالدّرس النّحوي. وقد سلّط الضوء على الكثير من القضايا الهامة كتحديد موضوع الدّرس النّحوي، وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة، وحرص على ربط علم النّحو بعلم المعاني، وكلّ هذا بأسلوب سلس وواضح وأفكار متسلسلة، وما زاد الدراسة ثراءً هو أنّه اعتمد على مجموعة قيّمة من المصادر والمراجع تراوحت بين القديم والحديث وحتى الأجنبية.

ج- الاعتراضات والانتقادات التي وجّهت للكتاب:

لم تُوجّه انتقادات أو اعتراضات لكتاب المخزومي، غير أنّ ما يؤخذ عليه أنّه بالغ في نقده للاتجاه القديم في الدّرس النّحوي، لأنّه يزعم أنّ كل شيء أُسّس على أصول غير سليمة، وليست من النّحو في شيء، بل هي دخيلة على اللّغة والنّحو.[1]

[1]- ينظر: عبد المجيد عيساني، النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 2008م، ص:225.

كما انتُقد بسبب إصراره وإلحاحه الشّديد على التخلّص من نظريّة العامل وكلّ ما له صلة بها، وانتقد بسبب مغالاته في التمسّك بآراء الكوفيّين، ونبذ آراء نظرائهم البصريّين دون أخذ بعين الاعتبار أنّ النّحو الذي تدرسه الأجيال خلال قرون طويلة هو في أغلبه نحو بصريّ.

ومن خلال قراءة هذا الكتاب القيّم تمّ استنتاج بعض الملاحظات، وهي أنّه لم يقم بعرض قائمة للمصادر والمراجع التي اعتمد عليها، كما أنّه لم يضع خاتمة يجمع فيها أهم النقاط التي توصّل إليها من خلال دراسته المتعلّقة بتسيير النّحو العربي وتجديده، لكن هذا لا ينتقص من قيمة الكتاب المعرفيّة أو الأكاديميّة، وهو يستحق الاهتمام ويفيد الطالب المتخصّص.

خاتمة

خاتمة:

وفي الأخير نحمد الله ذو المنّ والإحسان على نعمة اختتام هذا البحث، والشّكر له على ما أنعم به من التّيسير والعون، وصلّى الله وسلّم وبارك على خير خلقه، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

وبعدما قمنا بعرض دراستنا حول مهدي المخزومي وإسهاماته في تيسير النّحو العربي – كتاب في النّحو العربي نقد وتوجيه أنموذجا– نرى أن نسجّل ما أسفرت عليه هذه الدّراسة من نتائج والّتي أمكن استخلاصها من فصول هذا البحث ونذكر أهمّها في النّقاط التّالية:

– تقوم النّظريّة النّحويّة عند مهدي المخزومي على نقد التّراث النّحوي العربي وتقديم بدائل في أصوله وموضوعاته.

– تيسير النّحو عند المخزومي ليس اختصار لموضوعاته، بل هو تجديد لها بما يتلاءم والقدرات المعرفيّة للمتعلّمين حتّى يسهل عليهم فهمها واستيعابها.

– جعل المخزومي من الجملة موضوعا للدّرس النّحوي، وهي عنده مركّب إسناديّ طرفاه المسند والمسند إليه، وهي إلى قسمين: الجملة الاسميّة وهي التي يكون فيها المسند دالّا على الدّوام، والجملة الفعليّة التي يكون فيها المسند فعلا دالّا على التّغيّر والتّجدد، ويردّ الجملة الظّرفيّة والشّرطيّة إليهما، وما يحدّد اسميّة وفعليّة الجملة هو مبنى السّند، فإذا كان مبنى المسند فعلا فالجملة فعليّة، وإن كان مبناه اسما فهي اسميّة.

– تأثّر مهدي المخزومي بآراء الخليل بن أحمد الفراهيدي النّحويّة وبمنهجه في دراسة اللّغة، ونادى بإحياء الدّرس النّحوي الخليلي.

– كما تأثّر المخزومي بالنّحو الكوفي، ووظّف مصطلحاته النّحويّة، واعتبر منهجهم أيسر المناهج في الدّرس النّحوي، وانتصر لهم في أكثر خلافاتهم مع البصريّين، لأنّه يرى

النّحو البصريّ موغل في الفلسفة والمنطق، ويظهر المخزومي في كثير من اختياراته النّحويّة كوفيّ المذهب.

– تأثّر المخزومي بآراء أستاذه إبراهيم مصطفى في ثورته على النّحو العربي، حيث أخذ بآرائه في الإعراب، وأخذ برأيه في اعتبار الضمّة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علما لشيء، وأنكر على النّحاة انصرافهم إلى الجانب النّظري في الدّرس النّحوي، فقصروا مفهوم الإعراب على أواخر الكلمات.

– كان المخزومي شديد الرّفض لنظريّة العامل النّحوي، لأنّه نتيجة لتأثّر النّحو العربي بالفلسفة والمنطق اليوناني، كما رفض العلل النّحويّة الّتي استند إليها النّحاة في تفسير الظّاهرة اللّغويّة.

– سوّى المخزومي بين الفاعل ونائبه، ملغيا بذلك باب نائب الفاعل، وأجاز تقدّم الفاعل على الفعل.

– عني بدراسة الأساليب اللغويّة، تطبيقا لرأي إبراهيم مصطفى الذي ذهب الى أنّ علمي النّحو والبيان علم واحد، ودرس هذه الأساليب تحت باب واحد هو باب أساليب التّعبير، وتناول فيه التّوكيد، والنّفي، والتّعجّب، والقصر، والنّداء، والشّرط وغيرها.

– دعا مهدي المخزومي إلى حذف بابي الاشتغال والتّنازع من أبواب النّحو.

– سمّى كان وأخواتها أفعال وجود، وأعرب المنصوب بعدها حالاً.

– ما سمّاه البصريّون أسماء أفعال ليست سوى أفعال شذّت ، وبقيت على تلك الحال ولم تتطوّر.

– جمع المخزومي في دراسته للنّحو بين الوصفيّة الّتي تقترب من المنهج الوصفي البنيوي، والمعياريّة الّتي ترفض التّفريط في العربيّة الفصحى.

– اعتمد المخزومي في تبويب موضوعات النّحو ترتيباً جديداً، وذلك على أساس المعنى لا العامل النّحوي، وتنظيم الأبواب النّحويّة، وإعادة تصنيف الموضوعات بما ييسّر النّحو للمتعلّمين.

كانت هذه أهمّ النتائج الّتي توصّل إليها هذا البحث، والّذي ما يزال مجاله محتاجا إلى زيادة وتوسيع ونظر.

وفي الختام نأمل أن يكون البحث قد وفّق في عرض صورة واضحة لمعالم الدّرس النّحوي عند مهدي المخزومي، والحمد لله أوّلا وأخيرا، وإن وفّقنا فمن الله، وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشّيطان.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم، رواية حفص بن سليمان عن عاصم بن أبي النّجود الكوفيّ

- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، القاهرة، 1987م.

- إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1983م.

- إبراهيم السامرّائي، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، (د.ط)، بغداد، 1966م.

- ابراهيم السامرّائي، من أساليب القرآن، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 1987م

- إبراهيم السامرّائي، النحو العربي نقد وبناء، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 1997م.

- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، (د،ط)، القاهرة، 2012م.

- ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي للطباعة والنّشر، (د.ط)، القاهرة، 1961م، ج1.

- ابن جني، الخصائص، ج1، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب،(د.ط)، بيروت.

- ابن جنّي، اللّمع في العربيّة، دار الكتب الثقافيّة، (د.ط)، الكويت، 1972م.

- ابن السراج، أصول النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة الأعضمي، (د.ط)، بغداد، 1973م، ج2.

- ابن عصفور الاشبيلي، الممتع في التصريف، دار المعرفة، ط1، بيروت، لبنان، 1987م، ج1.

- ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، مطبعة المؤيد، (د.ط)، القاهرة، 1910م.

- ابن مضاء القرطبي، الردّ على النّحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، (د.ط)، القاهرة، 1947م.

- ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، ط6، 1997، ج1.

- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، منشورات المكتبة العصريّة، (د.ط)، بيروت، لبنان، (د.ت)ج1.

- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت، (د.ت).

- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، ط11، بيروت.

- ابن هشام، مغني اللبيب عند كتب الأعاريب، تحقيق محمد محمي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، (د،ط)، صيدا، 1991م، ج2.

- ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 2001م، ج1.

- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، ط3، جدّة، 1984م.

- أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، علل النّحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1999م.

- أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق عزّة حسن، دار الفكر المعاصر، ط2، دمشق، 1997م.

- أبو القاسم الزجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النّفائس، ط3، بيروت، 1979م.

- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القران الكريم، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، الإسكندرية، 1994م.

- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التّيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط2، بغداد، 1984م

- احمد عبد الستار الجواري، نحو المعاني، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، بغداد، 1987م.

- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، دار القلم، (د.ط)، بيروت، (د.ت).

- الأزهري، التصريح على التوضيح على ألفيّة بن مالك، تنقيح وإعداد فيصل علي عبد الخالق، إشراف ومراجعة عمر محمّد ديارنة، دار اليراع للنّشر والتوزيع، ط1، عمان، (د.ت)، ج1.

- بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل عل ألفيّة بن مالك، دار مصر للطباعة، ط20، القاهرة، 1980م،ج2

- تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، (د.ط)، الدار البيضاء، المغرب.

- تمّام حسان، مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو مصريّة، (د.ط)، القاهرة، 1990م.

- الجرجاني، دلائل الإعجاز، دار الفكر، ط1، دمشق، 2009م.

- الجرجاني، شرح الجمل في النّحو، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1985م.

- الجرجاني، المقتصد، تحقيق: كاظم بحر مرجان،آداب القاهرة، بيروت، (د.ت).

- جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 2006م،ج1.

- الخطيب القزويني، تلخيص المفتاح في علوم البلاغة، تح: عبد الرحمان البروني، دار الكتاب العربي، ط1، 1904م.

- خليل حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي دراسات في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، الإسكندرية ،1995 م.

- رضي الدين الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1971م، ج1.

- رضي الدين الأستربـاذي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، (دت)، ج2.

- رياض السوّاد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، دار الراية، ط1، عمان، الأردن، 1430ه/2009م.

- الزمخشري، الكشاف، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار احياء التراث العربي، ط2، بيروت، 2001، ج4.

- الزمخشري، المفصل، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت، لبنان، 1952م.

- زهير غازي زاهر، قراءة في تراث مهدي المخزومي، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1415ه/1994م، مج38، ج2.

- السهيلي، نتائج الفكر في النّحو، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط2، القاهرة، 1984م.

- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة،1988 م، ج1.

- السيوطي، الأشباه والنّظائر، دار الكتاب العربي، ط1، 1984، ج2.

- شاكر الجودي، تشذيب منهج النّحو، مطبعة المعارف، (د.ط)، بغداد، 1949م.

- الشريف علي بن محمد الجرجاني، معجم التعريفات، دار الكتاب العلمية، بيروت، 1995.

- شوقي ضيف، تجديد النّحو، دار المعارف، ط4، القاهرة، (د.ت).

- شيماء رشيد محمد زنكنة، الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2011م.

- عائشة عبيزة، دراسة وظيفيّة لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2009/2008م.

- عبّاس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط9، (دت)، ج2.

- عباس عبد الستار، ديوان النابغة الذبياني، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، لبنان، 2004م.

- عبد الحميد مصطفى السيّد، دراسات في اللّسانيات العربيّة(بنية الجملة العربية- التراكيب النحوية والتداوليّة- علم النّحو والمعاني)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004م.

- عبد الرحمان أيّوب،دراسات نقديّة في النّحو العربي، مؤسّسة الصّباح، (د.ط)، الكويت، (د.ت).

- عبد الله الخثران، مصطلحات النّحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها، مطبعة هجر، القاهرة، ط1، 1990م.

- عبد الله محمد الدبيس، الفكر النحوي عند تمّام حسّان، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2008م.

- عبد المجيد عيساني، النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 2008م.

- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النّحويّة، دار النهضة العربية، (د.ط)، بيروت،1980م.

- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النّحو العربي، دار القلم للنشر والتوزيع، ط1،الكويت، 1985م.

- علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، منشورات الجامعة الليبية، (د.ط)، 1973م.

- علي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006م.

- علي الخاقاني، شعراء الغري، مكتبة العضمى المرعشي النجفي، ط2، قم، إيران، 1208ه، ج12.

- علي مزهر محمد الياسري، الفكر النّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدّار العربيّة للموسوعات، ط1، بيروت، لبنان، 1423ه/2003م.

- فاضل صالح السامرّائي، تحقيقات نحويّة، دار الفكر، ط2، عمان، 2007م.

- فاضل صالح السامرّائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، ط2، عمان، الأردن، ،2007م.

- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار الفكر، ط2، الأردن، 2009م.

- فاضل صالح السامرّائي، معاني النّحو، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2007م، ج4.

- القرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، دار الفكر العربي، ط1، 1984م.

- كريم حسين الخالدي، نظرات في الجملة العربية، دار الصفاء، ط1، عمان، 2005م.

- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ط)، القاهرة، 1998م.

- مالك يوسف المطلبي، التركيب اللغوي في الشعر العراقي، وزارة الثقافة والإعلام، (د.ط)، بغداد، 1986م.

- المبرّد أبو العبّاس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجاريّة، (د.ط)، القاهرة، 1994م، ج1.

- محمد أسعد النّادري، نحو اللّغة العربيّة، المكتبة العصريّة، (د.ط)، صيدا، بيروت، 2005م.

- محمّد أمين ضنّاوي، المعجم الميسّر في القواعد والبلاغة والإنشاء والعروض، دار الكتب العلميّة، بيروت.

- محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، الألفية في النّحو والصّرف، دار الإمام مالك، (د.ط)، 2009م.

- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، مكتبة الشباب، (د.ط) مصر، المنيرة، 1988م.

- محمد خان، لغة القران الكريم (دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عين مليلة، الجزائر، 2004م.

- محمّد الخضر حسين، دراسات في العربيّة وتاريخها، المكتب الإسلامي، ط2، دمشق، 1995م.

- محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكرة سيبويه، دار غريب، ط1، القاهرة، 2006م.

- محمد محي الدّين، عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، المكتبة العصريّة، (د.ط)، صيدا، بيروت، ج4.

- محمّد مرتضى الزبيدي، تاج العروس في جواهر القاموس، منشورات دار الحياة، ط1، مادّة (ثبت)، ج1.

- المرادي، شرح تسهيل الفوائد، تح: ناصر حسين علي، دار سعد الدين للطباعة والنّشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2008م، ج1.

- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ط)، بيروت، 2007، ج1.

- معيض بن مساعد العوفي، قضايا الجملة الخبريّة في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتّى نهاية القرن الرّابع الهجري، المجلد الأوّل، ط1، 1983م.

- مهدي الخزومي، الدّرس النّحوي في بغداد، دار الرّائد العربي، ط2، بيروت، 1987م

- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي، شركة ومطبعة البابلي الحلبي، ط1، مصر، 1966م.

- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1406ه/1986م.

- يوسف الحمادي، النّحو في إطاره الصّحيح، دار مصر للطباعة، (د.ط)، مصر، 1990م.

- يونس علي يونس، رؤية في مفهوم الجملة العربيّة، بحث، صحيفة دار العلوم للغة العربيّة وآدابها والدّراسات الإسلاميّة، المجلّد15، العدد29، مصر، 2009م.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
الإهداء.....	.....
كلمة الشّكر.....	.....
بطاقة فنيّة للكتاب.....	.....
مقدّمة.....	أ-هـ
مدخل.....	14-06
التعريف بكتاب (في النّحو العربي نقد وتوجيه) لمهدي المخزومي.....	06
السّيرة الذاتيّة لمهدي المخزومي.....	08
الحقل المعرفي.....	11
الفصل الأوّل: الجملة عند مهدي المخزومي.....	40-15
تمهيد.....	15
1. تعريف مهدي المخزومي للجملة العربيّة.....	15
2. مفهوم الجملة عند علماء اللّغة القدامى والمحدثين.....	17-15
1.2. مفهوم الجملة عند علماء اللّغة القدامى.....	15
2.2. مفهوم الجملة عند المحدثين.....	17
3. أجزاء الجملة عند المخزومي.....	18
4. فعل الكينونة في الجملة العربيّة وما يقوم مقامه.....	20
5. الجملة هي موضوع الدّرس النّحوي.....	22
6. تقسيم الجملة عند القدماء ونقد المخزومي لهم	24
7. الفاعل ونائب الفاعل موضوع واحد.....	27
8. الجملة عند ابن هشام.....	29
1.8. مناقشة المخزومي لابن هشام في الجملة الظّرفيّة.....	29 31
2.8. مناقشة المخزومي لابن هشام في جملة النّداء.....	33
3.8. مناقشة المخزومي لابن هشام في جملة الشّرط.....	35

9. الجملة والإعراب.....	36
1.9. الجمل الّتي لها محل من الإعراب.....	37
2.9. الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب.....	39
10. مناقشة المخزومي لابن هشام في بعض آرائه وأحكامه.....	
الفصل الثّاني: الفعل والإعراب وعلاماته عند المخزومي.....	71-41
المبحث الأوّل: رأي المخزومي في الإعراب وعلاماته.....	53-41
1. تعريف الإعراب.....	41
1.1. تعريف الإعراب عند القدماء.....	41
2. مناقشة المخزومي للنّحاة في تعريفهم للإعراب.....	42
3. تعريف المخزومي للإعراب.....	44
4. الحركات الإعرابيّة.....	45
1.4. الرّفع.....	48
1.1.4. الضمّة علم الإسناد.....	48
2.1.4. المرفوعات.....	49
1.2.1.4. المرفوعات أصالة.....	49
2.2.1.4. المرفوعات بالتّبعيّة.....	50
2.4. الخفض.....	50
1.2.4. الخفض (الكسرة) علم الإضافة.....	50
2.2.4. المخفوضات.....	51
3.4. النّصب.....	52
1.3.4. الفتحة ليست علما لشيء.....	52
2.3.4. المنصوبات.....	53
المبحث الثّاني: الفعل عند المخزومي.	71-54
1. الفعل عند القدامى.	54
2. الاشتقاق في اللغة العربيّة.	55
1.2. مصدر الاشتقاق.	55

1.1.2. المصدر أصل للفعل عند البصريّين.....	55
2.1.2. الفعل أصل المشتقّات عند الكوفيّين.	56
2.2. رأي المخزومي في الاشتقاق.....	57
3. أقسام الفعل في العربيّة.....	58
4. إلغاء باب التّنازع.	60
5. إلغاء باب الاشتغال.	62
6. الأفعال الناقصة.....	66
7. أسماء الأفعال.....	69
8. الأفعال الشاذّة.....	71
الفصل الثّالث: أساليب التّعبير.....	100-72
1. بين النّحو وعلم المعاني.....	73
2. أساليب التّعبير.	76
1.2. أسلوب التّوكيد.....	76
1.1.2. تعريف التّوكيد.....	76
2.1.2. صور التّوكيد وطرائقه.	78
2.2. أسلوب النّفي.	80
1.2.2. تعريف النّفي.	80
2.2.2. أدوات النّفي.	81
3.2. أسلوب الاستفهام.	85
1.3.2. تعريف الاستفهام.....	85
2.3.2. أدوات الاستفهام.	86
4.2. أسلوب الجواب.....	88
5.2. أسلوب الشّرط.....	89
1.5.2. تعريف الشّرط.	89
2.5.2. جملة الشّرط لعبارتيها هي جملة واحدة.	89
3.5.2. نظام جملة الشّرط.	91

4.5.2. أدوات الشّرط.....	93
6.2. أسلوب النّداء.	96
1.6.2. تعريف النّداء.....	96
2.6.2. أدوات النّداء.....	96
3.6.2. رأي المخزومي في جملة النّداء.	98
نقد وتقويم.....	101
خاتمة	104
قائمة المصادر والمراجع.....	107
فهرس الموضوعات.....	114